

هُوَ الْعَزِيزُ

مَعْرِفَةُ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ
٦

رِسَالَةٌ

حَوْلَ مَسْأَلَةِ رُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ

مَوْسُوعَةٌ عِلْمِيَّةٌ فِقْهِيَّةٌ فِي لُزُومِ اشْتِرَاكِ الْآفَاقِ
عِنْدَ رُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ فِي دُخُولِ الشُّهُورِ الْقَمَرِيَّةِ

بِحُوثٍ فَنِّيَّةٍ وَ مُرَاسِلَاتٍ حَلِّيَّةٍ
فِي قَمْعِ مَادَّةِ الْخِلَافِ

لِمُؤَلِّفِهِ

سِمَاةُ الْعَلَامَةِ آيَةُ اللَّهِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدِ الْحَسَنِ الْحَسِينِيِّ الطَّهْرَانِيِّ

مُدَّ ظِلَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسالة

حوّل مسألة رؤية الهلال

المطالب	الصفحات
كلام العلامة الخوئيّ حوّل رؤية الهلال	الصفحة ٧ إلى ١١
الموسوعة الأولى حوّل رؤية الهلال	الصفحة ١٥ إلى ٧٥
جواب العلامة الخوئيّ عن الموسوعة الأولى	الصفحة ٧٧ إلى ٨٤
الموسوعة الثانية حوّل رؤية الهلال	الصفحة ٨٥ إلى ١١٣
جواب العلامة الخوئيّ عن الموسوعة الثانية	الصفحة ١١٥ إلى ١٢٤
الموسوعة الثالثة حوّل رؤية الهلال	الصفحة ١٢٥ إلى ١٧٦

هُوَ الْعَزِيزُ

رِسَالَةٌ

حَوْلَ مَسْأَلَةِ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ

مَوْسُوعَةٌ عِلْمِيَّةٌ فِقْهِيَّةٌ فِي لُزُومِ اشْتِرَاكِ الْآفَاقِ
عِنْدَ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ فِي دُخُولِ الشُّهُورِ الْقَمَرِيَّةِ

بِحُوثٍ فَنِّيَّةٍ وَ مُرَاسِلَاتٍ حَلِّيَّةٍ
فِي قَمْعِ مَادَّةِ الْخِلَافِ

لِمُؤَلِّفِهِ

الرَّاجِي رَحْمَةَ رَبِّهِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْحَسِينِ

الْحَسِينِيِّ الطَّهْرَانِيِّ

عَفَى اللَّهُ عَنْ جَرَائِمِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ
إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ

كلام العلامة الخوئيّ حول رؤية الهلال

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰی مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وَ لَعْنَةُ اللّٰهِ عَلٰی اَعْدَائِهِمْ اَجْمَعِينَ

لا يخفى أنّ سماحة الآية الحجّة، أستاذنا العلامة المحقق الحاج السيّد أبي القاسم الخوئيّ مدّ ظلّه العالی، أصدر فتوى منه حول مسألة رؤية الهلال، على عدم لزوم اتّحاد البلاد في الآفاق، وكفاية الرؤية الاءجمالیة لجميع الاصقاع والنواحي في العالم.

وأدرجها مع ما استدلّ عليه دام ظلّه في رسالة «منهاج الصالحين».

ولما كانت هذه الفتوى مع الادلّة التي أقامها عليها غير تامّة عندي على حسب نظري القاصر، كتبت رسالة وأرسلتها إلى حضرته؛ وبينت فيها مواضع النقد والتزييف، و أقمت براهين وشواهد على أنّ الحقّ هو فتوى المشهور، بلزوم الاتّحاد في الآفاق في الرؤية، وعدم كفاية الرؤية للآفاق البعيدة.

وهنا نحن نورد أولاً عين عباراته دام ظلّه في رسالة «المنهاج»، ثمّ نورد الرسالة المرسلة؛ حتّى تتبيّن مواقع الجواب، ويتّضح تطيقه على مواضع ما أفاده مدّ ظلّه من كلامه.

قال مدّ ظلّه : مسألة ٧٥ :

إذارئ الهلال في بلد، كفى في الثبوت في غيره مع اشتراكهما في الآفاق، بحيث إذا رءى في بلد الرؤية، رءى فيه؛ بل الظاهر كفاية الرؤية في بلد ما في الثبوت لغيره من البلاد مطلقاً. بيان ذلك:البلدان الواقعة على سطح الارض تنقسم إلى قسمين : أحدهما : ما تتفق مشاركته ومغاربه أوتتقارب .

ثانيهما : ما تختلف مشاركته ومغاربه اختلافاً كبيراً .

أمّا القسم الاول ، فقد اتفق علماء الامامية على أنّ رؤية الهلال في بعض هذه

البلاد كافية لثبوته في غيرها، فإنّ عدم رؤيته فيه إنّما يستند لامحالة إلى مانع يمنع من ذلك ، كالجبال أو الغابات أو الغيوم أو ماشا كل ذلك .

وأما القسم الثاني (ذات الآفاق المختلفة) فلم يقع التعرّض لحكمه في كتب علمائنا المتقدمين ؛ نعم حكى القول باعتبار اتّحاد الأفق عن الشيخ الطوسيّ في «المبسوط»؛ فإذن المسألة مسكوت عنها في كلمات أكثر المتقدمين، وإثما صارت معركةً لآراء بين علمائنا المتأخّرين .

المعروف بينهم القول باعتبار اتّحاد الأفق ولكن قد خالفهم فيه جماعة من العلماء والمحقّقين؛ فاختراروا القول بعدم اعتبار الاتّحاد وقالوا بكفاية الرؤية في بلدٍ واحد لثبوته في غيره من البلدان ولو مع اختلاف الأفق بينها.

فقد نقل العلامة في «التذكرة» هذا القول عن بعض علمائنا ، واختاره صريحاً في «المنتهى»، و احتمله الشهيد الأوّل في «الدروس»، واختاره صريحاً المحدث الكاشانيّ في «الوافي» و صاحب «المحذائق» في «حدائقه»، ومال إليه صاحب «الجواهر» في «جواهره» والنراقيّ في «المستند» والسيد أبو ثراب الخونساريّ في «شرح نجاة العباد» والسيد الحكيم في «مُستمسكه».

وهذا القول أي: كفاية الرؤية في بلد ما لثبوت الهلال في بلد آخر ولو مع اختلاف أفقهما هو الاظهر .

الأوّل : أنّ الشهور القمرية إنّما تبدأ على أساس وضع سير القمر واتّخاذه موضعاً خاصاً من الشمس في دورته الطبيعيّة ، وفي نهاية الدورة يدخل تحت شعاع الشمس، وفي هذه الحالة (حالة المحاق) لا يمكن رؤيته في أيّة بقعة من بقاع الارض ؛ وبعد خروجه عن حالة المحاق والتمكّن من رؤيته ينتهي شهر قمرىّ ويبدأ شهر قمرىّ جديد .

ومن الواضح أنّ خروج القمر من هذا الوضع هو بداية شهر قمرىّ جديد لجميع بقاع الارض على اختلاف مشارقها ومغاربها ، لا لبقعة دون أخرى ، وإن كان القمر مرئياً في بعضها دون الآخر؛ وذلك لمانع خارجيّ كشعاع الشمس أو حيلولة بقاع الارض أو ما شاكل ذلك ، فإنّه لا يرتبط بعدم خروجه من المحاق، ضرورة أنّه ليس لخروجه منه أفراد عديدة ، بل هو فرد واحد متحقّق في الكون ، لا يعقل تعدّده بتعدّد البقاع ؛ وهذا بخلاف طلوع الشمس، فإنّه يتعدّد بتعدّد البقاع المختلفة، فيكون لكلّ بقعة طلوع خاصّ بها.

وعلى ضوء هذا البيان فقد اتّضح أنّ قياس هذه الظاهرة الكونية بمسألة طلوع الشمس وغروبها قياس مع الفارق ، وذلك لأنّ الارض بمقتضى كروبيتها تكون بطبيعة

الحال لكل بقعة منها مشرق خاصّ ومغرب كذلك، فلا يمكن أن يكون للارض كلّها مشرق واحد ولا مغرب كذلك؛ وهذا بخلاف هذه الظاهرة الكونيّة أى خروج القمر عن منطقة شعاع الشمس - فإنّه لعدم ارتباطه ببقاع الارض وعدم صلته بها لا يمكن أن يتعدّد بتعدّها .

ونتيجة ذلك : أنّ رؤية الهلال في بلد ما أمانة قطعّيّة على خروج القمر عن الوضع المذكور الذي يتّخذ من الشمس في نهاية دورته ، وبداية لشهر قمرى جديد لأهل الارض جميعاً ، لا لخصوص البلد الذي يُرى فيه وما يتّفق معه في الأفق .

ومن هنا يظهر أنّ ذهاب المشهور إلى اعتبار اتّحاد البلدان في الأفق مبنى على تخيّل ارتباط خروج القمر عن تحت الشعاع ببقاع الارض، كارتباط طلوع الشمس و غروبها ، إلاّ أنّه لاصلة كما عرفت لخروج القمر عنه ببقعة معيّنة دون أخرى ، فإنّ حاله مع وجود الكرة الارضيّة وعدمها سواء .

الثاني : النصوص الدالّة على ذلك؛ ونذكر جملةً منها :

١- صحیحة هشام بن الحکم عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال في مَنْ صَامَ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ قَالَ: إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْتَةٌ عَادِلَةٌ عَلَى أَهْلِ مِصْرٍ أَنْهُمْ صَامُوا ثَلَاثِينَ عَلَى رُؤْيَيْهِ، قَضَى يَوْمًا .

فإنّ هذه الصحیحة بإطلاقها تدلّنا بوضوح على أنّ الشهر إذا كان ثلاثين يوماً في مصر كان كذلك في بقيّة الامصار بدون فرق بين كون هذه الامصار متّفقة في آفاقها أو مختلفة، إذ لو كان المراد من كلمة مصر فيها المصر المعهود المتّفق مع بلد السائل في الأفق لكان على الاءام عليه السلام أن يبيّن ذلك، فعدم بيانه مع كونه عليه السلام في مقام البيان كاشف عن الاطلاق .

٢- صحیحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سُئِلَ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُقْضَى مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَالَ: لَا تَقْضِيهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ شَاهِدَانِ عَادِلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ مَتَى كَانَ رَأْسُ الشَّهْرِ. وَقَالَ: لَا تَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يُقْضَى إِلَّا أَنْ يَقْضِيَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ، فَإِنْ فَعَلُوا فَصُمُّهُ .

الشاهد في هذه الصحیحة جملتان: الأولى : قوله عليه السلام : « لَا تَقْضِيهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ شَاهِدَانِ عَادِلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ » إلى آخره، فإنّه يدلّ بوضوح على أنّ رأس الشهر القمريّ واحد بالإضافة إلى جميع أهل الصلّاة على اختلاف بلدانهم باختلاف آفاقها

ولا يتعدّد بتعدّدّها.

الثانية: قوله عليه السلام: «لَا تَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَّا أَنْ يَقْضَى أَهْلُ الْأَمْصَارِ»، فإنه كسابقه واضح الدلالة على أنّ الشهر القمري لا يختلف باختلاف الأمصار في آفاقها، فيكون واحداً بالإضافة إلى جميع أهل البقاع والأمصار. وإن شئت فقل: إنّ هذه الجملة تدلّ على أنّ رؤية الهلال في مصر كافية لثبوته في بقية الأمصار، من دون فرق في ذلك بين اتّفاقها معه في الآفاق أو اختلافها فيها؛ فيكون مرده إلى أنّ الحكم المترتب على ثبوت الهلال أي خروج القمر عن المحاق حكم لتمام أهل الأرض لا لبقعة خاصّة.

٣- صحیحة إسحق بن عمار قال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هِلَالِ رَمَضَانَ يُعَمُّ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ، فَقَالَ: وَلَا تَصُمْهُ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ؛ فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ فَأَقْضِهِ.

فهذه الصحيحة ظاهرة الدلالة بإطلاقها على أنّ رؤية الهلال في بلد، تكفي لثبوته في سائر البلدان بدون فرق بين كونها متحدةً معه في الأفق أو مختلفةً؛ وإلاّ فلا بدّ من التقييد، بمقتضى ورودها في مقام البيان.

٤- صحیحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هِلَالِ رَمَضَانَ يُعَمُّ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ. فَقَالَ: لَا تَصُمْ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ؛ فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ فَأَقْضِهِ.

فهذه الصحيحة كسابقتها في الدلالة على ما ذكرناه.

و يشهد على ذلك ما ورد في عدّة روايات في كيفية صلاة عيدى الاضحى والفطر وما يقال فيها من التكبير، من قوله عليه السلام في جملة تلك التكبيرات: أَسْأَلُكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ عِيداً.

فإنّ الظاهر أنّ المشار إليه في قوله عليه السلام: «هَذَا الْيَوْمُ» هو يوم معيّن خاصّ الذي جعله الله تعالى عيداً للمسلمين، لا أنّه كلّ يوم ينطبق عليه أنّه يوم فطر أو أضحى على اختلاف الأمصار في رؤية الهلال باختلاف آفاقها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنّه تعالى جعل هذا اليوم عيداً للمسلمين كلّهم، لا لخصوص أهل بلد تقام فيه صلاة العيد.

فالتنتيجة على ضوءهما أنّ يوم العيد واحد لجميع أهل البقاع والأمصار على اختلافها في الآفاق والمطالع.

ويدلّ أيضاً على ما ذكرناه الآية الكريمة الظاهرة في أنّ ليلة القدر ليلة واحدة شخصيّة لجميع أهل الارض على اختلاف بلدانهم في آفاقهم. ضرورة أنّ القرآن نزل في ليلة واحدة، وهذه الليلة الواحدة هي ليلة القدر وهي خير من ألف شهر وفيها يُفرق كلّ أمر حكيم .

ومن المعلوم أنّ تفريق كلّ أمر حكيم فيها لا يخصّ بقعة معيّنة من بقاع الارض ؛ بل يعمّ أهل البقاع أجمع . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد ورد في عدّة من الروايات أنّ في ليلة القدر يكتب المنايا والبلايا والارزاق وفيها يفرق كلّ أمر حكيم .

ومن الواضح أنّ كتابة الارزاق والبلايا والمنايا في هذه الليلة إنّما تكون لجميع أهل العالم ؛ لا لاهل بقعة خاصّة ؛ فالنتيجة على ضوءهما أنّ ليلة القدر ليلة واحدة لاهل الارض جميعاً ، لا أنّ لكلّ بقعة ليلة خاصّة .

هذا مضافاً إلى سكوت الروايات بأجمعها عن اعتبار اتّحاد الأفق في هذه المسألة ، ولم يرد ذلك حتّى في رواية ضعيفة .

و منه يظهر أنّ ذهاب المشهور إلى ذلك ليس من جهة الروايات، بل من جهة ما ذكرناه من قياس هذه المسألة بمسألة طلوع الشمس وغروبها وقد عرفت أنّه قياس مع الفارق - انتهى ما أفاده أطال الله عمره .

الموسوعة الأولى حَوْلَ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰی مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِیْنَ وَلَعْنَةُ اللّٰهِ عَلٰی اَعْدَائِهِمْ اَجْمَعِیْنَ
السَّلَامُ عَلَیْكَ يَا اَمِیْرَ الْمُؤْمِنِیْنَ وَاِمَامَ الْمُوَحِّدِیْنَ وَسَیِّدَ الْوَصِیِّیْنَ وَقَائِدَ الْعُرِّ الْمُحَجَّلِیْنَ وَ
رَحْمَةُ اللّٰهِ وَبَرَكَاتُهُ

وَحَیَاةِ اَشْوَاقِیْ اِلٰی كَ وَثُرْبَةِ الصَّبْرِ الْجَمِیْلِ
مَا اسْتَحْسَنْتُ عَیْنِیْ سِوَاكَ وَلَا صَبَوْتُ اِلٰی خَلِیْلِ

قُلُوْبَ اُولٰٓئِی الْاَلْبَابِ لَبَّتْ وَحَجَّتْ
بُرِیْقَ الثَّنَیَا فَهُوَ خَیْرُ هَدِیَّةٍ
حِمَاكَ فَتَاقَتْ لِلْجَمَالِ وَحَنَّتْ
فَوَادِی فَاُبُكَّتْ اِذْشَدَّتْ وَرَقَ اُیْكَةِ

اَیَا كَعْبَةَ الْحَسَنِ الَّتِی لِحَمَالِهَا
بُرِیْقَ الثَّنَیَا مِنْكَ اَهْدٰی لَنَا سَنَا
وَاَوْحٰی لِعَیْنِیْ اَنْ قَلْبِیْ مُجَاوِرٌ
وَكَوْلَاكَ مَا اسْتَهْدَيْتُ بَرَقًا وَلَا شَجَتْ

سلامٌ على السيّد السند والخبير المعتمد ، أستاذنا الافخم العَلَم العالم العلام حجّة المسلمين والإسلام الآية العظمى الحاج السيّد أبي القاسم الخوئيّ أمدّ الله أظلاله الشارقة وبلّغه غاية مناه بحقّ محمّد وعترته الطاهرة .

أرجّ التّسليم سرّى من الزّوراء
ولفّتيّة الحرم المرّيع وجيرة الـ
وا حسرتى ضاع الزّمان ولم أفز
ومتى يؤمّل راحة من عمره
يا ساكنى البطحاء هل من عودة
إن يتّقى صبرى فليس بمنقّض
واهاً على ذاك الزّمان وما حوى
أيام لرّتع في ميادين المنى
ما أعجب الايام تُوجب للفتى
وكفى غراماً لنّ أبيت متيّماً

سحراً فأحيى ميّت الاحياء
حىّ المنيع تلتفتى و عنائى
منكم أهيل مودّتى بلىقاء
يوماً يَوْمِ قلىّ ويوم تناء
أخيا بها يا ساكنى البطحاء
وجدىّ القديم بكم ولا برحائى
طيب المكان بعفلة الرّقباء
جذلاً وأرقل فى ذبول حباء
منحاً وتمنّه بسلب عطاء
شوقى أمامى وألقضاء ورائى

وبعد إهداء أحسن مراتب السلام وأكمل التحيّات وأتمّ الاءكرام وإبراز غاية ودّى و إخلاصى ووهى وفرط اشتياقى إلى لقياء طلعتك المنيرة ووجهك الميمون والاستمطار من شآبيب فيضك الواسع ونفحات سرّك المصون .

أحمده على آلائه التى منها أن وقّفتى للمشول بين يديك فى هذه اللحظات بهذه الورقيات بالكتابة التى هى إحدى اللقائين؛

كما أحمده على بلائه الذى منه أن حرمنى منذ سنين عديدة عن التشرّف باستلام عتبة باب العلم ومعدن الحكمة مولانا أمير المؤمنين عليه صلوات الله والملائكة المقرّبين، وعن زيارة سماحتك بوابه الآية الحجّة، جعله الله من عباده المخلصين وأوليائه المقرّبين؛ آمين ربّ العالمين.

ثمّ إنّى طالما كنت مطلعاً على فتياكم فى مسألة رؤية الهلال وعدم لزوم الاشتراك

في الآفاق في رسالة « منهاج الصالحين »، ولكن المانع من تذكاري إياكم بجهات المسألة

أولاً: لأن اختلاف الآراء أمر دارج بين الطلبة والاعلام ؛

وثانياً: لأن مثلي مع ضيق النطاق وقصور الباع والبضاعة المزجاة لا يليق للتعرض حول هذه المسائل؛ ولكن لما كان عيد الفطر في هذه السنة معركةً عجيبةً في جميع النواحي و باعثاً للاختلاف الشديد الموجب لترك الجماعات وسقوط الأبهة والعظمة وبروز النفاق وأيادي الشيطان ، هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى ؛ ان صدرك الواسع وحجرك المسوط أجازا للمشتغلين من قديم الأيام، البحث والنقد وإن طالاً واتسعا، مع اللطف والكرامة والارشاد والهداية؛ صليت واستخرت الله ثم أجزت نفسي وتجرات أن أكتب لسماحتك مطالب حول هذه المسألة ؛ فإن تليقيها بعين القبول والرضا فلا مناص من تجديد النظر وتبديل الكلام بفتوى لزوم الاشتراك في الآفاق. وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً ليعلم الناس عدد السنين والحساب . قال عز من قائل: فَالِقُ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ^١ ؛ وقال: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأِهْلِةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ^٢ وقال : الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ^٣ .

وصلّى الله على خير من أوتي جوامع الكلم وفصل الخطاب، نبينا الاعظم ، محمد بن عبد الله ، الحميد المحمود ، وعلى آله الطيبين الطاهرين أمناء المعبود .

وبعد، فهذه رسالة حول مسألة رؤية الهلال، جمعت فيها ما مرّ على فكري القاصر وخطر على قلبي الفاتر، من لزوم اشتراك البلدان في الآفاق بالنسبة إلى رؤية الهلال في الحكم بدخول الشهر الهلالي وعدم كفاية الرؤية في الآفاق البعيدة .

فنقول بحول الله وقوته ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم :

إن البحث حول هذه المسألة يقع في جهتين ، الأولى : الجهة العلميّة، والثانية : الجهة الشرعيّة.

١- السورة الانعام : ٦ - الآية ٩٦

٢- السورة البقرة : ٢ - الآية ١٨٩

٣- السورة الرحمن : ٥٥ - الآية ٥

أمّا البحث عن الجهة الأولى فسرد الكلام فيه يقع بعد تهيد مقدمات، وإن كان بعضها نافعا للجهة الشرعية أيضاً.

الأولى : أن نسبة القرب والبعد بين الكرتين من الكرات السماوية لاختلاف، سواء جعلنا الأولى ساكنة والأخرى متحركة أم بالعكس. فما في فرضية بطليموس من سكون الارض وحركة الشمس حولها وحركة القمر حول الارض لا يوجب اختلافاً في القرب والبعد، والنسبة سواء.

إن مدار حركة الارض حول الشمس في الهيئة الجديدة عبارة عن منطقة البروج التي كانت مداراً لحركة الشمس حول الارض في الهيئة القديمة.

ولذلك لا يرى الاختلاف الفاحش بين الزيجات المستخرجة من مرصودات المتقدمين كصاحب المجسطي : بطليموس والبتاني والحكيم محيي الدين المغربي والمحقق الطوسي والراصدين في سمرقند والزيج الهندي والزيج البهادري، وأصحاب زيغ ألغ بيك وبين حساب منجمي الغرب جمعياً؛ والقليل من الاختلاف المشاهد بينهما إنما هو بسبب أدقّة نظر المتأخرين .

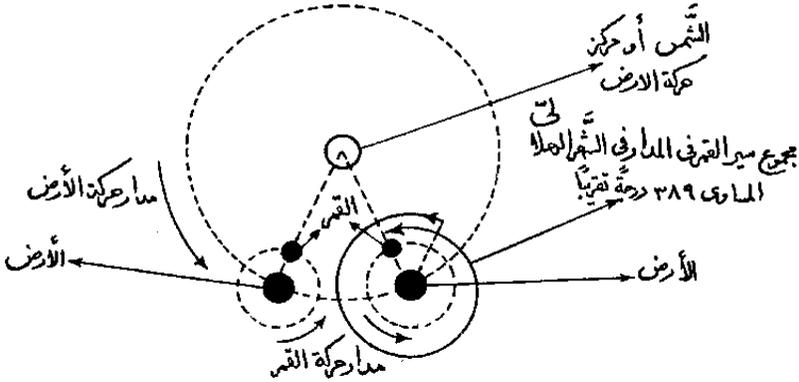
والعجب أن زيغ لوريّة الفرنسيّ مثل الزيغ البهادريّ في غالب الحسابات و هو أدقّ الزيجات . نعم إن كان بينهما فرق واختلاف ففي الثواني والثالث والروابع و أحياناً في الدقائق لا في الدرجات في الاغلب؛ هذا مع بعد العهد وطول الزمن .

الثانية : أن القمر يدور حول الارض من المغرب إلى المشرق دوراً كاملاً يساوي ٣٦٠ درجة في طول ٢٧ يوماً و٨ ساعات تقريباً . وهذه المدة تسمى شهراً نجومياً . فالقمر يطوى المدار نحو المشرق كلّ درجة منه قريب ساعتين .

وبما أن الارض بحركتها الانتقالية أيضاً تسير نحو المشرق دوراً كاملاً يساوي ٣٦٠ درجة في طول ٣٦٥ يوماً وربع يوم فتطوى المدار نحو المشرق كلّ يوم ما يقرب درجة وهو ٥٩ دقيقة و٥٨ ثانية يعني أقلّ من درجة بقليل ، فلا بدّ عند محاسبة الشهر الهلاليّ الملحوظ فيه الزمان الحاصل بين اقتراني الشمس والقمر المتواليين أن يلاحظ مجموع مقدار حركة القمر وحركة الارض وهذا الزمان يبلغ ٢٩ يوماً و١٣ ساعة تقريباً وهذه المدة تسمى شهراً هلالياً.

فالقمر في الشهر الهلاليّ يدور في المدار دوراً أزيد من الدورة الكاملة وهو

٣٨٩ درجة تقريباً .



الثالثة : أن الشهر القمريّ وهو فصل زمان مقارنتي الشمس والقمر المتواليين أو مقابليهما كذلك أو فصل زمان وقوعى الشمس والقمر المتواليين على خط نصف النهار الواحد يطول تسعة وعشرين يوماً واثنتي عشرة ساعة وأربعاً وأربعين دقيقة تحقيماً .
(٢٩/١٢/٤٤)

فلما كان هذا المقدار يتعسر ضبطه بل يتعذر العلم به لعامة الناس فلا يعرفه إلاّ الاوحدى العالم الخبير بالزيجات المستخرجة من الارصاد الصحيحة الدقيقة، جعلوا شهراً واحداً ثلاثين يوماً وآخر تسعة وعشرين يوماً وهكذا إلى آخر السنة فيصير مجموع الايام على هذا النهج في السنة الكاملة القمرية يساوى ثلاثمائة وأربعاً وخمسين يوماً وثمان ساعات وثمان وأربعين دقيقة $354/8/48 = 12 \times (29/12/44)$ ثم لما كان هذا المقدار أزيد من ٣٥٤ يوماً بثمان ساعات وثمان وأربعين دقيقة $(8/48)$ جعلوا للسنوات القمرية كبائس فجعلوا لكل ثلاث سنين تقريباً سنة كبيسة، ولكل ثلاثين سنة إحدى عشرة سنة كبيسة تحقيماً؛ وجعلوا في هذه السنة الشهور التامة سبعة والشهور الناقصة خمسة فيصير المجموع ٣٥٥ يوماً وعلى هذا النهج كانوا يستخرجون التقاويم وجعلوا الكبائس السنوات ٢ و ٥ و ٧ و

١- و سمّوه شهراً وسطياً وهذه الشهر شهراً حقيقياً و الاول مبنى الارصاد ، و الثانى يستخرج من الاول بعد محاسبة التعديلات و غيرها (منه عُفى عنه).

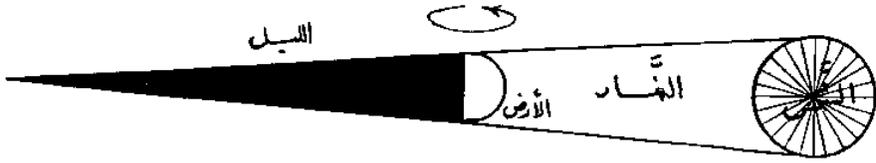
١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ .

كلّ هذا على منهج الملل والاقوام قبل الإسلام ومنهج الذين كانوا بعده وجعلوا الشهور القمرية مبدأ توارىخهم بلا نظر إلى الأمور الشرعية.

الرابعة : أنّ كلّ كوكب إذا أشرق على كوكب آخر أصغر منه يكون نصف الطرف المستشرق من الكوكب الاصغر المواجه للكوكب الأكبر أكبر من الطرف الآخر المظلم الذي لا يواجه الكوكب المشرق .

فإذا يحدث بهذا الاشراق ظلّ مخروطيّ ممدود تكون قاعدته الدائرة الصغيرة المنطبقة على دائرة فصل النور والظلمة .

فلما كانت الارض أصغر من الشمس بكثير فبطلوع الشمس وإشراقها يحدث ظلّ مخروطيّ طويل تكون قاعدته



ما يقرب من الدائرة العظيمة، فيظلم نصف الارض الواقع في هذا المخروط.

وبما أنّ الارض تدور حول نفسها مرّة واحدة في كلّ يوم وليلة بحركتها الوضعية فلا محالة يدور هذا الظلّ المخروطيّ حول الارض دائماً ولا يمكث أنا أبداً؛ وإن شئت فقل إنّ الارض تدور دائماً في هذا الظلّ المخروطيّ .

فابتداء الليل في كلّ ناحية هو أولّ دخوله في هذا المخروط . فلا محالة لا يكون في جميع العالم ابتداء الليل إلاّ في خطّ واحد شمالاً وجنوباً وهذا الخطّ هو

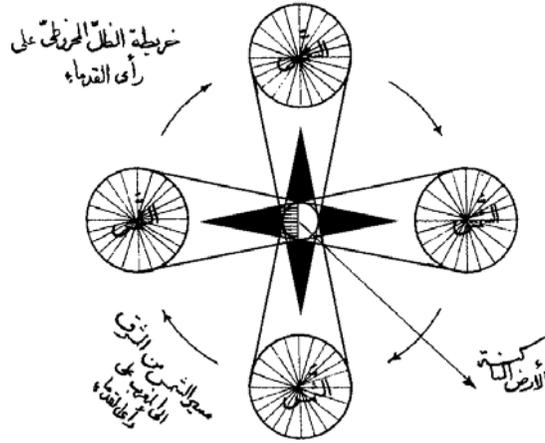
١- ما ذكرنا من انطباق أولّ الليل على خطّ واحد شمالاً وجنوباً إنّما هو على المساحة للدلالة على المقصود على سبيل التقريب إلى الذهن ، وإلّا ففى الحقيقة لا يكون أولّ الليل في نقطة من الارض إلاّ إذا دخلت هذه النقطة في نقطة من دائرة الظلّ المخروطيّ ، وهذه الدائرة صغيرة لا تكاد تمرّ على القطبين لكنّها في أولّ الحمل وأولّ الميزان حيث انطبقت دائرة معدّل النهار على منطقة البروج تكون موازية لدائرة نصف نهار مارّ على القطبين وفي غيرهما حيث تسير الأرض شمالاً وجنوباً وبصير المعدل بعيداً عن المنطقة إلى نهاية مقدار ٢٣ درجة و ٣٠ دقيقة و ١٧ ثانية فلا محالة خرجت عن الموازية ؛ وهكذا الامر بالنسبة إلى آخر الليل وهو الخروج عن الظلّ (منه عفى عنه) .

نصف النهار للبلاد الواقعة جميعاً في طول واحد إذا بلغ حدّ غروب الشمس .
وبهذه المناسبة لا يكون آخر الليل وهو الخروج عن الظلّ إلاّ في خطّ واحد
كذلك .

ولا يكون نصف الليل وتُثلثه وربعه وخمسه وهكذا إلاّ في خطوط خاصّة
لا يتعدّها إلى غيرها .

وبالمناسبة الاضافيّة أيضاً لا يكون أوّل النهار وآخره ووسطه إلاّ في خطوط خاصّة
بعينها لا يتعدّها إلى غيرها ، لأنّ الظلّ المخروطيّ حيث يتحرّك ، يتحرّك بتبعه نصف
كرة الارض المستضي بتبع حركة الظلّ المخروطيّ ؛ ففي كلّ نقطة من نقاط العالم على
حسب اختلاف مشرقه ومغربه يوم خاصّ وليلة خاصّة .

فالليل والنهار في بلدة طهران مثلاً غير الليل والنهار في ما يليها من البلاد الواقعة
في المشرق والمغرب كسمنان وهمدان مثلاً .



الخامسة : قسّموا الدائرة الكاملة ثلاثمائة وستين درجةً فقسّموا الارض - بما أنّها
تدور حول نفسها على محور القطبين شرقاً وغرباً على ٣٦٠ درجةً .
واعتبروا هذا التقسيم في البلاد مبتدئاً من جزائر الخالدات التي كانت في غرب
إسبانيا مائلاً نحو المشرق وسمّوها بالطول الجغرافيّ .

مثلاً قالوا: إن طول مكة ٧٧ درجة^١ يعنى أنّها بعيدة عن هذه الجزيرة شرقاً بهذا

المقدار.

ولما أصبحت هذه الجزائر غريقةً تحت الماء ذهبوا يعينون المبدأ من رصد كرنويج الواقع في ناحية الشمال الغربى من مدينة لندن و ذلك ، لأنّ هذه المدينة واقعة في ما يقرب طولاً من أول المعمورة من الربع المسكون ولا يختلف طولها عن جزائر الخالدات إلا بدرجات قليلة ولأ؛

ولأنّ فيها رسداً يمكن النظر منه إلى الكواكب جميعاً وإلى السيّارات والشمس والقمر وإرصادها في لى نقطة من المدار ثانياً .

فإذا وصل مركز الشمس إلى نصف النهار بالنسبة إلى ذلك الرصد، جعلوا يقدرّون

أول مبدأ الطول .

المنجم المعروف : فلا مستيد في القرن الثامن عشر الميلادى كان رئيساً لهذا

الرصد ، وألّف تأليفات نافعةً لطول البلاد وعرضها، وخرائط مهمّةً وطرقاً نافعةً لارصاد الكواكب.

وقسموا الارض أيضاً جنوباً وشمالاً على مائة وثمانين درجةً وسموها بالعرض

الجغرافى، وكان المبدأ خطّ الاستواء أو دائرة الاستواء إلى قطبى الشمال والجنوب.

فقسموا النواحي الشماليّة على ٩٠ درجةً مائلاً نحو الشمال حتّى إذا وصل نفس

القطب الشمالى .

مثلاً عرض بلدة طهران يساوى ٣٥ درجةً و ٤١ دقيقةً و ٥٩ ثانيةً يعنى أنّها واقعة

في العرض الشمالى على هذا البعد من دائرة معدل النهار وقسموا النواحي الجنوبيّة أيضاً كذلك وسموها بالعرض الجنوبيّ .

السّادسة: أنّ الارض كرويةً لامسطحة. وهذه النظرية قد أصبحت في هذا العصر

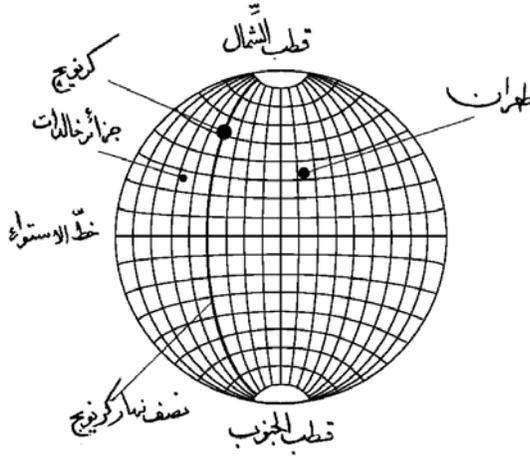
من البديهيات التى لا مجال للنقد والبحث فيها لى مجال. فإذا تطلّع الكواكب وتغرب و منها القمر في ناحية دون أخرى .

السابعة : أنّ الأفق الحقيقى في كلّ ناحية هو محيط الدائرة العظيمة التى تنصف

١- قال في «شرح الجعيني» طول مكة من جزائر الخالدات (عزى) أى سبع وسبعون درجةً وعشر دقائق

وعرضها (كام) أى إحدى وعشرون درجةً وأربعون دقيقةً (منه عفى عنه) .

٢- وهذا بعد ما حاسبوا الطول من ساحل البحر الغربى من إسبانيا في مدّة طويلة .

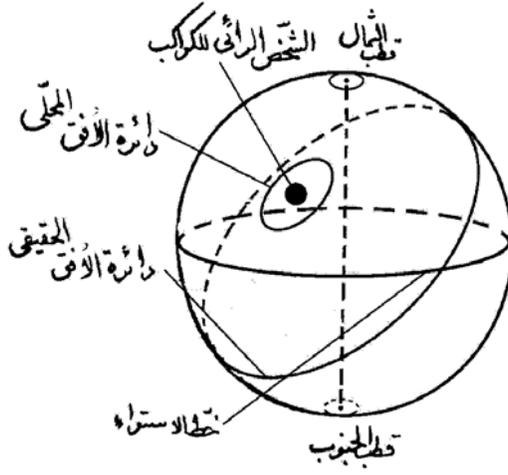


كرة الارض بنصفين متساويين، بحيث يمرّ الخطّ القائم المارّ على رؤوس أهل هذه الناحية على مركز هذه الدائرة. والأفق المحلّيّ في كلّ ناحية هو أكبر دائرة صغيرة على سطح الارض يراها أهل هذه الناحية، موازيةً للدائرة العظيمة .

مثلاً إذا قام انسان في بيداء سهل بلا جبل، يرى في غاية مدّ بصره أنّ السماء متّصلة بالارض بالدائرة التي تحيطها من كلّ جانب . هذه الدائرة تسمّى بالأفق المحلّيّ .
والمناطق في إمكان رؤية الكواكب وعدمه ، كونها فوق الأفق المحلّيّ وكونها تحت هذا الأفق ، لا الأفق الحقيقيّ ؛ وهذا واضح .

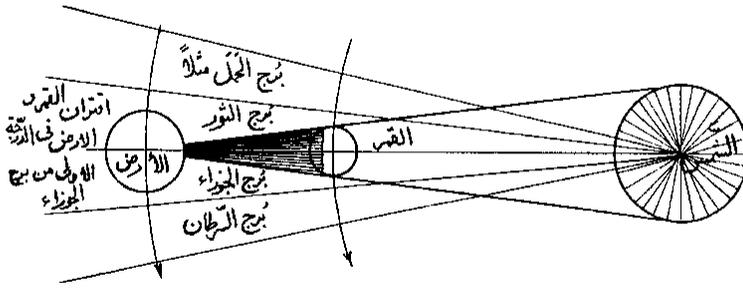
الثامنة : أنّ القمر في حال المقارنة مع الشمس تنطبق الدائرة الظاهرة منه على الدائرة المستضيئة من شعاع الشمس فإذا لا يرى نصفه الذي يسامت الارض . وهذه الحالة تسمّى بالمحاق ، لمحق نوره .

١- المراد من الدائرة الظاهرة من القمر هو نصفه الذي يسامت الارض في لى حال وزمان . وهذه الدائرة ربّما تكون مرئيةً بتمامها ويسمّى البدر وهو في حال المقابلة ، وربّما تكون غير مرئيةً أصلاً و يسمى المحاق وهو في حال المقارنة ، وربّما تكون بعضها مرئيةً فقط وهو في حال كونه هلالاً وفي سائر أحواله كالتسديس والتربيع والتثليث (منه عفى عنه) .



وهذا على قسمين :

الأول: حالة الكسوف وهي حالة اجتماع الارض والقمر في درجة واحدة من برج واحد على عرض واحد، وعلى رأى القدماء اجتماع الشمس والقمر كذلك .

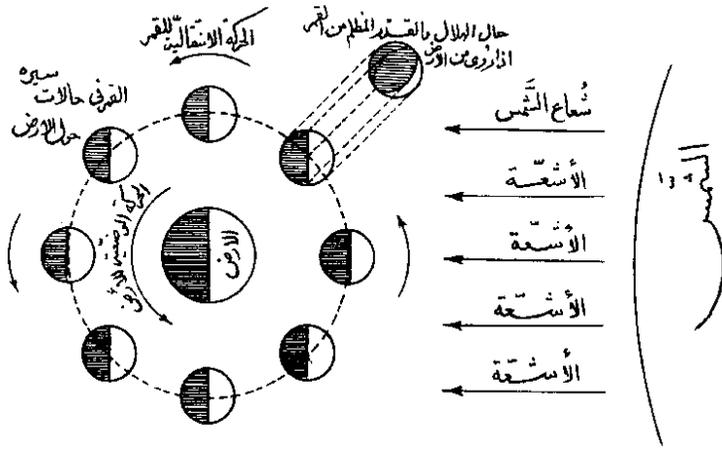


الحالة الثانية : فيما إذا كانا في برج واحد و درجة واحدة ولكن لم يكونا في عرض واحد ، بل كان الاختلاف بينهما قليلاً إلى خمس درجات شمالاً أو جنوباً ، أو أكثر من الخمس باختلاف المنظر .

وذلك لأن القمر تختلف نسبة حركته إلى منطقة البروج؛ فتارةً يميل إلى الجنوب خمس درجات وأخرى إلى الشمال كذلك؛ فإذا لا يتحقق الكسوف لاختلاف العرض وإن كانت المقارنة حقيقيةً ، ولكن لمحق نوره لا يرى أبداً .

و علة عدم رؤيته أنّ وضعه قريب جداً في الظاهر [٧] للمحلّ الذي تشغله الشمس في السماء، فيوجّه نحو الارض نصف كرتة المظلم المحجوب عن الاشعة الشمسية . وهذا يتفق في كل شهر هلالى مرة واحدة .

ولولا اختلاف العرض في القمر لكان في كل شهر هلالى يتحقق كسوف في آخره وخسوف في وسطه، لكن لمكان اختلاف العرض لا يتحقق الكسوف في المحاق أواخر جميع الشهور؛ وبملاحظة محق نوره تسمى هذه الحالة حالة المحاق .

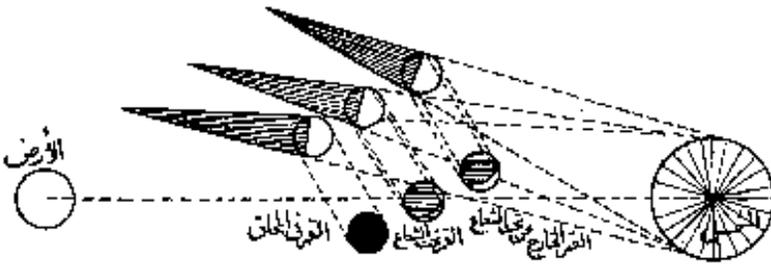


وإذا خرج القمر عن هذه الحالة لا بدّ أن يُرى على شكل هلال ضعيف؛ لكن دقة القطر المنور للهلال جداً، تمنعنا عن رؤيته إلى حدّ يسير في الفضاء ويبعد عن الشمس بقدر يصير قابلاً لرؤيته بشكل الهلال . هذا الفصل من الزمان يسمى تحت الشعاع؛ وهو ما إذا كان الفاصل بين جرمي الشمس والقمر على قدر نصف جرميهما .

وأما مدة مكث القمر تحت الشعاع فبعد خروجه من المحاق إلى أن يسير في المدار ما يقرب ثمانى درجات؛ وحيث نعلم أنّ زمان سير القمر في المدار في كل درجة

١- يعنى ليس وضعه حينئذ قريباً من المحلّ الحقيقى للشمس، بل وضعه قريب من المحلّ الذى يظهر لنا من الشمس، وهو على امتداد نظر أبصارنا إليها منه عفى عنه.

يطول ما يقرب ساعتين؛ فإذا يخرج القمر عن تحت الشعاع بعد ستّ عشرة ساعة تقريباً .
اعلم أنّ حالتى المحاق وتحت الشعاع جميعاً تطولان ثمانياً وأربعين ساعة تقريباً؛ لأنّ القمر يدخل تحت شعاع الشمس قبل المقارنة باثنتى عشرة درجة من المقارنة ويخرج عن تحت الشعاع بعد اثنتى عشرة درجة من المقارنة، فالمجموع أربع وعشرون درجة المساوى زماناً لسير القمر في المدار ثمانياً وأربعين ساعة .
بعضهم يسمّى المحاق وتحت الشعاع باسم واحد ويعبرّ عنهما بالمحاق أو تحت الشعاع؛ ولا مشاحة في التعبير .



التاسعة: أنّ حركة الأرض حول الشمس لم تكن على كفيّة واحدة بحيث تنطبق دائرة معدّل النهار على دائرة منطقة البروج دائماً؛ بل تختلف نسبة المعدّل إلى المنطقة في كلّ يوم من الايام .
ففى أوّل الحَمَل الذى هو نقطة الاعتدال الربيعى، تنطبق الدائرتان؛ ويكون اليوم واللييلة في جميع نقاط الأرض متساويين.
ثمّ تميل الشمس في دورانها حول الأرض عن المعدّل إلى طرف الشمال شيئاً فشيئاً، ميلاً دائماً مستمراً، ثلاثة أشهر إلى آخر الجوزاء وأوّل السرطان .
وفي جميع هذه المدة تختلف نسبة الايام إلى لياليها في جميع نقاط الأرض إلاّ

١- التعبير إلى طرف الشمال على مبنى القدماء وما هو المشاهد بالحسّ والمتعارف في التعبير من حركة الشمس حول الأرض وأمّا بالنسبة إلى الواقع وهو حركة الأرض حول الشمس فلتمايل المعدّل عن المنطقة إلى طرف الجنوب يقرب الصيف وتصير الايام في النواحي الشماليّة اطول من الليلي وأوّل السرطان الذى هو أوّل الانقلاب الصيفى في النواحي الشماليّة يكون آخر ميل المعدّل عن المنطقة جنوبياً (منه عفى عنه) .

في نفس خط الاستواء وحواليه تقريباً وآخر انتهاء ميل المعدل عن المنطقة يكون ثلاث وعشرين درجةً وثلاثين دقيقةً وسبع عشرة ثانيةً شماليةً (23° و $30'$ و $17''$)^١. وأول السرطان وهو نقطة الانقلاب الصيفي يكون أطول أيام السنة في النواحي الشمالية بالنسبة إلى خط الاستواء ودائرة المعدل ، وأقصرها في النواحي الجنوبية؛ وهذا آخر نقطة للميل الشمالي. ثم تميل الشمس إلى المعدل جنوباً من أول السرطان شيئاً فشيئاً ثلاثة أشهر إلى آخر السنبلة وأول الميزان، فيرجع مدارها إلى حالته الأولى فينطبق على المعدل فتساوى الأيام والليالي مرةً أخرى في جميع بقاع الأرض .

ثم تميل الشمس أيضاً نحو الجنوب من أول الميزان الذي هو نقطة الاعتدال الخريفي شيئاً فشيئاً حتى يبلغ ثلاثاً وعشرين درجةً وثلاثين دقيقةً وسبع عشرة ثانيةً جنوبيةً (23° و $30'$ و $17''$ بي) في مدة ثلاثة أشهر إلى آخر القوس وأول الجدي. ويكون عندئذٍ أقصر أيام السنة في النواحي الشمالية وأطولها في النواحي الجنوبية؛ وهذا آخر الميل الجنوبي .

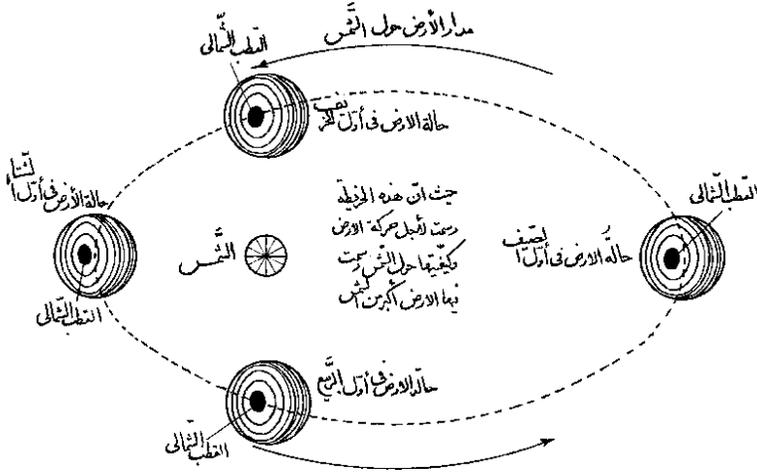
ثم تميل الشمس أيضاً نحو الشمال من أول الجدي الذي هو نقطة الانقلاب الشتوي ثلاثة أشهر إلى آخر الحوت وأول الحمل، فتنتطبق الدائرتان أيضاً ويتساوى الملوآن .

ومدة هذا الميل الشمالي والجنوبي في دورة كاملة لحركة الأرض حول الشمس المسماة بالحركة الانتقالية ، تبلغ اثني عشر برباً كاملاً لا ربط لها بالشهور الهلالية ؛ وتسمى بالسنة الشمسية .

ثم تكررّت السنوات بدوران الأرض حول الشمس مع ميل المعدل عن المنطقة شمالاً وجنوباً على هذا المنهج دائماً .

العاشرة : أن حركة القمر حول الأرض ليست على كيفية واحدة بحيث ينطبق مداره على منطقة البروج دائماً بل ينطبق بعض الاحيان على المنطقة ثم يميل عن

١ - اعلم أن القدماء ضبطوا غاية ميل المعدل عن المنطقة 23° درجةً و ثلاثين دقيقةً ولكن المتأخرين ضبطوها 23° درجةً و $27'$ دقيقةً وتخيّلوا أن القدماء لم تكن محاسباتهم المبنية على أرصادهم دقيقةً لكن قبل خمس عشرة سنة جاءت كسفية جديدة في عالم النجوم وهو أن غاية ميل المعدل عن المنطقة لا تكون أمراً ثابتاً بل متغيرة دائماً على جهة النقصان فإذن تبين أن محاسبة القدماء صحيحة وهذا الاختلاف حصل من مرور الدهور . (منه عفى عنه) .



المنطقة شمالاً ما يقرب خمس درجات ؛ ثم يرجع إلى المنطقة ؛ ثم يميل عن المنطقة جنوباً ما يقرب خمس درجات ؛ ثم يميل إلى المعدل . وتستمر حركة القمر على هذه الوتيرة دائماً .

الحادى عشرة : الشهر القمري على أربعة أقسام :

الأول : الشهر القمري الحسابي ، وهو فصل زمان مقارنتي النيرين المتواليين ، ويكون تسعة وعشرين يوماً واثنتي عشرة ساعة وأربعين دقيقة (٤٤ قة - ١٢ عت - ٢٩ يوماً) وهذا لا يختلف بمرّ الدهور .

الثاني : الشهر القمري الوسطي ، وهو جعل شهر ثلاثين ثم تسعة وعشرين ثم

اعلم أنّ مدار الأرض حول الشمس ليس بيضياً صحيحاً هندسياً بل إنّما هو شبه الدائرة ووقعت الشمس خارجة عن مركزها، ولهذا سُمي هذا المدار في السنة العرف بالبيضيّ، كهذا الشكل شكل مدار الأرض وليس هذا بيضياً .

ثم إنّ هذا المدار إنّما هو بسبب شكل مدار الأرض أولاً وجذب القمر والمريخ وزحل وبقية السيّارات والشمس إنّها ثانياً . فنتيجة جميع هذه العوامل صيرت المدار على هذا النهج (منه عفى عنه) .

ثلاثين ثم تسعة وعشرين، وهكذا على هذا المنهج^١.
وصحّحوا المقادير الجزئية الخارجة عن هذه الضابطة بجعل كبائس كما عرفت .
وعليه الملاحظة الاسماعيلية .
الثالث : الشهر القمري الهلالي الفلكي، وهو المبدو بأول زمان إمكان رؤية
الهلal عند الفلكيين.

ولا يكون هذا إلا تسعة وعشرين يوماً أو ثلاثين يوماً على حسب اختلاف
المقامات والاضاع الفلكية الدخيلة في الرؤية عند الحبير المتضلع باستخراج التقويم .
فإذا تارة يكون شهر تسعة وعشرين ثم ثلاثين ثم تسعة وعشرين ثم ثلاثين وتارة
يكون شهران متواليان أو ثلاثة أشهر متواليات، تسعة وعشرين؛ ولا يمكن أزيد من ذلك؛
وتارة يكون شهران متواليان أو ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر متواليات، ثلاثين؛ ولا يمكن أزيد
من ذلك . فلا يمكن أربعة أشهر متواليات تسعة وعشرين؛ ولا خمسة أشهر متواليات
ثلاثين.

الرابع: الشهر القمري الهلالي الشرعي، وهو المبدو برؤية الهلال خارجاً؛
لا إمكان رؤيتها كما ستعرف إن شاء الله تعالى .
الثانية عشرة : الأمور الدخيلة في إمكان رؤية الهلال في أول الشهر الهلالي
وجوه :

الاول : اختلاف البلاد طولاً. لأن كل بلد يكون طوله أقل من جزائر الخالدات
أو من رصّد كرونويج، هو أقرب في الرؤية ؛ لغروب النيرين فيه بعد غروبهما من البلد الذي
يكون طوله أكثر.

فيمكن أن يرى الهلال فيه دون ذلك، وإن كان عرضهما سواءً.
مثلاً إذا فرضنا في بلدة طهران التي يكون طولها من نصف نهار كرونويج واحدةً
وخمسين درجةً ونصف درجة تقريباً وتغرب الشمس فيها قبلها بثلاث ساعات وخمس و عشرين

١- لا يخفى أن ما حاسبة الشهور الوسطية على هذا المنهج هو المتفق عليه بين الفلكيين المتفكرين
في خلق السموات والارض، لكنهم لا يكتفون بها بل يعيّنون الشهور الحقيقية بعد حساب المقادير
الجزئية المعروفة بالتعديلات؛ فتصير شهوراً هلالية فلكية حقيقية كما في القسم الثالث. وأمّا الملاحظة
من الاسماعيلية فلا يعتنون بالشهور الحقيقية بل يبنون في محاوراتهم وأعمالهم على الشهور الوسطية
ويلتزمون بالكبائس كما بيّناه (منه عفى عنه) .

دقيقة (٣ عت و ٢٥ قة)؛ أن يكون القمر وقت الغروب تحت الشعاع وأن يكون إلى خروجه درجة واحدة، فإذا يخرج بعد ساعتين.

ففى طهران وجميع البلاد التى يكون طولها أزيد من ساعة وخمس وعشرين دقيقة، لا يكون الهلال قابلاً للرؤية، وإن كانت متساويةً فى العرض بالنسبة إلى طهران، فى الجملة.

وفى جميع البلاد التى يكون طولها أقلّ من ساعة واحدة وخمس وعشرين دقيقة، يكون قابلاً لها.

الثانى : اختلاف البلاد عرضاً. وهذا من ثلاث جهات :

الجهة الأولى بعد المعدّل عن المنطقة وقربه منها، لما ذكرنا من أنّ أيام السنة تختلف طولاً وقصراً على حسب درجة اختلاف بُعد المعدّل عن المنطقة ؛ ومن هذه الناحية أيضاً يختلف وقت غروب الشمس فى الاماكن المختلفة عرضاً؛ فيمكن أن تغرب الشمس فى ناحية ولما يخرج القمر عن تحت الشعاع، ثمّ تغرب فى ناحية أخرى وقد خرج عن تحته، فيرى الهلال فى الثانية دون الأولى.

مثلاً فى بلدة طهران التى يكون عرضها الشمالى (٥٩ ثانية و ٤١ دقيقة و ٣٥ درجة) يكون أطول أيام السنة وهو أول السرطان ما يقرب أربع عشرة ساعة ونصف ساعة؛ وفى نفس اليوم يكون النهار فى بلدة جنوبيّة من المعدّل بحيث يكون عرضها الجنوبيّ بهذا المقدار وهو (٥٩ ثانية و ٤١ دقيقة و ٣٥ درجة) جنوبيّة وكانت متساوية الطول لطهران ، أقصر أيام السنة ، وهو تسع ساعات ونصف ساعة تقريباً . فإذا يكون الاختلاف بينها وبين طهران خمس ساعات؛ فتطلع الشمس فى طهران بنصف هذا المقدار وهو ساعتان ونصف ساعة قبل تلك البلدة وتغرب أيضاً بعدها بهذا المقدار. فحينئذٍ إذا فرضنا كون القمر وقت الغروب فى تلك البلدة تحت الشعاع بدرجة واحدة، لم يُرَ الهلال فيها؛ وبعد سيره فى المدار بدرجة واحدة تطول ساعتين، يخرج ويُرى فى طهران ، لانّ غروب الشمس فى طهران إنّما هو بعد نصف ساعة من خروج القمر عن تحت الشعاع .

الجهة الثانية ، بعد القمر عن المعدّل شمالاً وجنوباً ما يقرب عشر درجات . فإذا كان القمر بعيداً عنها شمالاً لم يُرَ الهلال فى بعض النواحي الجنوبيّة ، وإذا كان بعيداً عنه جنوباً لم يُرَ الهلال فى بعض النواحي الشماليّة ؛ وإن كانت التواحي متساوية الطول .

الجهة الثالثة : لما كان مدار حركة القمر حول الارض غالباً حول المعدل ؛ فكل

بلد يكون أبعد منها شمالاً أو جنوباً يكون اضطجاع دائرة مدار حركة القمر الظاهرية بالنسبة إليه إلى الأفق أكثر.

فيلزم أولاً، أن يكون الهلال عند الغروب فيه إلى الأفق أقرب.

وثانياً، حيث تكون الاغبرة المجتمعة في حوالى الأفق أكثر، تكون الرؤية فيه أصعب.

وهذه الجهة موجبة لامتناع الرؤية أو صعوبتها في البلاد التي يكون عرضها كثيراً، بخلاف ما إذا كان مدار القمر في البلد أقرب إلى الانتصاب، فتكون الرؤية أسهل.

الثالث: الاوضاع الفلكية. وهى أمور:

الامر الاول: بُعد تقويم القمر عن تقويم الشمس المعبر عنه بالبعد السوى^١ وهو بُعد مكان القمر عن الشمس في السماء^٢، لأن القمر إذا بعد عن الشمس مقداراً قريباً من اثنتى عشرة درجةً أو أقلّ بقليل أو أكثر كذلك، خرج عن تحت الشعاع^٣ وصار قابلاً للرؤية؛ والمعروف عند المحققين أن أقلّ مقدار البعد السوى عشر درجات.

لكن المقامات تختلف؛ لانه ربّما خرج في أول الغروب فيكون قابلاً للرؤية ولكن بصعوبة، لان القطر المنور للهلال حينئذٍ دقيق جداً؛ وأمّا إذا خرج مثلاً في أول النهار قبل غروب الشمس باثنتى عشرة ساعة، يسير في المدار إلى الغروب ستّ درجات، فحينئذٍ يكون بعده عن الشمس عند الغروب بثمان عشرة درجةً، فيزيد البعد السوى ويصير القطر المنور ضخماً يرى بالسهولة.

الامر الثانى: بُعد مغرب القمر عن مغرب الشمس زماناً المعبر عنه بالبعد المعدّل وهو بُعد زمان مغيبيهما، ثمّ يجاسب على حسب الدرجات مكاناً فيصير بُعد جرم القمر عن جرم الشمس في السماء لكن على جهة غروب.

لانه كلما كان هذا الفصل أطول كان زمان مكث الهلال فوق الأفق أكثر، فيرى فوق الأفق بسهولة. وأمّا إذا كان هذا البعد قليلاً، يغرب القمر بعد غروب الشمس بفاصلة قليلة، ولا يكون قابلاً للرؤية.

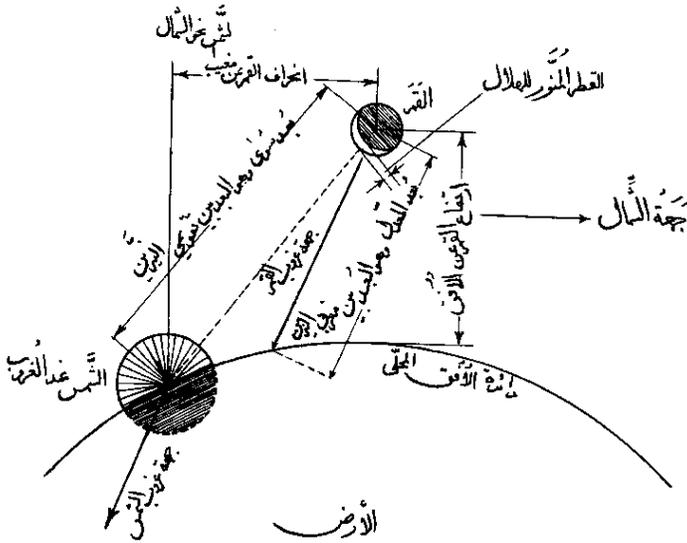
١- سوى: بالضمّ والقصر؛ فما ربّما يُسمع أو يُرى في بعض الكتب من ضبطه بالفتح والمدّ أو بالكسر والمدّ أو القصر فهو لحن (منه عفى عنه).

٢- أى تفاوت تقويمى النيرين، أى تقويم الشمس الحقيقى وتقويم القمر المرئى (منه عفى عنه).

٣- لا يخفى أنّ تحت الشعاع على قسمين: أحكامى وهلالى. وما حدّناه في طىّ كلامنا باثنتى عشرة درجةً إمّا هو في الاحكامى، وأمّا الهلالى فهو أقلّ منه كثيراً (منه عفى عنه).

والمذكور في الكتب المشهورة، أنه ينبغي أن يكون البعد بين مغربى النيرين أكثر من عشرة أجزاء. وقيل: ينبغي أن يكون ما بينهما عشرة أجزاء أو أكثر، حتى يكون مكث الهلال فوق الأفق بعد غروب الشمس ثلثي ساعة أو أكثر؛ ولكن التحقيق أنّ الهلال يُرى ببعد تسع درجات أيضاً.

لأن الأرض تدور حول نفسها كل درجة في أربع دقائق، وفي هذه المدة يقرب الهلال من محلّ غروبه درجةً واحدةً؛ فإذا كان بُعد مغرب القمر عن مغرب الشمس عشر درجات، فبُعد حاصل ضربهما وهو (٤٠ = ٤ × ١٠) أربعون دقيقةً يخفى الهلال تحت الأفق.

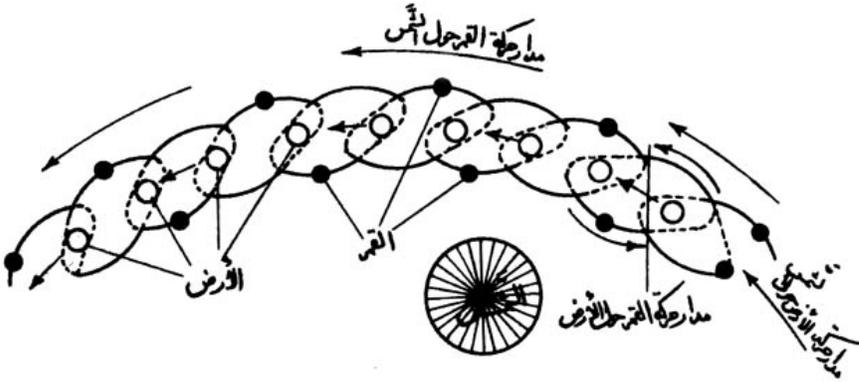


واعلم أنّ من جملة ما هو دخيل في البعد المعدل، حالة ترقص القمر عند علماء الفلك، فيشاهد القمر كأنه واقف مضطرب.

ففي هذه الحالة يكون مكث القمر فوق الأفق أكثر مما لم يكن فيه هذه الحالة

فتكون الرؤية أسهل .

وحالة الترقص هي حالة مدار سير القمر حول الشمس فيما يقرب القمر من زاوية مداره المخرس بقليل وفيما يبعد عنها كذلك .
وهذا المدار المخرس هو مداره حول الشمس الحاصل من نتيجة سير القمر حول الارض وسير الارض حول الشمس .



ثم اعلم أنّ ما هو دخيل في الرؤية وسهولتها، ارتفاع الهلال من الأفق؛ لأنه كلما كان أكثر كانت الرؤية أسهل.

هذا ولكن الارتفاع ليس دخيلاً فيها بجذاء البعد السوى والبعد المعدل، بل هو أمر تابع لمقدارهما؛ فبحصول مقدارهما يحصل قدر الارتفاع قهراً.

وأما انحراف القمر عن الشمس شمالاً أو جنوباً وتعيين القطر المنور للهلال على حسب الثواني الفلكية، فليسا دخيلين في الرؤية البتة؛ وما ترى أنّ بعض الفلكيين يحاسبونهما في مستخرجاتهم فهو من باب المعاونة على تعيين محل الهلال وكيفية مشاهدته .

الرابع : العوامل الفيزيكية، كوجود الابخرة المائية في الهواء و عدمها.

ففي فصل الشتاء تمنع الابخرة المائية المتلاثة عن الرؤية كثيراً، فيرى الهلال تحتها رقيقاً وتكون الرؤية أصعب.

وفي فصل الصيف تكون الابخرة المائية قليلة؛ والمواد المحرقة والغازات غير

المائية كثيرة، فينعكس النور وينكسر، فيرى الهلال تحتها غليظاً ضخماً؛ فتكون الرؤية أسهل.

هذا مضافاً إلى جهات أخرى غير مستمرة، مثل السحب والغيوم والرياح الموجبة لكدورة الهواء وتضريس بعض الاراضى والجبال وكلاله البصر؛ فتكون الرؤية أصعب. بخلاف الصحو وصفاء الهواء وتسطيع الارض وحده البصر الموجبة لسهولة الرؤية؛ لكن لا يمكن ضبطها.

الثالث عشرة: أنّ متقدّمى علماء النجوم، أعرضوا عن تخريج ضابطة كليّة لرؤية الهلال في جميع الشهور؛ وذلك لتعذر تعيين ضابطة كليّة للاهلهة، من حيث البعد السوى والبعد المعدل والارتفاع وانحرافه عن مغيب الشمس ومكته فوق الأفق، وسائر الجهات الفلكية التي لا يمكن إدراج جميعها تحت قاعدة كليّة أبداً. وأما متأخروهم فقد أتعبوا أنفسهم في تخريج هذه الضابطة، لكن لم يأتوا بشيء في المقام؛ وكلّ ما أوردوه ناقص مراعى فيه بعض الجهات دون بعض.

وقد أتعب نفسه المحقق الطوسى كثيراً على ما في «زيج إيلخانى» وغيره من الكتب؛ وذكر نتيجة حساباته من لحاظ البعد بين تقويمى النيرين وبين مغربيهما المعبر عنهما بالبعد السوى والبعد المعدل، وذهب إلى أنّ البعد المعدل إذا كان عشر درجات فالهلال قابل للرؤية على لى نحو كان.

فبنى على أنّ الهلال في كلّ ناحية يكون قابلاً للرؤية، يبقى في السماء أربعين دقيقة؛ لما مرّ عليك من ضرب عشر درجات في أربع دقائق.

ولم يكن في علماء الاءسلام فلكىّ خبير مثل هذا المحقق مجدداً في تعيين هذه القاعدة الشاملة؛ ولذلك ترى أنّ أصحاب التقاويم المستخرجة من بعده، ذهبوا إلى هذا المرام ولم يتعدوا عنه وبنوا على أنّ أقلّ درجة البعد المعدل لا بد وأن يكون عشر درجات حتى يصير الهلال قابلاً للرؤية.

ولكنّه قدّس سرّه مع هذا التعب لم يأت بحساب صحيح دقيق، بل هو عين التقريب؛ لانه ولاً:

أدخل تحت حساباته البعد السوى الواقعىّ والبعد المعدل الواقعىّ؛ وهذا غير مجدٍ، بل لا بد من حساب البعد السوى المرئىّ والبعد المعدل المرئىّ، لانه باختلاف المناظر يختلف البعدان؛ والمرئىّ منهما يختلف باختلاف النواحي والبلاد وباختلاف الشهور

ولا يكون تحت ضابط^١ . و ثانياً:

أنه ذهب إلى أن أقل البعد المعدل عشر درجات، مع أنه إذا اجتمع سائر الشرائط بنحو أعلى من كثرة البعد السوى والارتفاع ربّما يمكن الرؤية مع تسع درجات بالنسبة إلى بعد سوى^٢ . هذا مع أنه لَدعى فلكيّ خبير جداً، أنه رصد الهلال أول الغروب من دخول شهر من الشهور، فوجد البعد المعدل ثمانى درجات.

فاذاً تعيين الضابطة الكليّة الحقيقيّة لرؤية الهلال عند المنجّمين من الأمور المستحيلة ؛ نعم لا بأس بما ذكره على سبيل التقريب .

الرابع عشرة : الأعراب قبل الاسلام كانوا يعرفون الصور الفلكيّة ومنازل القمر؛ والمنازل الثمانية والعشرون للقمر كانت من مخترعاتهم. وأيضاً كانوا خبيرين بحساب الانواء التي هي التغييرات الجوويّة ، ومواضع الطلوع والغروب .

وكانوا يستدلّون من أوقات الطلوع وسقوط المنازل ، على اختلاف الاهوية ؛ وكانوا واقفين بهذه الأمور إلى حدّ لم يكن يُعرف مثله لسائر الملل و الاقوام ، بحيث يعرف هذه المواضع من علم النجوم من خصائصهم في زمان الجاهليّة .

الاعراب كانوا يميّزون الكواكب السيّارات من الثوابت ؛ نرى اسم الزهرة وعطارد في أشعارهم في الجاهليّة ، وأيضاً نرى في مسطوراتهم اسم زحلّ والمشتري والمريخ قبل نقل العلوم من يونان ففى أشعار كميث المتولّد في سنة ٦٠ من الهجرة والمتوفى في سنة ١٢٦ نرى اسم زحلّ والمريخ .

يقولون : إنّ عرب الجاهليّة من بنى تميم كانوا يعبدون عطارد .

ويستفاد من مسطورات المؤلفين السّريانيّين واليونانيّين في القرن الخامس والسادس الميلاديّين، أنّ العرب المجاورين للشام والعراق كانوا يعبدون كوكب الزهرة في زمان ظهوره الصباحيّ .

١- ولذلك ترى أنّ أرباب الزيجات وأصحاب الارصاد يحسبون اختلاف المنظر في الحسوفين والهلال بلا كلام فلا تقرب من هذه الحيثيّة في حساباتهم ولكن المحقّق المذكور لم يذهب في تعيين الضابطة الكليّة إلى حساب اختلاف المنظر فأصبحت حساباته في هذا المقام على سبيل التقريب (منه عفى عنه) .

٢- وقد تقدّم أنّ التحقيق أنّ الهلال يُرى على بُعد تسع درجات أيضاً؛ وبذلك صرّح الراصدون بسمرقند ، بل بأقلّ من تسع درجات بقليل أيضاً (منه عفى عنه) .

و هذا الذى ذكرنا مختصر ممّا ذكر من اختصاصاتهم بالنجوم وتبحّرهـم فى الانواء؛ والتفصيل فى كتب عبد الرحمن الصوفى و«المجسطى» للبطلـمىوس و«أنواء» أبى حنيفة الـديـنـورى و«روضة المنجمين» للحكيم شهـمـردان الـرازى من كتب القدماء، وكتاب «علم الفلك، تاريخه عند العرب فى القرون الوسطى؛ للمستشرق الايطالىالى^١: تـلـينـو. والمستشرق الفرنسى سـيـديـو الذى ترجم باللغة الفرنسية مقدّمة كتاب «زيج» ألغ بيك بن شاهرخ بن أمير تيمور، ذكر فى مقدّمة كتابه هذا ما يفيد تضلّع العرب فى النجوم والانواء .

الخامس عشرة : السنوات القمرية وشهورها لم تكن من مختصّات الاسلام و مخترعاته ، بل غالب الاقوام القديمة كانوا يتخذون السنوات القمرية وشهورها فى أمورهم . أهل الصين الذين كانوا متقدّمين فى علم النجوم على سائر الاقوام ، وذلك قبل ألفى سنة من ميلاد المسيح، وكانوا يستخرجون تقاويم الكواكب ويحسبون الكسوفات والخسوفات، وكانوا يعيّنون عبور ثمانية وعشرين كوكباً من دائرة نصف النهار، ويعيّنون دورة حركة الشمس على مقدار ٣٦٥ يوماً وربع يوم؛ كانوا يتخذون فى أمورهم ومحاوراتهم وتواريخهم السنين القمرية وشهورها.

مثنى: المنجم المعروف اليونانى الذى كانت حياته قبل خمسة قرون من ميلاد المسيح، اكتشف أن تسع عشرة سنة شمسية تشمل مائتين وخمسا وثلاثين رؤيةً للهلال، وبعد هذه المدة أهله القمر تعود على ترتيبها الاول وموضعى الشمس والقمر يعودان على كيفيتهما الأولى بالنسبة إلى الارض.

و إن هذه المدة سميت عند اليونانيين بالدورة الذهبية.

وعرب الجاهلية بأجمعهم كانوا يتخذون الشهور القمرية فى مواقيتهم. وعند هذه الطوائف جميعاً كان مبدأ الشهر القمري، رؤية الهلال بعد خروجه عن تحت الشعاع. ولم يُنسب إليهم العلم بمعرفة السنة الشمسية وشهورها.

إذا تمهدت هذه المقدمات ، نقول : اتفقت الأمم والاقوام الذين كانوا قبل الاسلام ومنها العرب الجاهلي الذين كانوا يتمسكون فى تواريخهم بالشهور القمرية وسنواتها ، وبعد الاسلام إلى حدّ الآن ؛ على أن مبدأ كل شهر هو رؤية القمر بعد خروجه عن تحت الشعاع .

١- هذا الكتاب قد ترجم باللغة الفارسية أخيراً بعنوان: «تاريخ نجوم إسلامي». وفيه بحث تاريخي

للأسىء الوارد فى القرآن الكريم وبحوث أخرى .

وذلك لا يكون إلا في وقت غروب الشمس في اليوم التاسع والعشرين أو الثلاثين ؛
وبذلك يدخل الشهر اللاحق الذي مبدؤه أول دخول الليل .

وبهذه المناسبة يجعلون ليلة كل يوم، الليلة التي قبله لا الليلة التي بعده .
وكل شهر من هذه الشهور يكون ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين يوماً . وهذا أمر رائع
دارج بين جميع الاقوام.

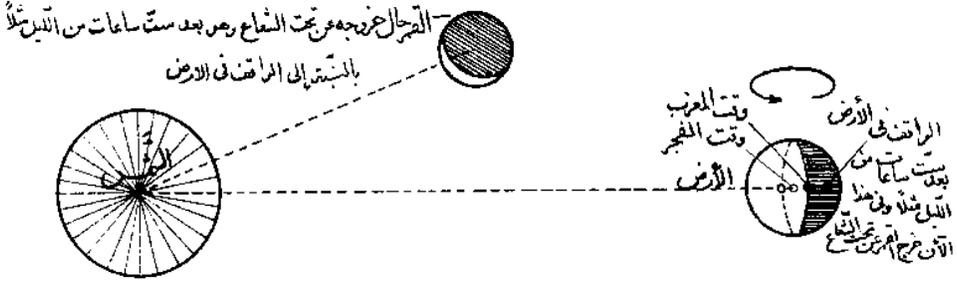
وهذا مبنى على أن لرؤية الهلال الدالة على كون القمر فوق الأفق دخلاً في
تحقق الشهر الهلالي وإلا لم يتحقق شهر ثلاثونياً أبداً ولا شهر تسعة وعشرونياً أبداً ، لما
عرفت من أن الشهر القمري يكون (٤٤ دقيقة و١٢ ساعة و ٢٩ يوماً) فإذا
جعلنا مبدأ الشهر هو خروج القمر عن تحت الشعاع مثلاً وهو أمر وحداني في جميع
العالم ، فربما يخرج القمر عن تحت الشعاع بعد ساعة من الليل وربما بعد ساعتين أو بعد
ثلاث ساعات ، وهكذا ؛ وربما يكون خروجه أول طلوع الفجر أو أول طلوع الشمس أو بعد
ساعة من طلوعها أو بعد ساعتين أو بعد ثلاث ساعات ، أو في وسط النهار وقت زوالها ؛ فلا
يمكن تعيينه وتقديره بوجه من الوجوه .

والسر في ذلك أننا ذكرنا أن القمر يخرج عن تحت الشعاع بعد اثنتي عشرة درجة
من المقارنة ؛ وكل درجة تطول ساعتين زماناً .

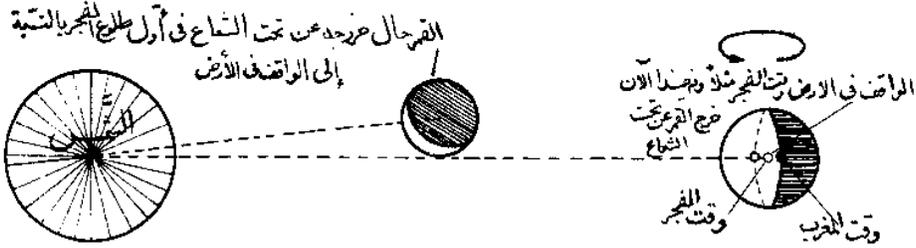
فعلى هذا إذا فرضنا في حين من الأحيان مثل وقت غروب الشمس بأفق طهران لما
يخرج القمر عن تحت الشعاع ويخرج بعد سيره في المدار بقدر الدرجتين المساويتين
لأربع ساعات زماناً، ففي نفس الغروب لم يدخل الشهر الجديد قطعاً؛ ولكن بعد سيره
بقدر درجتين بمدة أربع ساعات يخرج القمر ويدخل الشهر الجديد قطعاً؛ فعلى هذا لا بد وأن
تكون هذه الساعات من الشهر الماضي وبقية ساعات الليل من الشهر الآتي بلا كلام.

مثلاً إن أربع ساعات من ليلة الثلاثين من شهر رمضان تكون من شهر رمضان وبقية
الساعات تكون من ليلة العيد وإذا فرضنا أن يكون سير القمر تحت الشعاع في المدار بقدر
ثلاث درجات في مدة ست ساعات زماناً، فلا بد وأن نحسب ست ساعات من الليل من شهر
رمضان والباقي من ليلة العيد.

أو أن يكون سيره تحت الشعاع في المدار بقدر خمس درجات ، وهي تطول عشر



ساعات؛ فليلة الثلاثين كلها تكون من شهر رمضان، إذا كان الليل مثلاً عشر ساعات؛ وبمجرد طلوع الفجر يدخل الفطر وهكذا إذا خرج عن تحت الشعاع وهو تحت الأرض. مثلاً إذا فرضنا كون القمر عند الغروب بأفق طهران تحت الشعاع بعشر درجات



ويطول خروجه عنه مقدار عشرين ساعة، فلا محالة يخرج عن تحت الشعاع وهو واقع تحت الأرض؛ فلا بد وأن نلتزم بأن ثلث اليوم الثلاثين أو نصفه أو ثلثيه وهكذا من شهر رمضان والباقي من الشوأل .

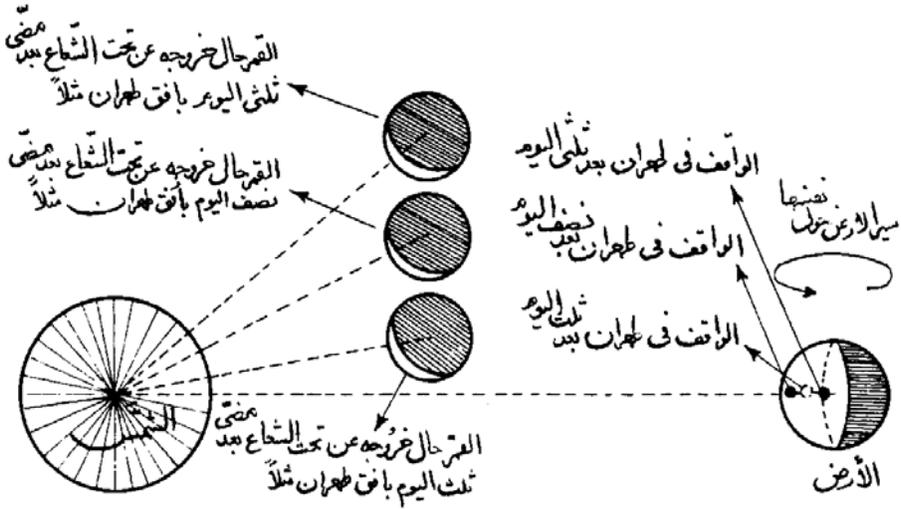
وهكذا يكون دخول الشهر في كل نقطة نقطة من بقاع الأرض طولاً، غيره في نقطة أخرى بحسب ساعات الليل والنهار.

فهل يمكن لاحد أن يلتزم بهذه المحاذير التي يساوى الالتزام بها إنكار ضروريّات الاسلام بل جميع الملل والاديان بل جميع الأمم والاقوام؟ كلاً . فبهذه الوجوه لم يلتزم أحد ، بل لم يتفوه بأن مبدأ الشهور القمرية هو نفس الخروج عن تحت الشعاع ؛ بل الجميع متفقون على أنّ للرؤية دخلاً في ذلك .

فجميع الملل و الاقوام بانون على الرؤية؛ فإذا رأوه حكموا بانقضاء الشهر السابق ودخول اللاحق .

فإنّ لما كانت الأرض كرويةً ، وهي مع ذلك تدور حول نفسها بحركتها

الوضعية من المغرب إلى المشرق دائماً في كل يوم وليلة تامين - وهو أربع وعشرون ساعة تقريباً
أزيد من الدورة الكاملة التي



تساوي ثلاثمائة وستين درجة بدرجة واحدة، دوراً كاملة ؛ وفي ساعة واحدة
تدور أزيد من خمس عشرة درجة بقليل ، وفي دقيقة واحدة أزيد من ربع درجة بقليل ، ولا
تلبث لحظة إلا وهي تدور حول قطبيها، وبذلك تتبدل دوائر أنصاف النُّهْر وتبعد كل نقطة
فرضناها عن نقطة طلوع القمر بحسب طول البلاد دائماً؛ فإذا فرضنا خروج القمر عن تحت

١- إنما قيّدنا اليوم بأربع وعشرين ساعة تقريباً، لأن الأرض تدور حول نفسها بمركتها الوضعية من
المغرب إلى المشرق دوراً كاملاً يساوي ثلاثمائة وستين . درجة في ثلاث وعشرين ساعة وست و
خمسين دقيقة وبضع ثوان تحقيماً . ويسمى هذا باليوم النجمي . وحيث إن الأرض تدور أيضاً من المغرب إلى المشرق
بمركتها الانتقالية في كل يوم ما يقرب درجة واحدة التي تطول أربع دقائق تقريباً ؛ فيصير المجموع
واحدة وثلاثمائة وستين درجة في أربع وعشرين ساعة تقريباً ؛ ويسمى هذا باليوم الشمسي . أمّا اليوم
النجمي فشابت في جميع أيام السنة ؛ وذلك لأن حركة الأرض من لى دائرة من دوائر أنصاف النُّهْر، إذا
فرضت مسامتة لى كوكب في السماء إياها إلى دور كامل ينتهي إلى مسامتة ذلك الكوكب لتلك
الدائرة، لا تختلف أبداً . وأمّا اليوم الشمسي فيختلف ؛ لأن حركة الأرض الانتقالية بيضوية ، فيختلف
بسبب ذلك هذه الاربعة من الدقائق في أيام السنة ، فبعضاً يكون أقلّ وبعضاً يكون أكثر؛ فلذا قلنا : أربع
عشرين ساعة تقريباً (منه عفى عنه) .

الشعاع ، يراه الذين كان القمر فوق آفاقهم المحليّة، ولا يراه أهل غير هذه الآفاق ممّن كان القمر تحت آفاقهم .

فبناءً على ما ذكرنا ، كرويّة الارض مع بُعد البلاد بعضها عن بعض طولاً من المغرب إلى المشرق، وعرضاً من دائرة الاستواء إلى القطبين، هما السببان الاصليان في اختلاف الآفاق بالنسبة إلى مطالع القمر ومغاريبه؛ وليس المانع من الرؤية وطلوعه مجرد مانعيّة الجبال أو الغيوم أو ما شابههما.

مثلاً إذا فرضنا مضيّ ساعةٍ أو ساعتين من الليل بأفق طهران ؛

فإذا طلع القمر وخرج عن تحت الشعاع في إسبانيا ؛ رآه أهل هذا البلد؛ وأين

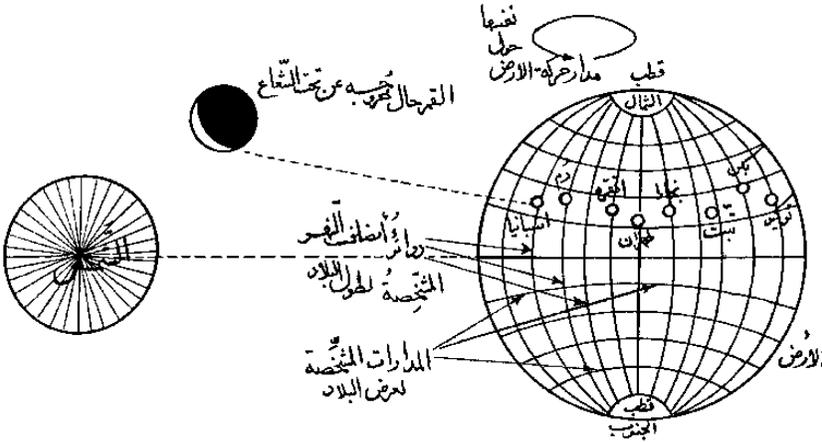
المانع من رؤية أهالي طهران إياه من غيم أو جبل ؟

بل المانع هو اختلاف الأفق . فطلوع القمر في إسبانيا أمر واضح لكونه فوق

أفقهم ؛ وأمّا بالنسبة إلى أهالي طهران فلا، لكونه واقعاً تحته .

وبهذا تبين أنّ الشهر الهلاليّ يختلف مبدؤه حسب اختلاف البلاد في رؤية

القمر .



نعم ، البلاد التي لم ترَ الهلال ، لا لعدم كون القمر تحت الأفق ؛ بل لعارض سماويّ مثل السحب والغيوم أو أرضيّ مثل الكُثب والجبال والاتلال ، فهي متّحدة

الأفق مع البلاد التي رآه أهلها .

فإذاً، الرؤية ليست موضوعاً لدخول الشهر في كل ناحية على الاطلاق ، بل موضوعاً دالاً على ثبوت الهلال القابل للرؤية فوق الأفق.

وبما ذكرنا ظهر: ولأ:

أن نفس خروج القمر عن تحت الشعاع لا مدخل لها في تحقق الشهر الهلالي أصلاً .

وثانياً: أن للرؤية دخلاً في هذا التحقق .

وثالثاً: أنه في كل بلد تحققت الرؤية في أول الليل فيه أو في ما قاربه من البلاد في الآفاق، تحقق مبدأ الشهر؛ وفي كل بلد لم تتحقق الرؤية وكان غير مشترك الأفق مع البلد المرئي فيه ، لا يتحقق مبدأ الشهر بل الشهر يبتدى من الليلة التالية. وهذا يكون في البلاد الشرقية عن أفق الرؤية إجمالاً.

ورابعاً: أن الرؤية الفعلية ليست موضوعاً لدخول الشهر في كل بلدة بلدة ، بل الرؤية الفعلية إجمالاً طريق إلى ثبوت الهلال فوق الأفق .

فالبلاد المتحدة الآفاق كلها في هذا الحكم سواء والبلاد المختلفة الآفاق ، كل واحد منها تابع لحكم نفسه .

وخامساً: أن لطلوع القمر وغروبه دخلاً في تحقق الشهر، وهذا يختلف باختلاف المطالع والمغرب بالنسبة إلى القمر. كما أن الشمس تختلف مشارقتها و مغاربتها في النواحي والاماكن المختلفة ولا فرق بين الشمس والقمر في ذلك .

وأما الاستدلال بأن الشهر الهلالي لا ربط له بالآفاق الأرضية والمطالع والمغرب وإنما هو حادثة سماوية لا تدخل لها بالارض؛ مضافاً إلى أنه دعوى بلا دليل - فتدفعه الأدلة المتقنة المتقدمة التي لا مناص لنا من قبولها والالتزام بها .

ولعمري ما الفرق بين طلوع القمر إذا خرج عن تحت الشعاع وبين الكسوف ، في أن كل واحد منهما أمر سماوي! فكيف إذا تحقق الكسوف المرئي في ناحية وغير المرئي في ناحية أخرى، يلتزم به وبما يترتب عليه من الاحكام في هذه الناحية ولا يلتزم به ولا تترتب عليه الاحكام في تلك الناحية؛ ولا يلتزم ذلك في طلوع القمر.

فكما أن للنواحي المختلفة من الارض دخلاً في تحقق الكسوف وهو اختلاف

البلاد طولاً وعرضاً، فكذلك الامر في طلوع القمر؛ والفرق بينهما تحكّم جداً. إن قلت: فرق بين الكسوف وخروج القمر عن تحت الشعاع. لأن الكسوف ليس أمراً سماوياً ولا ربط له بالقمر، بل هو عبارة عن احتجاب الشمس لاهل الارض بحيلولة القمر، الحاصل بدخول الارض في الظل المخروطي من القمر؛ كما ورد هذا العنوان في الرواية بأنه كَسَفَتْ عَنَّا الشَّمْسُ.

فلاحتجاب إنما هو بالنسبة إلى الارض وأهلها؛ ومعلوم أن الاحتجاب مختلف بالنسبة إلى سكنة الارض، ولا يكونون جميعاً تحت هذا الحجاب .

فاذاً في كل ناحية من الارض حصل الاحتجاب ، تترتب عليه أحكامه من صلاة الآيات وغيرها ، وفي كل ناحية لم يحصل لا تترتب عليه الاحكام .

قلتُ : خروج القمر عن تحت الشعاع أيضاً كذلك . لانه عبارة عن خروجه من مقارنة الشمس بمسافة معيّنة بالنسبة إلى أهل الارض؛ فلولا أهل الارض ومحاذاتهم ، لا تتحقق المقارنة والخروج أبداً . ومع غض النظر عن الارض ، لا يختلف حال القمر في المحاق وتحت الشعاع عن سائر أحواله ، وهو يدور في السماء حول الارض دائماً بلا تغيير كفيّة ولا تبديل حال؛ ولكن إذا لاحظنا محاذة الارض بالنسبة إليه فتختلف الاحوال؛ ففي حال المقارنة يصير المحاق، وبعدها يرى بشكل الهلال، وفي التسديس والتربيع والتثليث بأشكال مختلفة ، وفي المقابلة بشكل البدر؛ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَقِيَةٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ .

والمحصّل : أنه إذا قطع النظر عن محاذة الارض ونواحيها المختلفة وملاحظة اختلاف مناظر أهلها بالنسبة إلى القمر فكما أنه لا يتحقق خروج عن تحت الشعاع ، لا يتحقق كسوف أيضاً؛ وإذا لوحظت محاذة الارض واختلاف مناظر أهلها، فكما أن الكسوف له ربط بالارض، كذلك الخروج عن تحت الشعاع بلا فرق.

ولا يذهب عليك أن ما ذكرناه من النقض إنما هو بالنسبة إلى الكسوف فقط؛ و أمّا الخسوف وهو دخول القمر في الظل المخروطي من الارض، فالنقض غير واضح. حيث إن ظلمة القمر وكدورته حادثة سماوية كما ورد في الرواية بأنه حَسَفَ الْقَمَرُ؛ فبحيلولة الارض ينخسف القمر في السماء على كل حال، وإن كانت الارض دخيلة في تحقّقه؛ فلنائل أن يقول في بادي نظره : إن ظلمة القمر واقعة سماوية ، وإن كان بالتأمل التام يظهر أن الخسوف أيضاً كذلك .

فإن قلت: سلّمنا، ولكنّ الدليل الشرعيّ قائم بأنّ في كلّ ناحية رُئى الكسوف يحكم فيها بأحكام دون ناحية أخرى .

قلنا: هكذا الامر بالنسبة إلى طلوع القمر؛ ففي كلّ ناحية رُئى خروجه عن تحت الشعاع حكم بدخول الشهر القادم، دون ناحية لم يُر الخروج فيها . نعم يبقى هنا سؤال معرفة مناط اتّحاد الأفق واختلافه .

والذى يمكن أن يُعزى بعض الاعلام بالميل إلى رفض مسألة الاتّحاد في الآفاق بالنسبة إلى دخول الشهر هو عدم تعيين مناط خاص لهذه المسألة في كتب النجوم والهيئة .

حيث إنّ الشافعيّة الموافقين لنا في لزوم الاتّحاد في الآفاق التزم بعضهم بأنّ مناط الاختلاف هو مسافة القصر^١ وبعضهم بأنّ المناط هو أربعة وعشرون فرسخاً^٢ كلّ ذلك دعوى بلا دليل وقياس بمسافة القصر في الصلاة، وأين هذا من ذاك؟ والذى يسهّل الخطب وُلّا:

أنّ عدم تعيين الآفاق لا يوجب رفع اليد عن الحكم الذى يبيّن والالتزام بخلافه الذى لا يمكن الالتزام به .

وثانياً: لأنّ الاتّحاد والاختلاف في الآفاق بالنسبة إلى رؤية القمر هو الاتّحاد والاختلاف في مطالعه كما عليه العلماء، ولكن لم يُرّ لاحد منهم تعيين ظابطة كليّة للمطالع .

والذى ألهمنا الله تبارك وتعالى في ضبط قاعدة كليّة للآفاق المتّحدة بالنسبة إلى مطالع القمر، هو الاستمداد من زمان غروب القمر في النواحي المختلفة، وهو الرابطة بين الزمان والمكان: زمان مكث القمر فوق الأفق حتّى يغرب، والمكان البعيد شرقاً عن محلّ الرؤية .

بيان ذلك: أنّ كلّ درجة من مكث القمر فوق الأفق تطول أربع دقائق تقريباً، لأنّ غروبه إنّما هو بسبب الحركة الوضعيّة للارض من المغرب إلى المشرق . والارض تسير نحو المشرق كلّ درجة منها في أربع دقائق .

١- التزم به الشيخ يوسف الاردبيليّ الشافعيّ في كتابه: «الانوار لاعمال الابرار». في ص ٢٢٨ من الجزء الأوّل؛ والرافعيّ، كما في حاشية الحاج إبراهيم لهذا الكتاب المطبوعة بذيّل نفس الصفحة.
٢- كما في كتاب «الفقه على المذاهب الاربعة» في ص ٤٣٤ من الجزء الأوّل من الطبعة الرابعة مستدلاً بأنّه هو البعد الحاصل لاختلاف مطالع القمر.

فإذا فرضنا أنّ البعد المعدّل الذى هو عبارة عن الفصل بين مَغِيبِ النَيِّرِينِ فى محلّ الرؤية يكون عشر درجات أحياناً، ففى هذه الصورة يغرب القمر بعد أربعين دقيقة؛ بمعنى أنّ الأرض تسير نحو المشرق عشر درجات طولاً فى مدّة أربعين دقيقة حتّى تُخفى القمر تحتها، وبهذه الحركة يصير محلّ الرؤية بعيداً عن المدار بقدر أربعين دقيقة، ويصل إلى محلّ لم ير القمر حين يراه جميع البلاد التى قبله .

فالبلاد الواقعة بين محلّ الرؤية ؛ والمحلّ الذى يكون طولُه نحو المشرق أربعين دقيقة، متّحدة الآفاق مع محلّ الرؤية ؛ لأنّ القمر فى زمان الرؤية يكون قابلاً لها فى جميع هذه البلاد ولو بلحظة .

البلاد التى تكون قريبةً بالنسبة إلى محلّ الرؤية ترى القمر أطول زماناً من البلاد التى تكون بعيدةً عنه ، والجميع مشترك فى إمكان الرؤية؛ وهو المُعَبَّرُ عنه بالآفاق المشتركة .

لكنّ القمر لا يطلع فى جميع الشهور على نسق واحد حتّى تكون الآفاق المتّحدة مع محلّ الرؤية ثابتةً بل بناءً على ما مرّ عليك من طلوع القمر فى بعض الأحيان قريباً من تقويم الشمس وفى بعضها بعيداً عنه وهو المُعَبَّرُ عنه بالبُعد السوى أولاً، ومن قرب مغربيهما تارةً وبُعدهما أخرى وهو المُعَبَّرُ عنه بالبُعد المعدّل ثانياً، وبارتفاعه عن الأفق تارةً وانخفاضه أخرى ثالثاً، وبلحاظ اختلاف النواحي والاصقاع طولاً وعرضاً رابعاً، وبسائر الجهات الدخيلة فى الرؤية خامساً؛ لا بدّ وأن نبيّن تقويم القمر فى أوّل كلّ شهر على حدة، حتّى نحكم باتّحاد آفاق البلاد التى يكون فيها الهلال قابلاً للرؤية بحسب تلك الشهور.

و معلوم أنّه لا يتيسّر لنا الوصول إلى هذا المرام إلّا بحساب رياضىّ دقيق جداً لكلّ شهر بجذائه ، لكنّ القواعد الشرعيّة المبنيّة على المساهلات تأبى ذلك كلّهُ ؛ فاعتبار المطالع المحوجة إلى الحساب وتحكيم المنجمين غير مقبول شرعاً.

فلا مناص إلّا بالآخذ بالقدر المشترك فى الآفاق ، أى الذى يشترك فيه جميع الشهور.

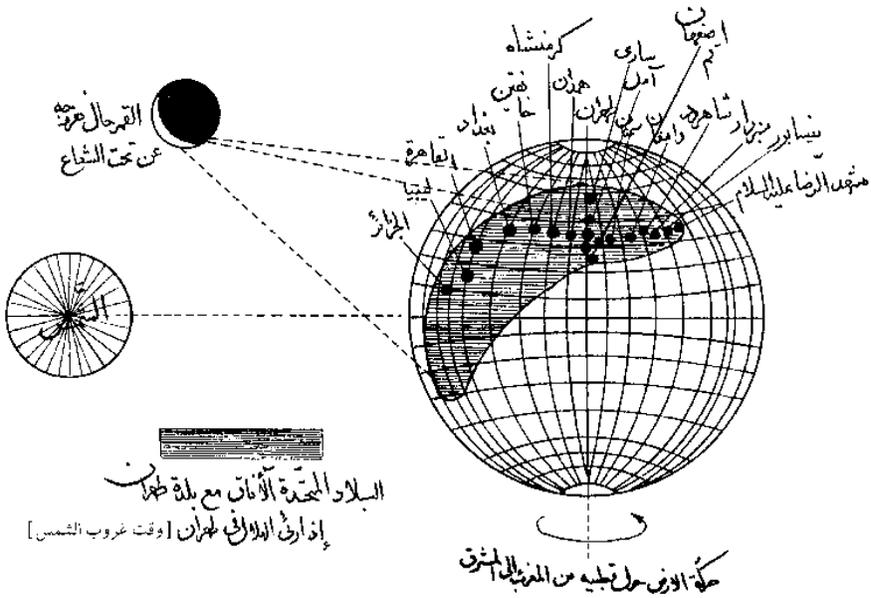
فبناءً عليه نقول: إنّ أقلّ درجة البعد المعدّل للقمر حتّى يصير قابلاً للرؤية يكون ثمانى درجات ، فأقلّ مدّة بقاء القمر فى السماء فوق الأفق المحلّى فى أوّل دخول الشهر يكون على حوالى نصف ساعة بعد غروب الشمس ويغيب بعد مضيّ هذه المدّة ؛ فكلّ

بلد شرقيّ قريب العرض بالنسبة إلى محلّ الرؤية إذا كان الاختلاف بينه وبين محلّ الرؤية إلى حدّ نصف ساعة طولاً، تجوز له رؤية الهلال في الأفق بعد الغروب بمدة عشرين دقيقة أو خمس عشرة دقيقة أو عشر دقائق أو خمس دقائق أو دقيقتين، إلى دقيقة واحدة حتّى إلى لحظة واحدة، إذا حصلت الرؤية في بلدها وقت غروب الشمس . فجميع هذه البلاد متّفقة الآفاق مع محلّ الرؤية وإن لم يرَ أهلها الهلال .

مثلاً إذا رأى الهلال في طهران ، فتجوز رؤيته في سمنان الواقع في شرقه بتسع دقائق طولاً ؛ وفي دامغان باثنتي عشرة دقيقة، وفي شاهرود بأربع عشرة دقيقة ، وفي سبزوار بخمس وعشرين دقيقة، وفي نيسابور بتسع وعشرين دقيقة، وفي المشهد الرضويّ على ثاويه آلاف التحيّة والثناء بثلاث وثلاثين دقيقة .

وكذا تجوز الرؤية في البلاد القريبة طولاً من هذه البلاد وإن اختلفتا عرضاً في الجملة ، كآمل وسارى شمالاً وقمّ وإصْبَهان جنوباً .

وكذا تجوز الرؤية في البلاد الغربية بالنسبة إلى طهران طولاً إذا كان عرضها قريباً من عرضه، كهمدان وكِرْمَنشاه وخانقين وبغداد والقاهرة وغيرها.



فإذن يستفاد ممّا ذكرنا ضابطةً كليّةً وهى :

الآفاق المشتركة عبارة عن جميع البلاد الغربيّة القريبة العرض بالنسبة إلى مطلع القمر، وجميع البلاد الشرقيّة التى كانت مشتركةً في إمكان الرؤية مع بلد الرؤية ولو بلحظة ، واقعةً في الطول الجغرافيّ بمسافة اثنتين وثلاثين دقيقةً زماناً^١.

هذا كلّ البحث عن الجهة العلميّة في هذه المسألة

وأما الجهة الشرعيّة ، فنقول : إنّ الموضوعات العرفيّة التى هى موضوعات للاحكام الشرعيّة، لابدّ وأن يؤخذ معناها ومدى نطاق سعتها وضيقها وإطلاقها وتقييدها وسائر خصوصيّاتها، من العرف ؛ كالبيع مثلاً .

فإذا قال الشارع: يَسْلُوْتُكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، وَ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ، وَ مَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَ غيرها من الآيات ؛ يريد تشريعَ هذا الأحكام مترتبةً على ما هو شهر عند العرف .

ونحن نرى أنّ العرف كان يسمّى الشهر وابتدأه الذى هو أوّل دخول الليل عند ما وجد الهلال المرئىّ فوق الأفق ولو بعد ساعات من خروجه عن تحت الشعاع.

فبناءً عليه، ليلة أوّل رمضان هو أوّل ليلة لم يسبق برمضان ولو بساعة واحدة.

مثلاً إذا فرضنا أنّ القمر خرج عن تحت الشعاع ورئى في إسبانيا في مادريد البعيدة عن طهران بثلاث ساعات وأربعين دقيقة غرباً، وقد مضى من الليل بافق طهران هذا المقدار، ومضى من البلاد الشرقيّة بالنسبة إليه كبلاد الصين واليابان أكثر

١-ولا يذهب عليك أنّ هذه الضابطة لكليّة في اشتراك الآفاق إنّما هى على تقدير كفاية مجرد وجود الهلال فوق الآفاق في دخول الشهور القمريّة فتكون الرؤية في المحلّ دليلاً على وجود الهلال فوق الأفق بهذا العرض العريض ؛ وأما على تقدير لزوم إمكان تحقّق الرؤية الفعلية في كلّ بلدٍ بعد رؤية الفعلية في بلد ما كما سيجى بيانه بما لا مزيد عليه فغير سديدٍ فعليه لا تنتج الرؤية في بلدٍ الا دخول الشهر في ذلك البلد فقط ولايسرى الحكم إلى لى بلدٍ آخر إلا إذا اتّحدا عرفاً (منه عفى عنه).

من هذا المقدار جداً؛ فهذه الليلة تعدّ من الشهر السابق .

وربّما طلع القمر في إسبانيا أوّل دخول ليلهم، وقد طلع الفجر في تلك البلاد الشرقية .

فأهل إسبانيا إذا رأوا هلال رمضان يصبحون صائمين ، وأهل الصين واليابان يصبحون مجوّزين للافطار .

وهؤلاء إذا رأوا هلال شوال يصبحون مفطرين، وهؤلاء يصبحون صائمين.

هذا مضافاً إلى أنّ الشارع في ما اتّفق الفريقان بروايات مستفيضة، صرّح بأنّ المدار في دخول الشهر هو الرؤية في الصيام والحجّ والعمرة وقضاء الديون وسائر الأمور مثل الاحكام والمسنونات المترتبة على الشهور كرجب وشعبان والمحرمّ وصفر وغيرها ؛ فالخروج عن هذا والالتزام بكفاية خروج القمر عن تحت الشعاع في مبدئية الشهر و هو آن واحد ولحظة واحدة في جميع العالم يوجب الخروج عن جميع هذه الاحكام البالغة إجمالاً حدّ الضرورة من الدين، والالتزام بفقّه جديد لا يشبه شى منه شيئاً من الفقه، وقلب السنة ظهراً لبطن .

هذا مضافاً إلى أنّ الالتزام بكفاية مجرد خروج القمر عن تحت الشعاع، يستلزم العلم بدخول الشهر بسبب العلم بخروج القمر ولو لم تتحقّق في العالم رؤية أبداً، فتصير الرؤية كاشفةً محضةً (مع أنّ الروايات تدلّ على موضوعيّتها). فإذا لا بدّ من الحكم بدخول الشهر إذا علمنا خروجه بلاءرصاد، والآلات الحديثة التي رعى بها القمر في ما إذا كانت الرؤية بالعيون العادية غير المسلّحة محالاً، أو بحساب المنجّم الماهر الخبير المطلّع من الزيجات الدقيقة ، فهو يحسب لنا دقيقاً أنّ خروج القمر عن تحت الشعاع إنّما يكون بعد ٤٤ قةً و ١٢ عت و ٢٩ يوماً من الشهر الماضي تقريباً ؛ ويدلّنا على هذه الشهور واحداً بعد واحد إلى عشرة الآف سنة فنستريح من هذه الضوضاء .

إن قلت: إنّ الروايات دلّت على أنّ للرؤية دخلاً في الجملة في تحقّق الحكم ، فلا بدّ بعد خروج القمر عن تحت الشعاع من أن يرى' في ناحية ما حتّى نحكم بدخول الشهر.

١- إنّما قيّدناه بالتقريب لأنّ ما هو الثابت غير المتغيّر دائماً وهو (٤٤ قةً و ١٢ عت و ٢٩ يوماً) إنّما هو الفصل بين مقارنتي النيرين ولكن حيث كان زمان الخروج عن تحت الشعاع متغيّراً فالفصل بين الخروجين يكون هذا المقدار على سبيل التقريب (منه عفى عنه) .

قلت: إنّنا نعلم علماً يقينياً أنّ خروج القمر عن تحت الشعاع في آية نقطة من نقاط العالم تحقّق، يراه خلق كثير من أهالي تلك النواحي، فالرؤية قد تحقّقت؛ ورؤيتنا على حسب المدّعى غير لازمة، فالشهر داخل بلا رؤية منّا في آفاقنا القريبة، فتصير إناطة الروايات بالرؤية لغواً لأنّ الرؤية الاءجمالية على أيّ حال موجودة .

إن قلت: لا يمكن الالتزام بذلك؛ لأنّ ظاهر الاخبار هو الرؤية المحاصلة منّا أو الواصل خبرها إلينا، فهي الدخيلة.

قلت: فإذا لا مناص من رفع اليد عن الحكم بدخول الشهر بمجرد الخروج عن تحت الشعاع مع رؤية ما . وهذه التوالى التي أشرنا إلى بعضها لا تكاد تخفى على المتأمل في حاقّ المسألة .

ولذلك لم يذهب أحد من العلماء إلى هذا؛ والذين ذهبوا إلى عدم لزوم الاشتراك في الآفاق ذهبوا إلى أنّ خروج القمر عن تحت الشعاع ورؤيته ولو بعد ساعات من الليل في أفق ما دخيل في جعل الليل من أوله من الشهر الجديد بنحو الشرط المتأخّر. وسيأتي الكلام في عدم نهوض أدلّتهم على هذا المرام أيضاً .

فإن قيل: إذا خرج القمر عن تحت الشعاع ورئى في بلد ما، نحكم بدخول الشهر في جميع البلاد مبتدأً بالليل، ونلتزم بأنّ الساعات السابقة عن خروج القمر تحسب من ذلك الشهر.

مثلاً إذا خرج ورئى في إسبانيا في مادريد ليلة العيد، نحكم بأنّ تلك الليلة التي مضى منها في طهران قدر ثلاث ساعات وأربعين دقيقة، كلّها ليلة الفطر. وهكذا في جميع البلاد إلى الصين واليابان نحكم بأنّ جميع الليلة يحسب من الفطر، وإن مضى من بعضها قدر تسع أو عشر ساعات.

قلنا: ولّا إنّ دعوى بلا دليل.

وثانياً، إذا التزم بأنّ مناط دخول الشهر القمريّ هو نفس خروج القمر عن تحت الشعاع وهو أمر واحد سماوىّ في جميع العالم لا ربط له بالارض و مشارقها ومغاربها، (وهذا عمدة الدليل الذي ربّما يُتمسك به مع الاءطلاقات على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق وكفاية رؤية ما في بلد ما لجميع العالم) فإذا إنّ ذلك مناف للدليل، وخروج عن البناء الذي بُنى، وهدمٌ لاساسه من رأس. ثمّ إنّّه إذا خرج القمر عن تحت الشعاع في النصف الآخر من كرة الارض، في أوّل نهاره، أو وسطه، أو آخره، فكيف

يمكن الحكم بأن هذه المدة الطويلة من أول الليل إلى هذا الحد من الزمان تكون من الشهر اللاحق .

ومن هذا يعلم أن دفع الاءشكال بأن عدم لزوم الاشتراك في الآفاق إنما هو في فوق الارض دون تحتها ، لا يدفع المحذور أبداً بل يزيد في الاشكال .
فنسأل لولاً: إذا حكم بأن المناط هو نفس الخروج، وهو أمر وحداني لا يتغير بحركة الارض والمشارك والمغرب؛ فكيف الفرق بين فوق الارض وتحتها؛ فهل هذا إلا هدم لاساس الدليل؟ وثانياً: لى مزية في جعلنا هذا الحكم لفوق الارض، دون تحتها، بل نجعله لتحت الارض دون فوقها؛ ومعلوم أن الفوقية والتحتية أمران إضافيان لا يلتزم بأحدهما دون الآخر إلا بالدليل .

ثم أين مبدأ تمييز البلاد التي تكون فوق الارض دون تحتها؟ وألبلد الذي جعل مبدأ للحكم أى بلد من البلاد؟

إذا جعلنا هذا البلد مثل الصين واليابان، فجميع قارة آسية وأروبة وإفريقيّة، يكون مشمولاً للحكم؛ وأما إذا جعلناه مثل إيران والعراق، فجميع الممالك الغربيّة وبعض الممالك الامريكيّة يكون مشمولاً له؛ وإذا جعلناه مثل إسبانيا والبرتغال، فجميع الممالك الامريكيّة يكون مشمولاً له .

هذا إذا ريد ترتب الحكم على عنوان الفوقية، وأما إذا ريد ترتبه على النواحي القريبة التي يكون اختلافها بالنسبة إلى محلّ الرؤية ستّ ساعات مثلاً دون البعيدة الواقعة تحت الارض التي يكون اختلافها اثنتى عشرة ساعة أو أكثر.

ففيه: لى مناط خارجى في تعيين محلّ القرب والبعد؛ وأى دليل شرعى لهذا الفرق؟ والاطلاقات إن يؤخذ بها فلا مجال فيها لهذا التفصيل، وإن لم يؤخذ بها فانصرافها إلى البلاد التي يكون الهلال فوق أفقها والمانع من رؤيته أمر عارضى من سحب أو غيوم المعبر عنها بالبلاد المتّحدة الآفاق، هو المتعين .

وإذا ريد أن الاءطلاقات منصرفة إلى النواحي المعمورة من الارض، وحيث لن تحتها لم يكن معموراً في ذلك الزمان لا يكون الحكم شاملاً له.

ففيه: هلاً يلتزم هذا في الصلاة والصوم والحج وغيرها من الاحكام، والتّزم باختصاصه بالنسبة إلى رؤية الهلال ومطالع القمر؟

مع أن سياق جميع إطلاقات الاحكام الواردة، من هذه الجهة على نسق واحد .

والحقّ عدم الفرق في المعمورة وغيرها. لانّه مضافاً إلى أنّ القدر المتيقّن في الخارج أو في مقام التخاطب لا يوجب الانصراف؛

تدفعه العمومات المنصوصة مثل قوله تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا^١، وقوله تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ^٢، وقوله عليه السلام: إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حُكْمًا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ؛ لا فرق بين أهالي الاراضي المعمورة وغيرهم من حيث الشمول والاطلاق والتقييد وسائر الجهات .

فهذه أمور كلّما دقّق فيها النظر، تزيد في الاءشكال والغموض؛ فرفع اليد عنها لا يمكن إلاّ برفع اليد عن الحكم المبحوث عنه، وهو أتقن وأسهل .

ومّا ذكرنا تبيّن أنّ ذهاب المشهور إلى لزوم الاشتراك في البلدان مبنيّ على دخالة رؤية القمر في دخول الشهر، وأنّ للمطالع والمغرب بالنسبة إلى القمر دخلاً في دخول شهر وخروج شهر، وعدم كفاية نفس خروج القمر عن تحت الشعاع في هذا الامر؛ لا على تحيّل ارتباط خروج القمر عن تحت الشعاع ببقاع الارض كارتباط طلوع الشمس و غروبها بها .

فإنّ من الواضح أنّ نفس الخروج لاصلة لها ببقاع الارض مع غمض النظر عن المحاذاة، ولكنّ الرؤية بعد الخروج الدخيلة في تكوين الشهر القمريّ بما لها من الاحكام، لها صلة ببقاع الارض .

لانّ حالة القمر، مع وجود النواحي الكثيرة المختلفة الاوضاع في الارض، و عدمها وإن كانت سواء ولكنّ حالة رؤية القمر التي هي الأسّ لم تكن مع هذه وعدمها سواء .

وهذه علّة ذهاب المشهور إلى فتواهم .

ولذلك ترى أنّ من استشكل على لزوم الاشتراك في الآفاق، لم يستدلّ بعدم ارتباط هذه الحادثة السماويّة ببقاع الارض .

بل كما ذهب إليه العلامة في أوّل كلامه في المنتهى، وكما في الجواهر، بمنع اختلاف المطالع في الربع المسكون؛ إمّا لعدم كرويّة الارض بل هي مسطّحةً، فلا تختلف المطالع حينئذٍ، وإمّا لكونه قدراً يسيراً فلا اعتداد باختلافه بالنسبة إلى علوّ

١- سورة سبأ ٣٤ - الآية ٢٨

٢- سورة الانبياء ٢١ - الآية ١٠٧

السماء .

كما أنّ صاحب «المحدائق» الذي أصرّ على عدم لزوم الاشتراك إصراراً لم نر مثله لاحد في هذه المسألة، بنى لزوم الاشتراك في الآفاق على كروية الارض؛ لكنّه حيث أبطل كرويّتها واستدلّ على تسطيحها بالادلة السميّة والاخبار النبويّة ولوازم كلّها بعيدة عن المقام، التزم بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق . وكما قال الشيخ المحقّق فخر الدين في شرحه على القواعد :

ومبنى هذه المسألة، على أنّ الارض هل هي كرويّة أو مسطّحة؛ والاقرب الأوّل ، لانّ الكواكب تطلع في المساكن الشرقيّة قبل طلوعها في المساكن الغربيّة، وكذا في الغروب .

وكلّ بلد غربيّ بُعد عن الشرقيّ بألف ميل، يتأخّر غروبه عن غروب الشرقيّ ساعةً واحدةً. وإتّما عرفنا ذلك بإرصاد الكسوفات القمرية؛ حيث ابتدأت في ساعات أقلّ من ساعات بلدنا في المساكن الغربيّة ، وأكثر من ساعات بلدنا في المساكن الشرقيّة، فعرفنا أنّ غروب الشمس في المساكن الشرقيّة قبل غروبها في بلدنا .وغروبها في المساكن الغربيّة بعد غروبها في بلدنا .

ولو كانت الارض مسطّحةً لكان الطلوع والغروب في جميع المواضع في وقت واحد . ولانّ السائر على خطّ من خطوط نصف النهار إلى الجانب الشماليّ ، يزداد عليه ارتفاع الشماليّ وانخفاض الجنوبيّ ، وبالعكس - انتهى . أي ارتفاع الكوكب الشماليّ و انخفاض الكوكب الجنوبيّ .

وبالجملة إنّ كروية الارض لما أصبحت في هذا العصر من الأمور البديهيّة ؛ بما استدلّ عليه هذا الشيخ المحقّق ونظائره من المحقّقين ، والواضحة باستعمال الآلات الحديثة، وبأنّ السائر من أيّة نقطة من نقاط الارض على الخطّ المستقيم إذا سار إلى المشرق ينتهي إلى نفس النقطة من طرف المغرب وبالعكس .

وكذا بسائر الادلّة التي ذكر بعضها في مقدّمة تفسير البيان ، على مؤلّفه التحية والاكرام ؛ لم يكن مجال لاحتمال عدم لزوم الاشتراك في الآفاق ، والذهاب إلى القول بكفاية رؤية ما ، في الحكم بثبوت الشهر في جميع العالم . فما ذهب إليه صاحب المحدائق ساقط من رأس .

وأما العلامة في التذكرة ، فإنّه وإن نقل هذا عن بعض علمائنا، لكنّه صرح بلزوم

الأشراك في الآفاق ، ولم يمل إلى عدم اعتباره .

بل رد جميع الأدلة التي أقامها بعض الشافعية وأحمد بن حنبل والليث بن سعد وبعض علمائنا ؛ قائلين إنه يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤية وفي الباقي بالشهادة ، فيجب صومه ، لقوله تعالى : **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ، وقوله عليه السلام **فَرَضَ اللَّهُ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ** ، وقد ثبت أنّ هذا اليوم منه ؛ ولأنّ الدّين يحلّ به ، ويقع به النذر المعلق عليه ؛ ولقول الصادق عليه السلام : **فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ عَآخِرَ فَاقِضِهِ** ؛ وقال عليه السلام في من صام تسعة وعشرين ، قال : **إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْتَةٌ عَادِلَةٌ عَلَى أَهْلِ مِصْرَ أَنَّهُمْ صَامُوا ثَلَاثِينَ عَلَى رُؤْيَا ، قَضَى يَوْمًا ،** ولأنّ الارض مسطحة ؛ فإذا رُئي في بعض البلاد عرفنا أنّ المانع في غيره شيء عارض .

ردّ العلامة جميع هذه الأدلة بقوله :

إنّ الهلال ليس بمحلّ الرؤية ؛

ونمنع كونه يوماً من رمضان في حقّ الجميع ؛ فإنّه المتنازع ؛

ولا نسلم التبعّد بمثل هذه الشهادة؛ فإنّه أول المسألة ؛

وقول الصادق عليه السلام محمول على البلد المقارب لبلد الرؤية ؛
جمعاً بين الأدلة؛

ونمنع تسطيح الارض؛ بل المشهور كرويّتها انتهى .

وأما في «المنتهى» فلم يصرّح بهذه الفتوى كما توهم .

نعم ؛ يظهر منه البناء أولاً؛ ولكنّه في آخر كلامه رجع وأفتى بأنّ عدم تساوى البلاد في حكم الرؤية بناءً على كرويّة الارض ، هو الحقّ .

فها نحن ننقل عين عباراته كى يتّضح المرام .

قال رحمة الله عليه : إذا رأى الهلال أهل بلد ، وجب الصوم على جميع الناس؛ سواء تباعدت البلاد أو تقاربت ؛ وبه قال أحمد والليث بن سعد وبعض أصحاب الشافعيّ .

وقال الشيخ قدّس سرّة: إن كانت البلاد متقاربة لا تختلف في المطالع ، كبغداد والبصرة كان حكمها واحداً، وإن تباعدت كبغداد ومصر كان لكل بلد حكم نفسه؛ وهو القول اى خر للشافعيّ .

واعتبر بعض الشافعية في التباعد مسافة التقصير وهو ثمانية وأربعون ميلاً؛ فاعتبر لكل بلد حكم نفسه إن كان بينهما هذه المسافة . وروى عن عكرمة أنّه قال : لاهل

كل بلد رؤيتهم؛ وهو مذهب القاسم وسالم وإسحق .

لنا: أنه يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤية وفي الباقي بالشهادة ، فيجب صومه ؛ لقوله تعالى : **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ؛ وقوله عليه السلام : **فَرَضَ اللَّهُ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ** ؛ وقد ثبت أن هذا اليوم منه ولأته يحل به الدين ويجب به النذر ويقع به الطلاق والعناق المختلفان به عندهم ، فيجب صيامه .

ولأن البيئتين العادلة شهدت بالهلال ، فيجب الصوم ؛ كما لو تقاربت البلاد .

ولأته شهد برويته من يقبل قوله، فيجب القضاء لو فات؛ لما رواه الشيخ عن ابن مسكان والحلي جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ قال فيها: **إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ لَكَ بَيِّنَةٌ عُدُولٌ ؛ فَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَالَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَاقْضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ .**

وفي رواية منصور بن حازم، عنه عليه السلام: **فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَكَ شَاهِدَانِ مَرْضِيَّانِ بَأْتَهُمَا رَأْيَاهُ فَاقْضِهِ .**

وفي الحسن عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان؛ فقال: **لَا تَقْضِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ (يَنْتَبِخَ ل) شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ مَتَى كَانَ رَأْسُ الشَّهْرِ . وَقَالَ: لَا تَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يُقْضَى ، إِلَّا أَنْ يَقْضِيَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ ، فَإِنْ فَعَلُوا فَصُمْهُ .**

علّق عليه السلام وجوب القضاء بشهادة العدلين من جميع المسلمين ؛ وهو نص في التعميم قرباً وبعداً، ثم عقبه بمساواته لغيره من أهل الامصار ولم يعتبر عليه السلام القرب في ذلك .

وفي حديث عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام : **فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ فَاقْضِهِ ؛ وَلَمْ يَعتَبرِ القَربَ أَيضاً .**

وفي الصحيح عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال في من صام تسعة وعشرين؛ قال: **لِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ عَلَى أَهْلِ مِصْرٍ أَنَّهُمْ صَامُوا ثَلَاثِينَ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَالَ ، قَضَى يَوْمًا .**

علّق عليه السلام قضاء اليوم على الشهادة على مصر، وهو نكرة شائعة يتناول الجميع على البديل؛ فلا تخصيص في الصلاحية لبعض الامصار إلاً بدليل .

والاحاديث كثيرة بوجوب القضاء إذا شهدت البيئتين بالرؤية، ولم يعتبروا قرب البلاد وبعدها. ثم نقل رواية عامية ، دليلاً على القول الآخر إلى أن قال:

ولو قالوا: إنّ البلاد المتباعدة تختلف عروضها؛ فجاز أن يرى الهلال في بعضها دون بعض، لكروية الأرض.

قلنا: إنّ المعمورة منها قدر يسير، وهو الرُّبْع؛ ولا اعتداد به عند السماء.

وبالجملة، إن علم طلوعه في بعض الاصقاع (الصفائح خ ل) وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه، لكروية الأرض، لم يتساو حكماهما؛ أمّا بدون ذلك فالتساوى هو الحقّ. انتهى.

هذا ما أفاده العلامة في المنتهى، نقلناه بطوله؛ وآخره كما ترى يناه في أوله صريحاً، كما اعترف به صاحب الجواهر - قدّه.

لأنّ ما ذكره أولاً من الاستدلال، فهو من قبيل احتمالات الفقيه في بدء بحثه حول المسألة، وإيراد غاية ما يمكن أن يستدلّ به المخالف في نقيض المطلوب؛ ثمّ يختار ما عنده بحسب رأيه.

ولذلك ترى أنّ ما أفاده أولاً، هو عين ما نقل في التذكرة عن بعض الشافعية و الليث بن سعد وأحمد بن حنبل وبعض علمائنا، ثمّ ردّ كل واحد من هذه الوجوه؛ و التذكرة هو أتمن كتب العلامة وأحسنها. ومّا يشهد على ذلك أنّه أدخل في جملة أدلّته نفس ما تمسّك به المخالفون من حلول الطلاق والعتاق به ومعلوم أنّه مناف لمذهبه، لمكان مانعية التعليق فيهما. وبالجملة، اختيار العلامة في «المنتهى» هو عدم تساوى البلاد؛ إن علم طلوع القمر في بعض الاصقاع وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه، لكروية الأرض.

وأما بدون ذلك، أى إن يعلم عدم طلوعه في بعضها الغير المتباعد، بجهة أخرى، غير كروية الأرض، مثل ما إذا كانت السماء متغيّمة، غير مصحية؛ أولعدم بكروية الأرض كما إذا فرض تسطيحها، فالتساوى هو الحقّ.

وهذا بعينه مذهب المشهور.

لكنّ صاحب الحدائق، المصرّ على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، بانياً على مذهبه من تسطيح الأرض، والرادّ على الفاضل الخراساني (ره) في الذخيرة رده على العلامة ما استدللّ به في أول كلامه؛ أولّ ما استدرك به العلامة في كلامه الاخير، حيث قال:

وأما قوله أخيراً: وبالجملة إلى آخره، فالظاهر أنّه إشارة إلى منع ما دّعوه من الطلوع في بعض وعدم الطلوع في بعض للتباعد، وأنّه غير واقع لما ذكره أولاً من أنّ المعمورة من الأرض قدر يسير لا اعتداد به بالنسبة إلى سعة السماء، وأنّه لو فرض حصول العلم بذلك فالحكم عدم التساوى؛ فلا منافاة فيه لأول كلامه كما استدركوه عليه.

وملخصه، أنّنا نقول بوجود الصّوم، أو القضاء مع الفوات، متى ثبتت الرؤية في

بلدٍ آخر قريباً أو بعيداً؛ وما دَعَوْه من الطلوع في بعض وعدم الطلوع في آخر، بناءً على ما ذكروه من الكروية ممنوع - انتهى .

وأنت خير بأن هذا تأويل لم يرض به صاحبه.

العلامة كان ينادى صريحاً، بأنه إذا احتل كون الهلال فوق الأفق وأمكن الرؤية، لتسطيح الارض، أو لكرويتها لكن لكون المعمورة منها بالنسبة إلى سعة السماء قليلة لا تمنع من رؤيته؛ ففي هاتين الصورتين فالحق هو التساوي ؛
وأما إذا فرضنا كرويتها وقلنا بأن الكروية تمنع من الرؤية، ففي هذه الصورة لم يكن الهلال فوق الأفق في البلاد المتباعدة بل يخفى تحت قوس الارض؛ فلا يحكم بدخول الشهر.

وهذا بعينه مذهب المشهور.

ثم أين في كلامه إنكار الكروية ؛ مع أنه في التذكرة صرح بمنع التسطيح ، و أن المشهور كروية الارض ؛ وذكرنا أيضاً استدلال ولده فخر المحققين في شرحه على القواعد على كرويتها .

ثم إنه على فرض زهاب العلامة إلى مذهب غير المشهور بانياً على عدم كروية الارض، كيف يمكن أن يورد كلامه تأييداً لمخلاف مذهب المشهور؛ حيث إن الكروية ثابتة قطعاً، فلا مجال لبقاء حكمه المبني على عدم الكروية لى مجال .

هذا مع أنه في القواعد ذهب إلى الحكم بلزوم التقارب في البلاد بلا احتمال

خلاف .

وأما الشهيد (ره) في الدروس، فقد قطع بلزوم تقارب البلاد في الرؤية، ولم يمل إلى غيره أصلاً حيث قال: والبلاد المتقاربة كالبصرة وبغداد متحدة، لا كبغداد ومصر؛ قاله الشيخ ؛ ويحتمل ثبوت الهلال لمن في البلاد المغربية، برؤيته في البلاد الشرقية، وإن تباعدت ؛ للقطع بالرؤية عند عدم المانع - انتهى .

وهذا كلامه ، كما ترى ينادى صريحاً بلزوم التقارب ؛ وأما احتمال ثبوت

الهلال في المغرب برؤيته في المشرق، فليس من باب الميل إلى اتحاد البلاد شرقاً وغرباً، وإلا لما خص بالبلاد الغربية؛ بل لأن القمر إذا رُئى في البلاد الشرقية رُئى في غالب البلاد الغربية كما فصلنا سابقاً لاتحاد أفق الرؤية في مطلعته ومغربه في ذلك ؛

فغالب البلاد الغربية متحد الأفق في طلوع القمر مع البلاد الشرقية المرئى فيها

القمر، ولا عكس . ولعل من نسب إليه ذلك ، لم يطالع نفس الدروس ؛ واكتفى بما نقله

صاحب «الجواهر» قدّس سرّه من كلامه بعد ذكر الأدلّة التي أُقيمت على خلاف مذهب المشهور؛ حيث قال:

ولعلّه لذا قال في «الدروس» بعد نسبة ما في المتن إلى قول الشيخ: ويحتمل ثبوت الهلال في البلاد المغربيّة برؤيته في البلاد المشرقيّة وإن تباعدت، للقطع بالرؤية عند عدم المانع - انتهى .

وأنت بأدنى تأمل تعرف: بأنّ صاحب الجواهر (ره) أخطأ في إسناد هذه النسبة إلى الشهيد (قدّه)؛ ولو بلفظ لعلّ الدالّ على الترجيّ والاحتمال، ولم يفهم مراده.

الشهيد رحمة الله عليه لم يذهب إلى الميل باتّحاد البلاد في الحكم بثبوت الشهر، بل كان يصدد بيان الآفاق المتّحدة موضوعاً؛ فذهب إلى اتّحاد البلاد الغربيّة في مطالع القمر إذا طلع في البلاد الشرقيّة. وأين هذا من ذاك؟

تبصرة: إنّ العلامة في التذكرة و القواعد، والشهيد في الدروس، فرّعوا على المبنى المشهور من عدم كفاية رؤية بلد للبلاد المتباعدة فروعاً؛ ونحن نذكرها بلفظ الدروس:

منها: ما لو رأى الهلال في بلد، وسافر إلى بلد آخر يخالفه في حكمه؛ انتقل حكمه إليه؛ فيصوم زائداً ويفطر على ثمانية وعشرين؛ حتّى لو أصبح معيّداً؛ ثمّ انتقل، أمسك.

ولو أصبح صائماً للرؤية ثمّ انتقل، ففي جواز الافاء فطار نظراً. (أى لو رأى الهلال مثلاً في ليلة الجمعة ثمّ سافر إلى بلدة بعيدة مشرقية، قد رثى الهلال فيها ليلة السبت، أو بالعكس؛ صام في الأوّل واحداً وثلاثين يوماً، ويفطر في الثاني على ثمانية وعشرين يوماً). و زاد في الجواهر:

بأنّه لو أصبح معيّداً، ثمّ انتقل ليومه، و وصل قبل الزوال أمسك بالنيّة وأجزأه ولو وصل بعد الزوال أمسك مع القضاء، ولو أصبح صائماً للرؤية، ثمّ انتقل؛ احتل جواز الافطار لانتقال الحكم، وعدمه لتحقّق الرؤية وسبق التكليف بالصوم - انتهى. ثمّ قال: كلّ هذه الفروع ساقطة على المختار من عدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

وأما صاحب المستند رحمة الله عليه^١ فهو بعد ما ذكر علل اختلاف البلدان في رؤية الهلال، وأتّه راجع إلى طول البلاد من جهة واحدة، وإلى عرضها من جهتين قال: ثمّ الحقّ الذي لا محيص عنه عند ١- وهو الحاجّ مولى أحمد التراقيّ رحمة الله عليه خالنا الاعلى من طرف الأمّ أعنى أبا أمّ أمّ أمّى، فأبوه وهو الحاجّ مولى المهديّ التراقيّ رحمة الله عليه كان جدّنا الاعلى من طرف الأمّ أعنى أبا أمّ أمّ أمّى (منه عفى عنه).

الخبر كفاية الرؤية في أحد البلدين للبلد الآخر مطلقاً، سواء كان البلدان متقاربين أو متباعدين كثيراً. لأن اختلاف حكمهما موقوف على العلم بأمرين لا يحصل العلم بهما البتة : أحدهما: أن يعلم أن مبني الصوم والفطر على وجود الهلال في البلد بخصوصه، ولا يكفى وجوده في بلد آخر؛ وأن حكم الشارع بالقضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر، لدلالته على وجوده في هذا البلد أيضاً. وهذا ممّا لا سبيل إليه.

لم لا يجوز أن يكفى وجوده في بلد، لسائر البلدان أيضاً مطلقاً.

وثانيهما: أن يعلم أن البلدين مختلفان في الرؤية البتة، أى يكون الهلال في أحدهما دون الآخر؛ وذلك أيضاً غير معلوم. إذ لا يحصل من الاختلاف الطولى أو العرضى إلا جواز الرؤية ووجود الهلال في أحدهما دون الآخر، وأمّا كونه كذلك البتة فلا؛ إذ لعله خرج القمر عن تحت الشعاع قبل مغربيهما، وإن كان في أحدهما أبعد من الشعاع من الآخر.

والعلم بحال القمر، وأنه في ذلك الشهر بحيث لا يخرج عن تحت الشعاع في هذا البلد عند مغربه ويخرج في البلد الآخر، غير ممكن الحصول، وإن أمكن الظنّ به؛ لابتناؤه على العلم بقدر طول البلدين وعرضهما وقدر بُعد القمر عن الشمس في كل من المغربين ووقت خروجه عن تحت الشعاع فيهما والقدر الموجب للرؤية من البعد عن الشعاع .

ولا سبيل إلى معرفة شيء من ذلك إلا بقول هَيَوَى واحد أو متعدّد راجع إلى قول راصد أو راصدين يمكن خطأ الجميع غالباً .

وبدون حصول العلم بهذين الأمرين ، لاوجه لرفع اليد عن إطلاق الاخبار أو عمومها .

فإن قيل : المطلقات إنما ينصرف إلى الافراد الشائعة، وثبوت هلال أحد البلدين المتباعدين كثيراً في الآخرنادر جداً .

قلت : لا أعرف وجهاً لندرته؛ وإنما هي يكون لو انحصر الامر في الثبوت في الشهر الواحد؛ ولكّنه يُفِيد (يقيد خ ل) بعد الشهرين وأكثر أيضاً؛ وثبوت الرؤية بمصر في بغداد، أو ببغداد لطوس أو للشام في إصفهان ونحو ذلك بعد شهرين أو أكثر ليس بنادر؛ لتردد القوافل العظيمة فيها كثيراً- انتهى.

وهذا كما ترى أنه رحمة الله عليه أناط حكم المشهور بالعلم بكبرى المسألة والعلم بصغرها.

أمّا الكبرى فهو لزوم وجود الهلال في بلد بخصوصه وعدم كفاية وجوده في بلد آخر.

وأمّا الصغرى فهو العلم باختلاف البلدين في الرؤية، أى العلم بكون الهلال في أحدهما دون الآخر.

ثمّ أنكر كلنا المقدّمين ؛

بأنّه لا سبيل إلى إثبات الكبرى ؛ ولا يمكن الالتزام بأنّ الشارع أناط مبنى الصوم والفطر على وجود الهلال في بلد بخصوصه ، لافي بلد آخر .

وأنّه لا سبيل إلى إثبات الصغرى؛ لأنّ الهلال إذا رئى في بلد، لا يحصل لنا العلم بعدم كونه في البلد المتباعد، لأنّ العقل يحكم بجواز عدمه في بلد آخر؛ ولا يحكم بعدمه بتّاً، لما يبيّن من الجهات المختلفة الدخيلة في رؤية الهلال الموجبة لصعوبة الحكم بعدمه في بلد آخر عند عدم رؤيته .

ثمّ رتبّ على عدم العلم بمحصل هذين الامرين ، تحكيم الاءطلاقات والعمومات الواردة ؛ وعدم جواز رفع اليد عنها . انتهى ما أردنا إيراده من كلامه .

أقول : أمّا العلم بكبرى المسألة فهو مقتضى الجمع بين الاخبار المستفيضة بين الخاصّة والعامّة الدالّة على لزوم الرؤية في دخول الشهر، والاخبار الدالّة على لزوم القضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر؛ كما اعترف به العلامة في التذكرة .

وهذا الجمع كما نذكره إن شاء الله تعالى بنحو الحكومة لا التعارض؛ لأنّ أخبار وجوب القضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر، حاکمة على الاخبار الأوّل الدالّة على لزوم الرؤية؛ حيث إنّها تحكم عليها بتوسيع دائرة الرؤية، وأنّها غير مختصّة برؤية أهل البلد؛ بل الرؤية أعمّ من رؤيتهم ورؤية غيرهم. ولهذا نلتزم بأنّ الحكم بالقضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر، لدلالته على تحقّق الرؤية في هذا البلد تنزيلاً؛ بعد ما سنبين بما لا مزيد عليه، من عدم تسليم عموم خبر أو إطلاقه في هذا المورد، وأنّ ما ظاهره العموم أو الاطلاق منصرف إلى الافراد الشائعة وهى البلدان المتقاربة .

وأمّا ما أفاده من عدم عرفان وجه لندرة الحكم للبلدين المتباعدين، فستعرف أنّه غير مقبول؛ مضافاً إلى جهات أخرى عقلية ونقلية مانعة من قيام المطلقات على إطلاقها .

وأمّا العلم بصغرى المسألة، فإنّنا لا ندعى العلم بعدم وجود الهلال في الآفاق البعيدة ، بل ندعى العلم بوجوده في الآفاق القريبة المتّحدة كما بيّنا سابقاً ؛ ولهذا نلتزم

باتّحاد الحكم فيها.

وأما الآفاق البعيدة، فتحكم بعدم وجود الهلال فيها بالاصل.

وهذا الاصل وإن لم يثبت به الموضوع الموجب للحكم الشرعيّ، لكنّه يثبت به عدم ثبوت الحكم الشرعيّ المترتب على نقيضه من الصيام والفطر؛ فلا نحكم بهما للاستصحاب.

مضافاً إلى الاخبار الواردة الدالة على وجوب إبقاء الشهر إلى أن يُرى الهلال أو يتمّ ثلاثين.

والعجب أنّه رحمة الله عليه تمسّك بعموم الحكم وإطلاقه عند الشكّ في الموضوع، وهذا لاجمال له عند الخبير بالقواعد.

وأما صاحب الوافي - قدّس سرّه - فقال : والظاهر أنّه لا فرق بين أن يكون ذلك البلد المشهود برؤيته فيه من البلاد القريبة من هذا البلد أو البعيدة عنه؛ لأنّ بناء التكليف على الرؤية لا على جواز الرؤية، ولعدم انضباط القرب والبعد لجمهور الناس، ولاطلاق اللفظ.

فما اشتهر بين متأخري أصحابنا من الفرق، ثمّ اختلافهم في تفسير القرب والبعد بالاجتهاد؛ لا وجه له - انتهى .

أقول : إنّ بناء التكليف على نفس الرؤية مسلم، ولكن لانسلّمه بالجملة، كما اعترف به هو رحمة الله عليه وحكم باتّحاد جميع البلدان مع عدم الرؤية إلّا في بعضها. وأما مناط التكليف على جواز الرؤية بعد تحقّق رؤية ما، فلحكومة أخبار القضاء على أخبار لزوم الرؤية، بتوسيع دائرة الرؤية كما عرفت .

وعدم انضباط القرب والبعد للجمهور، لا يوجب رفع اليد عن الحكم، بل حالهما كسائر الموضوعات غير المنضبطة؛ فلا بدّ من الرجوع إلى أهل الخبرة، وعند عدم التمكن إلى الأصول الموضوعيّة .

والشهرة بين متأخري الاصحاب من الفرق، لا تدلّ على عدم اشتهار الفرق بين متقدّميهم ؛ بل الامر كذلك ، لبنائهم على الرؤية والحكم بالثبوت في البلاد غير المرئيّ فيها الهلال التي يصل إليها الخبر من الخارج عادةً.

ولم يعرف منهم الحكم في البلاد المتباعدة غير المرئيّ فيها الهلال ، التي لا يصل إليها الخبر إلّا بعد أزمنة طويلة بحسب ذلك العصر.

ولو كان بناؤهم على ترتيب أحكام الثبوت فيها لثقل إلينا يقيناً ؛ لأنّ الصيام و

الفطر في رمضان ليسا من الأمور الخفية، لرجوعهما إلى مجتمع أهل البلد. واختلافهم في تفسير القرب والبعد بالاجتهاد، كاختلافهم في غالب موضوعات الاحكام سعةً وضيقةً، لادخل له في الحكم. ثمّ وجه هذا الحكم المشهور، ما سنبين من انصراف الاطلاقات الواردة إلى الافراد الشائعة .

وأما صاحب الجواهر- قدس سرّه - الذاهب إلى عدم لزوم الاشتراك في البلدان، بناءً على عدم الاختلاف في المطالع في الربع المسكون؛ فيما قدّمنا لك من المقدمات العلمية تعرف أنّ ما ذهب إليه غير مقبول .

وأما السيّد الحكيم قدس سرّه فقال في مستمسكه :

أقول: لاجل أنّه لا ينبغي التأمل في اختلاف البلدان في الطول والعرض، الموجب لاختلافها في الطلوع والغروب ورؤية الهلال وعدمها؛ فمع العلم بتساوي البلدين في الطول، لا إشكال في حجّية البيّنة على الرؤية في أحدهما لاثباتها في الآخر.

وكذا لو رئى في البلاد الشرقيّة، فإنّه تثبت رؤيته في الغربيّة بطريق أولى . أمّا لو رئى في الغربيّة فالأخذ بإطلاق النصّ غير بعيد، إلاّ أن يعلم بعدم الرؤية؛ إذ لا مجال حينئذٍ للحكم الظاهريّ . ودعوى الانصراف إلى المتقاربين غير ظاهرة . نعم، يحتتمل عدم إطلاق النصّ بنحو يشمل المختلفين، لوروده من حيث تعميم الحكم لداخل البلد وخارجها لا من حيث التعميم للمختلفين والمتفقين؛ لكنّ الأول أقوى. انتهى .

أقول : أولاً: إنّ ما أفاده من عدم الاءشكال في حجّية البيّنة على الرؤية في أحدهما لاءثباتها في الآخر في ما إذا تساوى البلدان في الطول، على إطلاقه محلّ إشكال بل منع؛ لما عرفت بما لا مزيد عليه:

من أنّ الطول والعرض كليهما دخيلان في مطالع القمر.^١

فأجائنا في المقدمات، تغنيك عن البحث ههنا .

وثانياً، وبهذا المناط يشكل أيضاً بل يُمنع إطلاق حكمه بأولويّة الحكم بثبوت الرؤية في

١- فيمكن أن يكون البلدان متساويين طولاً ومختلفين عرضاً على حدّ يرى الهلال في أفق القليل العرض ولا يرى في الآخر الكثير العرض منه عفى عنه.

البلاد الغربية في ما إذا رئي في البلاد الشرقية .

نعم، لا إشكال فيه في الجملة ؛ وهو فيما إذا كان اختلاف البلاد متّحدةً طُولاً ، مع اختلاف يسير في العرض .

وثالثاً ، إنّ حكمه بعدم البعد في الاخذ بإطلاق النصّ في ما رئي في البلاد الغربية لاثباته في البلاد الشرقية محلّ منع ؛ لأنّ انصراف النصوص في الاطلاقات الواردة ممّا لا يحصى عنه.

وبذلك يخرج المختلفان من حيّز الحكم ، ولا ينافي هذا من حيث تعميم الحكم لداخل البلد وخارجه .

ثمّ إنّ عدم ذكر الاختلاف في هذه المسألة في كلمات أكثر المتقدّمين ، ليس إلاّ لاتّفاقهم على أنّ الرؤية الكاشفة عن وجود الهلال فوق الأفق، شرط في الحكم بدخول الشهر في البلد الذي رئي فيه الهلال مع ما يقاربه من البلاد .

فحكّموا جميعاً طبقاً للروايات الواردة على أنّ الدخيل هو الرؤية؛ ويستند عدم الرؤية لا محالة في البلاد المتقاربة المتّحدة الآفاق، إلى مانع كالجبال والسحب والابخرة والرياح وماشابهها .

وأما البلاد المتباعدة، فحكّمها أيضاً دائر مدار الرؤية ؛ متى رأى أهلها الهلال حكّموا بدخول الشهر وإلاّ فلا.

فحكّمهم بأنّ الرؤية الكاشفة شرط في دخول الشهر كافل لجميع هذه الموارد . هذا مع ما في صحيح مسلم^١ عن يحيى بن يحيى ويحيى بن أيّوب وقتيبة وابن حجر؛ قال يحيى بن يحيى :

أخبرنا ، وقال الآخرون : حدّثنا ، إسماعيل وهو ابن جعفر عن محمّد وهو ابن أبي حرملة ، عن كريب : أنّ أمّ الفضل بنت الحارث ، بعثته إلى معاوية بالشام . قال : فقدمتُ الشام، ففضيتُ حاجتها. واستهلّ علىّ رمضان وأنا بالشام، فرأيت الهلال ليلة الجمعة ؛ ثمّ قدمت المدينة في آخر الشهر؛ فسألني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ثمّ ذكر الهلال ، فقال : متى رأيتم الهلال ؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة .

فقال : أنت رأيتيه ؟ فقلت: نعم ! ورآه الناس، وصاموا وصام معاوية .

فقال : لكنا رأيناه ليلة السبت . فلا نزال نصوم حتّى نكمل ثلاثين أو نراه .

فقلت: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مَعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ ؟
 فقال: لا؛ هكذا أمرنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ (وَآلِهِ) وَسَلَّمَ .
 وشكَّ يحيى بن يحيى في نكتفى أو تكتفى - انتهى .
 وأوردها العلامة في «التذكرة» في جملة ما استدللَّ به على ما ذهب إليه الشيخ قدس سره -
 في المبسوط ، من لزوم الاشتراك في البلدان .
 وأوردها البيهقي أيضاً في سننه^١ .

وهذا ظاهر في أنَّ البلاد البعيدة حكمها غير حكم البلاد القريبة بالنسبة إلى البلدة
 التي رئي فيها القمر. ولكنَّ البيهقي قال في آخر كلامه :
 ويحتمل أن يكون ابن عباس أراد ما روى عنه في قصة أخرى: أنَّ النبي صَلَّى
 اللهُ عَلَيْهِ (وَآلِهِ) وَسَلَّمَ أمده لرؤيته أو تكمل العدة، ولم يثبت عنده رؤيته ببلد آخر
 بشهادة رجلين حتَّى تكمل العدة على رؤيته، لانفراد كريب بهذا الخبر؛ فلم يقبله -
 انتهى .

أقول : وهذا الاحتمال غير مقبول؛ كما صرح به في الجوهر النقي المطبوع بذي
 هذا الكتاب :

بأن قول ابن عباس : لا، حين قال له كريب : أو لا تكتفى برؤية معاوية ؛ يبعد
 هذا الاحتمال - انتهى .

فإذاً هذه المسألة ، مبحوث عنها في لسان المتقدمين ، ووردت فيها هذه
 الرواية العامية بأسناد مختلفة ؛ وهي وإن لم تكن دليلاً لنا ، لعدم العلم باستناد المشهور إليها؛
 لكن تدلنا على وجود البحث حول هذه المسألة في أول زمان الفقه ، وهو زمان
 ابن عباس الذي كان يأخذ علم الفقه والتفسير من مولانا علي بن أبي طالب أمير-
 المؤمنين عليه صلوات الله والملائكة المقربين .

و أمَّا الاستدلال بإطلاق الأحاديث الواردة في ذلك ؛

فالأول : قول الصادق عليه السلام في صحيح منصور بن حازم: فَإِنْ شَهِدَ
 عِدَّتْكُمْ شَاهِدَانِ مَرْضِيَّانِ بَأَنَّهُمَا رَأَيَاهُ، فَأَقْضِيهِ .

والثاني : صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه قال
 في من صام تسعة وعشرين ، قال : لَنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ عَلَى أَهْلِ مِصْرٍ أَنَّهُمْ صَامُوا
 ثَلَاثِينَ عَلَى رُؤْيَيْهِ، قَضَى يَوْمًا .

والثالث: صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن اليوم الذي يُقضى من شهر رمضان. فقال: لا تُقضى، إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلوة، متى كان رأس الشهر؛ وقال: لا تصم ذلك اليوم الذي يُقضى إلا أن يقضى أهل الأمصار، فإن فعلوا فصمه.

الرابع: صحيحة إسحق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان، يعم علينا في تسع وعشرين من شعبان؛ فقال: لا تصمه إلا أن تراه؛ فإن شهد أهل بلدٍ آخر أنهم رأوه فاقضه.

الخامس: صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يعم علينا في تسع وعشرين من شعبان؛ فقال: لا تصم إلا أن تراه؛ فإن شهد أهل بلدٍ آخر فاقضه.

بيان ذلك: أنه في جميع هذه الروايات، حكم بإطلاق وجوب القضاء؛ و الاطلاق دليل على العموم.

فتدل على وجوب القضاء لكل بلدة لم ير أهلها الهلال، إذا قامت البيّنة من لى بلدة رى فيها الهلال؛ بلا فرق بين الآفاق القريبة والبعيدة.

وحيث لا قضاء إلا لمن ترك الصيام الواجب، فالصيام واجب لأهل جميع البلاد إذا رى الهلال في بلدة واحدة من جميع العالم. فالرؤية الاجمالية سبب لدخول الشهر في جميع الشهور لعدم الفصل بين شهر رمضان وغيره.

والاطلاقات هي عمدة الأدلة التي ذكرها في المقام. والحق أن هذه الاطلاقات لا تقصر عن سائر الاطلاقات الواردة في أبواب الفقه؛ لولا الانصراف والقرائن العقلية والنقلية، الموجبة لحصر المفهوم في بعض أفراد ما ينطبق عليه.

وهذه الموانع بأسرها موجودة في المقام. أمّا القرينة العقلية، فهي أننا نعلم أن ساكنى نصف قطر العالم، لا يرون الهلال، بعد خروجه عن تحت الشعاع دائماً.

فإذا تشريع الاحكام المترتبة على الرؤية ثم عدم تنجزها بتأبعدم تحقق الرؤية خارجاً، لغو غير صادر من الحكيم.

لأن فائدة تشريع الحكم في مقام الجعل والانشاء، إمكان تنجزه في الجملة؛ بالعلم والقدرة وسائر الشرائط العامة للتكليف.

وإلا فالحكم المجعول في عالم الانشاء غير القابل للتنجيز، بعدم تحقّق ما يوجب تنجزه دائماً، عبث محض .

وأنت ترى أنّ أظهر مصاديق هذا الحكم العقليّ الذي ذكرناه هو الحكم بوجوب الصيام داءً المترتب على الرؤية ، بالنسبة إلى نصف العالم ، مع عدم إمكان تحقّقها ؛ بمجرد تحقّقها في القطر الآخر .

فإن قلت : إنّ من شرائط الوجوب تحقّق الرؤية ، فحيث إنّها في هذا القطر لم تتحقّق ، لم يتحقّق التكليف بالصيام ؛ فأى محذور فيه ؟

قلت : إنّنا نعلم علماً يقينياً أنّ القمر خرج عن تحت الشعاع بالحساب في نقطة من نقاط العالم، فرآه كثير من أهالي تلك النواحي والبلاد وإن لم يصل الاخبار برؤيتهم إلى هذا القطر إلى الابد؛ فالرؤية في الجملة قطعيّة والعلم بها حاصل، و الاخبار بها ليس شرطاً للموضوع .

فإذا يصير أهل هذا القطر مشمولاً للحكم ، لتحقّق الموضوع .

ومحصّل الكلام : إن سلّم تحقّق الرؤية ، فالحكم ثابت وغير معقول ؛ ومع عدم معقوليته حيث لا حكم ولا تشريع ، فالقضاء غير معقول .

وثانياً : حكم الشارع بوجوب القضاء ، يوجب تقلّب الحكم على المسلمين ؛ لما ذكرنا من أنّ ساكني نصف القطر لا يرون الهلال دائماً .

فلو حكم الشارع الرؤية على المسلمين في أقطار العالم وجعل صومهم على الرؤية ؛ و عند عدم الرؤية حكم البيّنة بعد ستّة أشهر أو تسعة أشهر أو سنة على أنّ في البلدة الكذائيّة في نقطة خاصّة من المغرب مثلاً رأى الهلال ، فلا بدّ وأن يقضوا صيامهم جميعاً في نصف القطر ؛

فهل هذا إلاّ قلب الحكم لجميع الأمتة ؟ فما معنى هذا التشريع ؟ فهلاًّ حكم الشارع لهم بتقديم صيام يوم قبل الشهر، كي لا يقعوا في هذا المحذور ؟

إنّ تشريع القضاء في ما لا يمكن الاداء للمكلّف لعدم إمكان العلم بالتكليف ، تشريعاً عاماً للجميع، غير معقول؛ ولكنّ هذا التشريع بالنسبة إلى أفراد خاصّة أو في بعض الاحيان لا مانع منه .

فتشريع قضاء الصوم في البلاد المتقاربة للبلد المرئى فيه الهلال، من هذا القبيل ؛ وأمّا بالنسبة إلى الجميع فغير صحيح .

ولذلك ترى أنّ الشارع جعل الثلاثين بدلاً للرؤية في جميع الازمنة والامكنة ؛ وذلك في روايات كثيرة ، أوردها الحرّفي الوسائل ، والنورى في المستدرک ، بأنّ

المدار في صيام شهر رمضان على تحقق الرؤية أو إتمام ثلاثين يوماً. كما في صحيحة إسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صُمْ لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرْ لِرُؤْيَيْهِ؛ وَإِيَّاكَ وَالشَّكَّ وَالظَّنَّ. فَإِنْ حَفِيَ عَلَيْكُمْ، فَأْتِمُوا الشَّهْرَ الْأَوَّلَ ثَلَاثِينَ.

وأما القرينة النقلية، فهي الاخبار الواردة من الفريقين، لعلها تبلغ حد التواتر، بإناطة الصيام والفطر بالرؤية.

ونحن التزمنا بحكومة الاخبار الواردة الدالة على وجوب القضاء، على هذه الاخبار؛ بجعل سعة دائرة الرؤية بالنسبة إلى الآفاق القريبة، وأما الآفاق البعيدة تكون على حالها من لزوم تحقق الرؤية فيها.

إن قلت: ما الفرق بين القريب والبعيد في ذلك؛ فظاهر الاخبار تحكيم البيّنة في القضاء مطلقاً فلا فرق في الحكومة بين القريبة والبعيدة.

قلت: هذا مساوق لرفع اليد عن الروايات الدالة على دخالة الرؤية بتأ، موجب لاهمالها وإبطالها.

وذلك، لائنا نعلم أن في آخر كل شهر قمرى؛ وهو الفصل بين الإحتراقين أو المقارتين، أعني ٤٤ دقيقة و١٢ ساعة و٢٩ يوماً؛ لأن القمر خرج عن تحت الشعاع؛ ورئى في مكان ما، فلابد وأن نلتزم بأحكام الصيام والفطر؛ فإذا سقطت الرؤية رأساً، وبطلت هذه الروايات المتظافرة المتكاثرة الدالة على دخالة الرؤية؛ وصار الشهر الهلالى المبدؤ بالرؤية، الشهر الحسابى المعلوم بالقواعد والحساب وهو ٤٤ دقيقة و١٢ ساعة و٢٩ يوماً. وابتدأه من خروج القمر عن تحت الشعاع.

ونحسب هذا المقدار ثم هذا المقدار، وهلمّ جرّاً إلى آخر الدهر؛ فنستريح من الاستهلال والرؤية والشهادة والبيّنة والقضاء وغيرها جميعاً.

مع أن القائد العظيم: نبينا الاعظم صلوات الله وسلامه عليه وآله، المتجلى في قلبه أنوار الملكوت والمؤيد بروح القدس، حسم مادة النزاع وحل هذا المشكل وقلع أساس هذه التخيّلات الواهية إلى يوم القيامة، بقوله المعجز عند أهل التحقيق: صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ. وشرط الرؤية في جميع الامكنة.

والظاهر من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم، جعل الرؤية على نحو

الموضوعية ، لا الكاشفية الصرفة والطريقة المحضة .

فلا بدّ وأن نلتزم ونبنى على الرؤية.

فإذا ربّما يكون الشهران أو أكثر على التوالي كلّ واحد تسعة وعشرين، وربّما يكون الشهران أو أكثر كذلك كلّ واحد ثلاثين؛ على حسب الرؤية.

فلو كانت الرؤية في ناحية ما كافية للحكم بدخول الشهر في جميع النواحي والاصقاع، لم يبق مجال لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: صُومُوا لرؤيتِهِ وَأَفْطِرُوا لرؤيتِهِ؛ ولَبَطِلَ الشهر التسعة والعشرون والثلاثون الهلاليّ المبدوّ بالرؤية، وصار الشهر شهراً حسابياً وهو ٤٤ دقيقة و ١٢ ساعة و ٢٩ يوماً؛ أو شهراً وسطيّاً .

كما عليه الملاحدة الاءسمعيّة، حيث جعلوا مدار الشهر على هذا المقدار .

و لاجل عدم اختلال في عدد الشهور وضبط الحساب عند العامّة، جعلوا شهراً واحداً ثلاثين ثمّ آخر تسعة وعشرين ثمّ ثلاثين ثمّ تسعة وعشرين، فهلمّ جرّاً.

ولاجل دخالة المقادير الجزئية الخارجة عن هذه الضابطة ، جعلوا كبائس على النهج الذي عرفت في المقدمات .

ثمّ وضعوا حديثاً نسبوه إلى إمامنا الصادق عليه السلام : رابع رجبكم غرّة الصيام^١ . وهذه الضابطة لا تنطبق على الاشهر الهلالية دائماً، بل تنطبق عليها تارةً ، ولا تنطبق أخرى ؛ وأمّا على الاشهر الحسائية فصحيحة هي وكلّ ما تريد أن تجعل لها نظيراً مثل قولك : رابع شعبانكم غرّة الشوّال ، ورابع رمضانكم غرّة ذى القعدة ؛ وقس على هذا .

و كذلك وضعوا حديثاً بأنّ يوم نحركم ويوم صومكم واحد .

و هذه القاعدة أيضاً صحيحة على الاشهر الوسطية ، دون الهلالية المبنية على الرؤية؛ فقد تنطبق عليها وقد لا تنطبق .

١- قد تقدّم الكلام على أنّ مدار الازياج ومبناها على الوسطى لاغير، ثمّ يستخرج منها بعد حساب التعديلات أهلة الشهور ومقاديرها، وهذا لا يختصّ بفرقة دون أخرى لكنّ الملاحدة اكتفوا بالشهور الوسطية على هذا النهج ثمّ جعلوا المحرم ثلاثين وصفر تسعة وعشرين وهكذا، وصحّحوا باقى المقدار بجعل كبائس منه عفى عنه.

٢- كما نسب نظماً أو سجعاً إليه صلى الله عليه وآله وسلم: قال في الخطب سيّد العرب: يوم صومكم رابع رجب (منه عفى عنه).

لأننا إذا حسبنا المحرم ثلاثين ، والصَّفرُ تسعةً وعشرين ، ثمَّ الربيع الأوَّل ثلاثين والربيع الآخر تسعةً وعشرين وهكذا، يصير اليوم الأوَّل من رمضان الذي هو أوَّل أيام الصيام، واليوم العاشر من ذى الحجة الحرام وهو يوم النحر، واحداً بحسب أيام الأسبوع. مثلاً إذا كان الأوَّل جمعةً يصير الثاني جمعةً، وإذا كان الأوَّل سبتاً ، يصير الثاني سبتاً أيضاً .

و بما ذكرنا لك يظهر أمور :

الأول: أن الرؤية التي هي كاشفة عن وجود الهلال فوق الأفق ، جعلت موضوعاً لدخول الشهر على وجه الموضوعية والصفية .

الثاني : أن الرؤية جزء الموضوع لدخول الشهر، والجزء الآخر هو وجود الهلال الثابت بنفس هذه الرؤية، وإلا لتحقَّق الدخول ولو بعد إحراز الخلاف وتبين الخطأ؛ وهذا ممَّا لا سبيل إليه.

الثالث: لا يمكن جعل الرؤية كاشفةً صرفةً وطريقاً محضاً إلى خروج القمر عن تحت الشعاع ، كما لا يمكن أن يكون طريقاً محضاً إلى كون الهلال فوق الأفق ؛ لعدم مساعدة الأدلة .

فذلك لا يمكن نيابة العيون المسلَّحة والآلات الرصدية وحساب المنجمين الخبراء بالزيجات المستخرجة، عن الرؤية؛ ولا تكفى هذه للحكم بدخول الشهر، وإن ثبت بها كون القمر خارجاً عن تحت الشعاع أو موجوداً فوق الأفق يقيناً.

الرابع: أن ما جعل بدلاً للرؤية هو إتمام ثلاثين لاغير. فلذا لا يمكن الحكم بعدم دخول الشهر في ليلة الثلاثين، برؤية الهلال في اليوم الثامن والعشرين؛ أو الحكم بدخوله في ليلة الثلاثين، برؤيته في الليلة القادمة مرتفعاً عن الأفق بمقدار أزيد من غاية الارتفاع الممكن في الليلة الأولى من الشهر يجعل الرصد والمحاسبة .

وغير هذه من الفروع المتصورة.

كل ذلك ، لدخالة الرؤية على وجه الموضوعية ، الظاهرة من قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم : صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ .

ومن الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت سلام الله عليهم أجمعين .

هذا مع ما نرى من التزام الاصحاب والتابعين والائمة عليهم السلام ، بنفس الرؤية ؛ بلا تعدُّ عنها .

الخامس ، الشهر الشرعي هو المبدوء برؤية الهلال فوق الأفق المحلي أو ما يقاربه ؛

فلا يفيدنا الشهر القمريّ الحسابيّ، ولا الشهر القمريّ الوسطيّ، ولا الشهر القمريّ الهلاليّ الفلكيّ .

أمّا الانصراف إلى الآفاق القريبة فمما لا بدّ منه: لا لوجود القدر المتيقّن في مقام التخاطب، كما شرط عدمه صاحب الكفاية - قدّس سرّه - في باب الاخذ بالاطلاق، وجعله إحدى مقدّمات الحكمة؛ حتّى يقال: إنّ الاطلاقات شاملة للقدر المتيقّن في مقام التخاطب وغيره، ونحن نأخذ بها في جميع فنون الفقه، مع أنّ في كلّ منها، قدراً متيقّناً بلا إشكال، وإلّا يلزم فقه جديد .

ولا للاءغراء بالجهل والالتقاء في الخطر والمفسدة، لو كان المراد الواقعيّ للمتكلمّ خلاف ما يفيد بظاهر كلامه من الاطلاق، بدون نصب قرينة على التقييد؛ حتّى يقال: إنّ هذا كلام خال عن السداد، للقاعدة الدارجة بين الموالى والعييد في الاخذ بالاطلاق، بدون انتظار مدّة لمجىء القرينة على التقييد .

ولا لاجل الشكّ في سعة المفهوم وضيقة لغته أو عرفاً، كما في لفظ الماء المشكوك صدقه على ماء الزاج والكبريت، مع أنّه من أظهر المفاهيم العرفيّة، كما صرح به الشيخ الانصاريّ قدّس سرّه حتّى يقال: إنّ ما نحن فيه ليس من هذا القبيل .

بل لاجل صدق المطلق على صنفه الخاصّ بحسب الفهم العرفيّ، في ظرف خاصّ بالشرائط المخصوصة والكيفيات والقرائن المحفوفة التي اختصّت بهذا المورد؛ وإن لم تكن في موارد أخرى .

بيان ذلك: أنّ أسماء الاجناس موضوعة لنفس الطبائع بنحو اللابشرط المقسميّ، المعبر عنه في لسان المشهور بالطبيعة المهملة؛ فلا يتكفّل اللفظ إلاّ هذا المعنى .

فإن أراد المتكلمّ نفس هذا المعنى فهو، وإن أراد الطبيعة المطلقة أو المقيدة فلا - بدّ وأن ينصب قرينة على مراده .

والغالب أنّ قرينة التقييد تكون بإيراد شيء في الكلام .

بخلاف قرينة الاطلاق، فإنّها تكون بالسكوت، وعدم إيراد شيء في الكلام دالّ على خصوصيّة من خصوصياته .

فاذاً لا بدّ وأن ننظر إلى جميع خصوصيات المقامات، وحال المتكلمّ الأمر، و حال المخاطب، وكيفيّة الحكم والظروف التي ألقى فيها الحكم، والظروف التي قابلة لاتيان الأمور به فيها، وسائر القرائن المحفوفة؛ حتّى يتبيّن مقدار سعة دائرة دلالة هذا

السكوت على ما ينطبق عليه المفهوم .

وهذا أمر عرفي وجداني ، يكون تحت إدراك الانسان بما أنه مدرك للحقائق العرفية وجداناً ، بالذوق الدقيق الذي لا يمكن أن يعارضه أو يزاوجه أي شيء .
ويختلف بحسب المقامات والاحوال ، كالقرائن الدالة على المجازات؛ لا يكاد ينحصر تحت عد ولا ينضبط تحت ضابطة .

إذا عرفت هذا فنقول : بعد ملاحظة تسجيل أذهان المجتمع الاسلامي على لزوم الرؤية في دخول شهر رمضان أو إتمام ثلاثين ، تبعاً لسنة الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، والبناء عليها بلا نكير بين الفريقين ؛

وبعد ملاحظة تباعد البلاد بعضها عن بعض زماناً ، خصوصاً في تلك الازمنة ، و عدم وصول الاخبار إلى الاقطار بتاً ، أو وصولها بعد نصب وتعّب ومضى زمان بعيد؛
إذا ألقى الامام عليه السلام بأنه إذا شهد أهل بلدٍ ما خيراً أنَّهُم رأوه فأقضىه ، لا يفهم العرف إلاّ البلد القريب ، الذي يمكن جعل الرؤية فيه رؤيةً في بلده بالحكومة ، وتوسيع دائرة الرؤية بالنسبة إليه بمناط اتحاد المكان من حيث وجود الهلال فوق الأفق ، وأنّ المانع من الرؤية شيء عارضٍ؛ كما أنه في البلدة الواحدة إذا اتسعت شرقاً وغرباً ، تحقّق الرؤية في نقطة منها كاف للحكم بالرؤية في حق الجميع .

وذلك لمناط وحدة المكان خارجاً عند العرف .

فالامام عليه السلام يريد أن يوسّع دائرة اتحاد المكان في الرؤية بنحو الحكومة والاعتبار التشريعي ، ولا يريد نقض قوله صلى الله عليه وآله وسلم : صُومُوا لرؤيتِهِ وَأَفْطِرُوا لرؤيتِهِ .

وهذا الاعتبار بالنسبة إلى البلاد القريبة التي يكون القمر فيها فوق الأفق ، له مجال صحيح عند العرف؛ وأمّا بالنسبة إلى البلاد البعيدة التي لم يكن القمر فيها فوق الأفق ، فهو بمنزلة هدم أساس الرؤية وإنكارها من رأس ، فلا يكاد يفهمه العرف .

مثلاً إذا قال الطبيب للمريض: اشرب دواءً فلانياً ولا تجاوز عنه، فهل يمكن له أن يقول ثانياً: اشرب لى دواء شئت وخذ من الصيدلى آية حبة تريد؟ فلا يستحسنه الذوق السليم.

فإذا كل ما أجاز الطبيب من دواء ظاهره الاطلاق ، يحمله العرف على الادوية

المتقاربة للدواء المعين مزاجاً وخاصيةً .

وكما إذا قال المولى لعبده : ائتني بماعون من ماء السكر، ثم قال له: لا بأس بأن تصبّ عليه شيئاً من الماء القراح .

فيفهم العبد بالذوق الوجداني أنّ ما يجوز له أن يصبّ عليه هو شيء قليل ممّا صدق عليه الماء القراح ، لا كلّ ما يصدق عليه شيء من الماء القراح ، وإن كان من الكثرة بمثابة لا يبقى معه مفهوم ماء السكر في الماعون .

و الاطلاقات الواردة في المقام من هذا القبيل؛ وتوسعة دائرة الامكنة التي يمكن أن تستفاد من الاءطلاق، هي إلى الامكنة التي يقبل العرف بالحكومة التشريعيّ صدق الرؤية فيها.

وهي الآفاق القريبة المتّحدة مع بلد الرؤية في كون القمر فوق الأفق، والمانع من الرؤية وجود جبل أو غيم أو ما شابههما؛ بعين ما يراه من اتّحاد البلدة الواحدة في نقاطها المختلفة، بتحقق رؤية في نقطة منها ووجود جبل أو غيم في سائر نقاطها.

وأما الآفاق البعيدة، فالحكومة فيها عند العرف بمنزلة إنكار أصل الرؤية وهدم أساسها.

فإذاً لا يكاد يفهم العرف من ألفاظ مصر، والبلد والبيّنة، وجميع أهل الصلاة، الواردة في الاطلاقات ، بلدة المدينة المنورة بالنسبة إلى خراسان ، أو حبشة بالنسبة إلى سمرقند ، البعيدة إحداها عن الأخرى بستّة أشهر أو سنة زماناً .

ولا يمكن حمل قوله : قيام البيّنة على أهل مصر، على قيام البيّنة من أهل مكّة على أهل بخارا ، أو أهل إسبانيا على أهل نيسابور مثلاً .

مع ما رأينا في عصرنا هذا في أزمنة قريبة من الحال، أنّ أخبار مدينة قمّ في الصيام والفطر، لاتصل إلى مدينة طهران إلّا بعد يوم أو يومين. وكذلك أخبار بغداد وسامراء لا تصل إلى النجف إلّا بعد يومين أو أيّام .

فكلامه عليه السلام بالنسبة إلى تلك الظروف ، مع المرتكز في أذهان المجتمع ، من دخالة الرؤية في دخول الشهر، لا يشمل إلّا البلاد القريبة التي تصل الاخبار إليها ، في أزمنة قريبة ، بعناية وجود الهلال في آفاقهم، وأنّ جميع هذه النواحي ناحية واحدة من هذه الجهة .

فسعة دائرة نطاق الاءطلاق لا يتجاوز عن هؤلاء. فهو عليه السلام كان بصدد بيان الحكم لهؤلاء؛ وبمقدّمات الحكمة يستفاد الاءطلاق لجميعهم، وهو المعبر عنه بالانصراف في هذا المقام .

والعجب من صاحب المستند رحمة الله عليه ، في مقام دفع الانصراف، اعترف بندرة ثبوت الهلال لاحد البلدين المتباعدين إذا انحصر الامر في الثبوت في الشهر الواحد، ولكّنه انكر الندرة في ما تصل الاخبار بعد الشهرين وأكثر.

وقال : ثبوت الرؤية بمصرَ في بغداد ، أو ببغداد لطوس أو للشام في إصفهان ؛ و نحو ذلك بعد شهرين أو أكثر ليس بنادر، لتردد القوافل العظيمة فيها كثيراً - انتهى .
وذلك، لأن ورود القوافل الكثيرة بعد شهرين، لا ينافي الندرة، لأن القوافل لا ترد إلى كل بلدة بلدة ولاً .

والامر لا ينحصر في البلاد التي تصل الاخبار إليها بعد شهرين أو أكثر ثانياً ، لأن الحكم باتّحاد الآفاق يوجب أن يكون جميع كرة الارض في الحكم مساوياً؛ فإذا ربّما تبعد بلدة عن بلدة بأكثر من سنة زماناً ولا تصل الاخبار إليها بتّناً، فكيف يمكن إنكار الندرة ؟

هذا مضافاً إلى أن نفس الندرة فقط ليست موجبةً للانصراف، بل بضميمة سائر القرائن المذكورة التي لا يمكن إنكارها؛

وعمدتها ارتكاز أذهان الناس بلزوم الرؤية، وعدم مساعدة تحكيم أدلة القضاء لجميع البلاد، والقرائن العقلية التي ذكرناها .

هذه جملة ما أردنا إيرادها في مقام المنع عن إمكان العمل بالاطلاقات .

و للمحقّق البصير والناقد الخبير، غنى وكفاية .

و أمّا الاستشهاد بما روى في عدّة روايات، في كفيّة صلاة عيدى الفطر و

الاضحى ، وما يقال فيها من التكبير من قوله عليه السلام في جملة تلك التكبيرات :

أَسْأَلُكَ بِحَقِّ هَذَا الْيَوْمِ ، الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ عِيداً .

حيث إنّ الظاهر، أنّ المشار إليه في قوله عليه السلام ، في هذا اليوم ، هو يوم معيّن خاصّ، الذي جعله الله تعالى عيداً للمسلمين ، لا أنّه كلّ يوم ينطبق عليه أنّه يوم فطر أو أضحى على اختلاف الامصار في رؤية الهلال باختلاف آفاقها ؛ مضافاً إلى أنّه تعالى جعل هذا اليوم عيداً للمسلمين كلّهم ، لا لخصوص أهل بلد تقام فيه صلاة العيد،

حتى ينتج على ضوءهما أنّ يوم العيد واحد لجميع أهل البقاع والامصار على اختلافهما في الآفاق والمطالع؛ فلا يجدى شيئاً في المقام. وذلك ، لما بيّنا أنّ لكل بقعة بقعة في العالم ، ليلة مخصوصة ونهاراً مخصوصاً.

فكلما يمكن أن تتصوّر في العالم آفاق مختلفة وبقاع متفاوتة، يمكن أن يتصوّر دوائر أنصاف نهر متفاوتة، فيمكن تصوّر ليل كثيرة وأيام كثيرة بعدد تلك أنصاف النهر. وذلك لأنّ الليل عبارة عن الظلّ المخروطيّ في الطرف المقابل لطلوع الشمس من الارض ، الحاصل من شعاع الشمس على سطح الارض. وهذا المخروط متحرّك دائماً لا يقف في لحظة أبداً .

فالليل يتحرّك دائماً في جميع الارض ، بحسب طول البلاد ، ولكل بقعة منها ليل خاصّ ، غير ما لبقعة أخرى من الليل .

ولا فرق في ما ذكرنا بين ما إذا فرضنا حركة الشمس حول الارض ؛ كما في فرضيّة بطلميوس ، وبين ما بيّن في محله اليوم من حركة الارض حول نفسها، من دليل فاندول (فوكو) ولزوم الحركة الشديدة بما يبلغ مليار كيلومتر في الثانية ، لو كانت الارض ثابتة ، والشمس متحرّكة.

بخلاف ما لو كانت الارض متحرّكة، فتلزم حركتها في كلّ ثانية خمسمائة متر. وهذه في النقاط الاستوائية التي تكون السرعة فيها أكثر .

وعلى كلا التقديرين لا بدّ من الالتزام بهذا المخروط في الفضاء حول الارض. أمّا على الفرضيّة القديمة فظاهر بأنّ الشمس لما كانت غير ثابتة في لحظة بل متحرّكة حول الارض دائماً ، فيتبع هذه الحركة يتحرّك الظلّ المخروطيّ حول الارض . وأمّا على فرضيّة المتأخّرين فلانّ الارض غير ثابتة في لحظة بل متحرّكة دائماً حول نفسها، والظلّ المخروطيّ ثابت والارض تدور حول نفسها في هذا الظلّ؛

فتختلف بسبب هذه الحركة البقاع التي صارت مواجهةً لضوء الشمس المسماة بالبقاع النهارية، فتتميّز عن البقاع التي صارت مواجهةً لخلاف ضوء الشمس المسماة بالبقاع الليلية.

فهذه البقاع تتبدّل دائماً ؛ ففي كلّ آن يكون لبقعة جديدة ليل جديد ونهار

جديد .

والنتيجة واحدة على كلا التقديرين وكلتا الفرضيتين بالنسبة إلى حدوث الظلّ المخروطيّ الموجد لليل، فالليلة في طهران، غير الليلة التي فيما قبلها وما بعدها من البلاد طولاً.

فإذاً لا بدّ إمّا أن نلتزم بأنّ ليلة العيد مثلاً مجموع تلك الظلمة في دور كامل أرضيّ، يبلغ أربعاً وعشرين ساعة، ولكلّ بقعة حدّ خاصّ وتعيّن مخصوص من تلك الظلمة؛

فليلة العيد في طهران، قدر خاصّ من جميع الليل الطويل، وكذا نهار العيد المتعقّب بالليل قدر خاصّ من مجموع نهار العيد البالغ أيضاً أربعاً وعشرين ساعة؛ وإمّا أن نلتزم بأنّ ليلة العيد ليست أمراً جزئياً ومصدّقاً خارجياً مشخّصاً، بل أمر كلّيّ ينطبق على مصاديق عديدة؛ ولكلّ بقعة يوجد فرد من هذا الكلّيّ بمجرد غروب الشمس فيها، إلى أن تطلع. كما أنّ النهار أمر كلّيّ يوجد لكلّ بقعة فرد منه بمجرد طلوع الشمس فيها، إلى أن تغرب.

فإذاً ليس العيد يوماً خاصّاً محدوداً بين النقطتين المشخّصتين؛ حتّى يمكن الاستشهاد بها في المقام؛ بل على ضوء هذا البيان، يوم طويل جزئيّ له تعيينات كثيرة؛ أو يوم قصير كلّيّ له أفراد عديدة حسب تعداد النواحي والاصقاع في جميع أقطار الارض. فعلى هذا يكون المراد من قوله عليه السلام: هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ عِيداً، هذا اليوم الطويل الذي لكلّ بلد سهم خاصّ منه، أو الكلّيّ الذي لكلّ بلد فرد خاصّ منه.

فكيف يمكن أن يستشهد به لتشخّص اليوم في جميع العالم الملازم للاتّحاد جميع الآفاق في ذلك؟

وعلى هذا البيان تبين أيضاً أنّ الكريمة الواردة في ليلة القدر وأنها خير من ألف شهر وأنّ فيها يفرق كلّ أمر حكيم وتكتب فيها البلايا والمنايا والارزاق، أيضاً كذلك.

فجميع الايام والليالي في السنة، كيوم عاشوراء وعيد الاضحى والنصف من رجب وشعبان وعيد الغدير: الثامن عشر من ذى الحجّة، ولياليها من هذا القبيل. فإذا ثبت أنّ الايام ولياليها جزئيات طويلة الامد، أو كليّيات منطبقة على مصاديقها الخاصّة المعينة، وأقدار خاصّة في الكثير كصاع من الصبرة؛ فأى مانع

من الالتزام بها في كل ناحية بحسبها على ميزان رؤية الهلال ؟ غاية الامر يصير امتداد دائرة هذا الليل والنهار أوسع، وأى ضير فيه ؟
ومما ذكرنا ظهر أنّ ذهاب المشهور إلى الحكم بلزوم اشتراك البلدان في الآفاق في رؤية الهلال، ليس إلاّ من جهة الموازين العلميّة والروايات الواردة في المقام الدالّة بالحكومة على دخول الشهر في كل بلدة بمجرد رؤية الهلال في بلدة، الكاشفة عن وجود الهلال في جميع هذه البلاد .
وأنّ لمطالع القمر في الآفاق المختلفة دخلاً في مسألة الحكم بدخول الشهر، بعين مدخليّة مطالع الشمس في طلوعها بما له من الاحكام.
فليس هذا مجرد قياس هذه المسألة بتلك، بل لانّ لكل واحد منهما حكماً مستقلاً مشابهاً للآخر .

هذا آخر ما جرى على قلمي في هذا المقام ؛
وما كنت نويت في ابتداء البحث أن أطيل الكلام على هذا النهج ، ولكن في الاتناء قضى الله ما قضى على هذا الأسلوب البديع .
وكان تبديل فتياك في هذه المسألة هو الباعث لهذه الاطالة ، حتّى يتّضح جوانب المسألة ويتبيّن المرام من جميع الجهات .
وما أردت إلاّ ابتغاء وجه الربّ الكريم .
فإن وقعت مورد القبول فهو، وإلاّ فالرجاء الواثق أن تتفضّل علىّ بالجواب ، ولك مزيد الشكر والامتنان .
وغير خفيّ أنّ هذه وما شابهها من الرسائل التي كتبتها من العلوم التي دخلتها، قطرة من فيضان بحرك، ورشحة من سحاب علمك، وبضاعتك التي ردت إليك، صدرت فورديت، منك وإليك.

وله الحمد في الأولى والآخرة، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.
رَبَّنَا عَلَيكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَآغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.
ربّنا لا تجعل الدنيا أكبر همّنا ولا مبلغ علمنا، لئلاّ نقرأ في صحيفتنا يوم القيامة:
أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا .
ربّنا أدخلنا في كلّ خير أدخلت فيه محمّداً وآل محمّد، وأخرجنا من كلّ سوءٍ أخرجت منه محمّداً وآل محمّد، صلواتك عليه وعليهم أجمعين.

وفي الختام نشكر مساعيكم الجميلة في إحياء التراث الاسلاميّ وهمل أثقال
الزعامة للأمة المحمّديّة، جزاكم الله خير جزاء المحسنين .

فَقَمْتَ مَقَاماً حُطَّ قَدْرُكَ دُونَهُ
وَرَمْتَ مَرَاماً دُونَهُ كَمْ تَطَاوَلَتْ
أَتَيْتَ بِيُوتاً لَمْ تَنْلِ مِنْ ظُهُورِهَا
عَلَى قَدَمٍ عَنْ حَظِّهَا مَا تَحَطَّتِ
بِأَعْنَاقِهَا قَوْمٌ إِلَيْهِ فَجُذَّتِ
وَأَبْوَابُهَا عَنْ قَرَعِ مِثْلِكَ سُدَّتِ

نسأل الله تعالى أن يُديم أظلالكم السامية، وأن يجعل أيّامكم خيراً من الماضية
وأن يوفّقكم وإيانا لما يحبّ ويرضى. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
خُتِمَتْ هذه الرسالة، بحمد الله ومُنَّه، في الساعة الخامسة من الليل، ليلة شهادة
مولانا وإمامنا، محيي مذهب الاماميّة، حامل لواء الولاية المحمّديّة : جعفر بن محمّد
الصادق عليه السلام؛ في سنة ألف وثلثمائة وستّ وتسعين بعد الهجرة النبويّة، على
هاجرها سلام الله الملك العلام. وأنا الراجي عفو ربّه: محمّد الحسين بن محمّد الصادق
الحسينيّ الطهرانيّ، ببلدة طهران .

جواب العلامة الخوئيّ عن الموسوعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة ما تفضّل به سيّدنا العلامة الخوئيّ

مدّ ظلّه السامى جواباً عن الرسالة التي أرسلتها إلى حضرته دامت بركاته
نقلته هاهنا ليكون تبصرة لى وتذكراً لغيرى وله الحمد فى الأولى
و الآخرة، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين
و إليك نصّ عبارته دام ظلّه :

بسم الله الرحمن الرحيم : إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي
كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ؛ صدق الله العليّ العظيم .

بعد السلام والتحيّة ، وصلتنا موسوعتك الرائعة، الناتجة عن قريحة نجلاء، و
جهود ثمينّة؛ فشكرنا سعيك، وسبرناها عابرين على ما أبديت من النقود على المختار، وما
أسديت للمشهور من وجوه واستظهار .

فوجدنا أنّ المراد من قولنا، كأنّه لم يتّضح ممّا حرّرنا فى الرسالة حتّى حُمّل على
ما لا ينبغى .

و كان التفصيل المبيد للريب يتطلّب فراغاً واسعاً من الوقت ، لا تساعده واجباتنا
المحيطة بنا الآن ؛ فاخترنا وجيزاً من الوصف لتوضيح ما اخترناه بما يسع المجال ، أداءً
لما رغبتم إليه فى خاتمة المقال ، عسى أن يتّضح به المراد ويندفع ما زعمت عليه من
وجوه الايراد .

فليُعلم أنّ قولنا : بداية الشهر، ببداية خروج القمر عن المحاق، لم نقصد منه أنّ تلك
اللحظة مهما كانت فهى بداية حساب الايام أو مدار نصّ الفروض والاحكام، كى يرد
عليه ما توهم .

وإمّا أردنا بذلك دفع ما توهم أنّ بدوّ الهلال كبزوغ الشمس للنهار ، ظاهرة

أفقية لسكان الارض؛ فيهلّ الهلال في أفق لأناس ليلة ثمّ في آخر الآخرين ليلة أخرى ، كما تشرق الشمس في أفق ساعة لقوم ثمّ لآخرين ساعة أخرى، وهكذا. فدفننا الوهم بأنّ بداية النهار غير بداية الشهر.

إذ الطلوع ظاهرة أفقية تحدث من حركة الارض الوضعية، فتجدد لها آفاق تجاه الشمس، فيتعدّد لا محالة نهار لكلّ أفق، فلا يكون نهار قوم نهاراً لمن لم يخرج بعد من ظلام الليل؛ وليس هكذا الهلال .

فإنّه حادث سماويّ، يحدث من ابتعاد القمر عن تحت الشعاع عدّة درجات بالقياس إلى سكان الارض، يبدو لهم منه قوس الهلال.

حتّى ولو قدر أن لم تكن الارض بأفاقها ، وكان الناظرون في الفضاء كما هم على الارض ، يحجبهم كوكب عن الشمس فيبدو عليهم الليل؛ يرون الهلال .

ولذا ترى في واقعنا الذي نعيش فيه، لو رئى الهلال في أفق من الارض ، كإسبانيا على ما مثلت ولم ير في طهران، لا يصحّ أن يقال: صار القمر هلالاً في إسبانيا، ولم يصر بعد هلالاً في طهران؛ حين يصحّ أن يقال: صار الوقت نهاراً هنا ولم يصر بعد نهاراً هناك ؛

وذلك لارتباط النهار بهما، وعدم ارتباط الهلال بأى منهما إلاّ في الرؤية الهلالية .

فالقمر حينئذٍ هلال لاسبانيا ولطهران ولاى أفق خيّم عليه ليلة الرؤية.

هذا ما أردنا من حديث بداية الخروج لبداية الشهر.

أمّا بداية الحساب فلا بدّ أن تكون من أولّ الليل ليلة الرؤية، مهما تحقّق الخروج، حتّى يعلم بوجوده في السماء بالرؤية التي هي الطريق العامّ الوحيد في سهولة التناول لكلّ أحد .

ولا تكون غالباً إلاّ في أولّ الليل، أو قريباً منه. فيتّخذونه بداية لاوقات شهرهم .

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ.)

فمواقيت الناس من الشهر تبدأ عندهم من أولّ ليل يرى فيه الهلال.

والشارع قرّرهم عليه في أحكامه أيضاً؛ يشهد له قول الصادق عليه السلام في

صحيح حماد: (إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَالَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلِ الْمَاضِيَةِ، وَإِذَا رَأَوْا بَعْدَ الزَّوَالِ

فَهُوَ لِلَّيْلِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَنَحْوَهُ غَيْرُهُ) ؛ حيث أضاف الهلال إلى الليل، وإن اتفقت الرؤية

نادرةً في اليوم .

فنحن أيضاً لا نعدو عن ذلك، ولا نختلف مع المشهور أو معك فيه؛ و الوجه ما مرَّ آنفاً .

فسقط جملة من النقود التي بينتها على توهم الخلاف وجعلتها لازم المختار .

وأما النقد بأن لو كان ملاك البداية ما ذكر فلا بد أن يعم جميع الآفاق ،

ولا يختصّ بالفوق من الارض ولا مزية توجب هذا الاختصاص، على طول مقال لك في

صحيفة ٤١ في ذلك؛ فيدفعه أن المزية هي ما قررنا من أخذ البداية من الليل ليل الرؤية .

و الليل الذي رءى فيه إنما هو الظلّ الواحد للنصف الجانبيّ المعاكس لواجهة

الشمس، كما أنت خبير به؛ وهذا ليس لجميع الآفاق بل للنصف الفوق، والنصف الآخر

نهار في أوقاته غالباً، أعنى غير القطبيّة، والنهار دائماً تبع ليله السابق في العدّ، فلا يكون

بحساب هذا الليل بل بحساب الشهر الماضي، فإذا وصل الظلّ إليه في دوره لتلك

الآفاق عدّت فيها بالاوليّة.

وإن شئت قلت: إن ليلة الرؤية ليلة واحدة بأربع وعشرين ساعة يتبعها نهار

واحد بأربع وعشرين ساعة، يعدّان أول الشهر، ثم يتبعهما ليال وأيام كذلك حتى يتمّ

ثلاثين أو تسعة وعشرين فيكمل شهر واحد، ويتبعه شهور كذلك حتى يتمّ اثنا عشر شهراً

كما في كتاب الله تعالى؛ وأما على المشهور الذي أيّده فكاد أن يتمّ أربعة وعشرين

شهراً على أقلّ تقدير، ولا ينبئك مثل خبير.

وأما ما سلكت من الطريق إلى المشهور، موجّهاً به دعواهم من اعتبار الرؤية

في النصوص جزءاً للموضوع على نحو الصفتيّة - حذو تعبيرك - تريد به اختصاص الموضوع

بما يكون في أفق كلّ مكلف لنفسه، حسب موضوعيّة رؤيته؛ غاية الامر وسّع الموضوع

بدليل كفاية رؤية بلد آخر إلى الآفاق القريبة بدعوى الحكومة، فمن جهة موضوعيّة

الرؤية لا يتعدّى إلى الآفاق البعيدة، وبذلك حاولت منع الاءطلاق الذي تمسكنا به دليلاً

ثانياً للمختار، بعد أن اعترفت بعدم قصور إطلاق المقام عن سائر الاطلاقات؛ فكلتا الدعويين

بمغزل عن التحقيق .

أما الأولى وهي جزئيّة الرؤية للموضوع، يدفعها ظهور أخذها طريقاً إلى ما هو

تمام الموضوع أعنى دخول الشهر؛ فإنّه الذي يستفاد من الكتاب العزيز وجوب الصوم به

حيث قال: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ - إلى قوله: شَهْرُ رَمَضَانَ؛ وكذلك من السنّة.

وكان الامر بالصوم للرؤية لاجل لزوم إحرازه لخصوص شهر الصيام، وعدم

الاكتفاء بالامثال الظنّيّ أو الاحتماليّ؛ كما يشهد للاولّ ذيل صحيحتي ابن مسلم و الحزّاز وموثّق ابن عمّار، وللثاني رواية القاسانيّ .

ويشهد لطريقيّة الرؤية أيضاً أمور:

الاول: اعتبار البيّنة مقامها، فلو كانت جزءاً بنحو الصفتيّة لما استقام قيام البيّنة مقامها.

الثاني : عدّ الثلاثين إذا لم تتيسّر الرؤية والبيّنة، حيث إنّه يوجب العلم بخروج السابق ودخول اللاحق.

الثالث : وجوب قضاء صوم يوم الشكّ الذي أفطر لعدم طريق إلى ثبوته، فتبيّن بعد ذلك بالبيّنة أو بالرؤية ليلة التاسع والعشرين من صومه وجود الشهر في يوم إبطاره، ففات عنه الواجب الواقعيّ؛ وهذا ثابت بالنصّ والفتوى ولا خلاف فينا.

الرابع: إجزاء صومه إذا صامه بيّنة شعبان أو صوم آخر كان عليه فتبيّن بعد أنّه من رمضان، معللاً في النصوص بأنّه يَوْمٌ وَفَّقَ لَهُ [٩٦]؛ ولا يخفى أنّ الإجزاء فرع ثبوت التكليف.

وبالجمله لامساع للقول بأصل الجزئيّة فضلاً عن الصفتيّة.

وإنّما أخذت طريقاً لآنها أتمّ وأسهل وأعمّ وصولاً لكلّ أحد، إلى إحراز الهلال المولّد للشهر الذي هو تمام الموضوع.

نعم، لا بدّ أن يكون وجود الهلال على نحو يمكن رؤيته بطريق عاديّ، فلا تكفي الرؤية بالعين الحادة جداً أو بعين مسلّحة بالمكبرّ أو العلم بوجوده بالمحاسبات الرصدية على دون تلك المرتبة.

لاستفادة تلك الصفة له من النصوص المعتبرة الناطقة بأن لو رآه واحد لرآه خمسون أو لرآه مائة أو لرآه ألف ؛ تعبيراً عن حدّ ما ينبغي من صفة وجوده.

فهذا أيضاً ممّا لا خلاف بيننا فيه، فإن كان المراد من الجزئيّة هذا التقييد، فحريّ بالتأييد؛ ولكنّه خلاف ظاهر المقال .

وعليه فيكفي لثبوت الموضوع رؤية ما ، إمّا من نفس المكلف أو بالبيّنة ولو من

بعيد .

وأما الدعوى الثانية ، وهي دعوى انصراف الإطلاقات المدّعاة لنا، بتكلف أنّ

ارتكاز لزوم رؤية المكلف المستفاد من قوله : صُمْ لِلرُّؤْيَةِ ، توجب قصر اعتبار البيّنة

الحاكية عن بلد آخر أو مصر ما في رؤيته بأفق قريب للأفق الذى لم يُرَ فيه، حيث اعتبرته بعناية الحكومة، فمفادها التَّعبُد بثبوت الهلال فيه ولكن لم يُرَ لمانع كما يتَّفَق في الأفق الواحد أيضاً أن يُرى في موضع ولا يُرى في موضع آخر منه لمانع من جدار أو جبل - إلى آخر ما أفدت؛ فيردها:

أولاً: لَن هذه عدول عن الموضوعية إلى طريقيّة الرؤية، بدعوى حكومة البيّنة بوجود المرئى في الأفق، أى أفق المكلف، وإن لم يره كما في النظر.

وثانياً: لَن الارتكاز الذى استفيد من دليل لزوم الرؤية إنّما هو على الطريقيّة كما بيّنا، وكونها موضوعاً إنّما كان بدعوى منك فقط، فأخذها في المدعى لاثبات الانصراف بها مصادرة بيّنة في منع أخبار البيّنة.

فلا مناص عن القول بكفاية ثبوت الهلال في أفق ما، الذى هو ملاك وجود الشهر و دخوله بيّنة لى أفق كان؛ حسب تلك الاءطلاقات عند جماعة، بل المعترف بها عندك، لولا الشبهة التى ذكرت.

وأما النقد في استشهادنا الثالث بجمل الذكر والآية في معنى يوم العيد و ليلة القدر، بترديدك في مفهومهما بذاك التفصيل والتطويل؛ فلا بدّ أن يعدّ تغافلاً منك، وإلّا فلا ريب في لَن ليلة القدر التى يستفاد من الكتاب والسنة لَن فيها تقدير حوادث السنة، ليست إلاّ ليلة واحدة شخصيّة، لا الليل الكلىّ القابل للصدق على الكثير ولا نفس جزئيات ذاك الكثير حسب كل أفق وصقع، بل هى الواحدة المحدودة بتمام دور الارض، بظللها الليليّ كما قدّمنا؛ وكذا يوم العيد لجميع المسلمين المشار إليه بلفظ (هذا) المفيد للجزئية الشخصية المضافة لجميع المسلمين، لا يلائم إلاّ ذاك النهار الواحد المحدود بتمام دوره النهارىّ كما مرّ غير بعيد، فلا حاجة لان نعيد؛ كما لا نطيل البحث عليك بمزيد، لائك بحمد الله تعالى في غنى عن لزوم التطويل، و نبدى إليك المعذرة بهذا القليل، ونرجو لك التوفيق والسداد، ونيل مناهج الامانى والرشاد .

فما ذكرنا في هذا الوجيز من بيان ملاك الشهر، ومن ملاك احتسابه، وشطراً من طرق السلوك إلى المدعى؛ يمكن أن يكون حاسماً لمجذور الخلاف.

إذ كان كثير من نقود الموسوعة لا أساس له ولا مساس بما اخترناه، وجملة منها لاتنافية، والبقية كانت دعوى منك بلا دليل، أو الدليل بإثبات خلافها كفيل.

ولو كان المجال واسعاً لاشرنا إلى آحادها، ولكنّ الحال كما أسلفنا لك في صدر المقال ونرجو من ودك الجميل الغالى أن لاتنسانا في غرر دعواتك العوالى، أطراف النهار

وآناء اللليالى؛ كما لا ننساك فى غيابك ولقياك. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
انتهى ما أفاده مدّ ظلّه .

الموسوعة الثانية حَوْلَ رؤيةِ الهِلالِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

هذه صورة ما كتبتُ إلى حضرة سيّدنا

الأستاذ العلامة الخوئیّ آدام الله أيّام إفاضاته جواباً

عن جوابه ، ودفاعاً عن صحّة موسوعتنا المرسلّة إلى جنابه

نقلته هاهنا ؛ ليكون مبصّراً ومذكّراً لإخواني

المشتغلين ، كي ينظروا فيه بعين الاعتبار حنيفين إلى العدل

والإنصاف ، حائدين عن الجور والاعتساف

و لله الحمدُ في كلّ حالٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم أجمعين
السلام عليك يا أمير المؤمنين ، أشهد أنك الصراط الواضح و النجم اللائح والإمام الناصح
والزناد القادح ورحمة الله وبركاته

الصبرُ إلاّ في فراقك يجمُلُ
إن ترم قلبى تصم نفسك إنّه
والله لا أسلوك حتّى أنطوى
يا راكباً تهوى به شدّيّة
هوْجاءَ تَفْطَعُ جَوْزَ تِيّارِ الفِلا
عُجْ بالعرى على ضريح حوله
وقل السّلام عليك يا مولى الورى
وَ خِلافةَ ما إن لها لو لم تكن
يا أيّها النّبأ العَظِيمُ فمُهتَدٍ
يا وارث التّوراةِ والأنجيلِ و
لؤلؤك ما خُلقَ الزّمانُ ولادجى
إن كان دينُ مُحَمَّدٍ فيه الهدى
صَلّى عَلَيْكَ اللهُ مِنْ مُتَسَرِّبِلِ

والصَّعبُ إلاّ عن مَلالِكِ يسهلُ
لَكَ مَوْطنٌ تَأوى إِلَيْهِ وَمَنْزِلُ
تَحْتِ التُّرابِ وَيَحْتَوِينِي الجَنْدَلُ
حَرْفٌ كما تهوى حِصاةً مِنْ عِلْ
حتّى تُبوصَ على يَدَيْها الارْجُلُ
نادِ لِامْلاكِ السّماءِ وَ مَحْفِلُ
نِصَّابِهِ نَطَقَ الكِتابَ المَنْزِلُ
مَنْصُوصَةً عَن جِيدِ مَجْدِكَ مَعْدِلُ
فِي حُبِّهِ وَ غِوَاةَ قَوْمِ جُهْلُ
القُرآنِ وَالْحِكْمِ التّى لا تُعْقِلُ
غَيْباً ابْتِلاجَ الفَجْرِ لَيْلِ اللَّيْلِ
حَقّاً فَحُبُّكَ بائِبُهُ وَالْمَدْخَلُ
قَمُصاً بِهِنَّ سِواكَ لا يَتَسَرِّبِلُ

سلام على السيّد المعظّم والسند المفخّم، سيّد القوم الكرام وسند الطائفة الفخام، أستاذنا
المكرم سيّد الفقهاء والمجتهدين، الآية العظمى الحاج السيّد أبو القاسم الخوئي أدام الله

أيام بركاته بحق محمد وآله .

أَمْ فِي رَبِّي تُجَدِّ أَرَى مِصْبَاحًا
 لَيْلًا فَصَيَّرَتِ الْمَسَاءَ صَبَاحًا
 إِنَّ جُبْتَ حَزْنًا أَوْ طَوَيْتَ بَطَاحًا
 وَأَدُّ هُنَاكَ عَهْدُهُ فَيَّاحًا
 غَادَرْتُهُ لِحَنَابِكُمْ مُلْتَاخًا
 لَا سِيرَ إِلْفٍ لَا يُرِيدُ سَرَاخًا
 فِي طَيِّ صَافِيَةِ الرِّيَّاحِ رَوَاحًا
 طَمَعُ فَيَنْعَمَ بِالْهُ اسْتِرَوَاحًا
 كَانَتْ لِيَالِينَا بِهِمْ أَفْرَاحًا
 سَكَنِي وَوَرَدِي الْمَاءَ فِيهِمْ بَاحًا
 أَيَّامَ كُنْتُ مِنَ اللَّغُوبِ مُرَاحًا
 بَيْنَتِ الْحَرَامَ مُلَبِّيًا سَيَّاحًا
 إِلَّا وَأَهْدَتْ مِنْكُمْ أَرْوَاحًا

أَوْ مِيزُ بَرْقٍ بِالْأَبِيرِ لَاحًا
 أَمْ تِلْكَ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ أَسْفَرَتْ
 يَا رَاكِبَ الْوَجْنَاءِ وَقَيْتَ الرَّدَى
 وَسَلَكْتَ نَعْمَانَ الْأَرَاكِ فَعُجَّ إِلَى
 وَأَقْرَ السَّلَامَ أَهْيَلُهُ عَنِّي وَقَلَّ
 يَا سَاكِنِي تُجَدِّ أَمَا مِنْ رَحْمَةٍ
 هَلَا بَعَثْتُمْ لِلْمَشُوقِ تَحِيَّةً
 يَا أَهْلَ وَدَى هَلْ لِرَاجِي وَصَلِّكُمْ
 سَعِيًّا لَأَيَّامٍ مَضَّتْ مَعَ جِيرَةٍ
 حَيْثُ الْحِمَى وَطَنِي وَسُكَّانَ الْعَضَا
 وَأَهَا عَلَى ذَاكَ الزَّمَانِ وَطَبِيهِ
 قَسَمًا بِمَكَّةَ وَالْمَقَامِ وَمَنْ أَتَى آلَ
 مَا رَنَحَتْ رِيحُ الصَّبَا شِيخَ الرَّبِّي

و بعد التحية والسلام والاء خلاص والاء اكرام، بُشِّرْتُ بِمَجِيءِ كِتَابِكَ الْكَرِيمِ،
 جَوَابًا عَنِ الرَّسَالَةِ الَّتِي أَرْسَلْتَهَا إِلَيْكَ حَوْلَ مَسْأَلَةِ لُزُومِ اشْتِرَاكِ الْبُلْدَانِ فِي الْآفَاقِ فِي رُؤْيَةِ
 الْهَلَالِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِحْكَامِ الْمُرْتَبِئَةِ عَلَى دُخُولِ الشَّهْرِ.

وَاسْتَقْبَلْتُهُ مِنْ حَيْنٍ، وَاسْتَلَمْتُهُ بِهَجَاءٍ فَرِحًا، وَزَادَ لِي فَخْرًا وَشَرَفًا لَمَّا فَضَّلْتَنِي
 بِالْجَوَابِ، اِهْتِمَامًا بِالسُّنَّةِ الرَّائِجَةِ بَيْنَ الْإِعْلَامِ، لِبَقَاءِ الْعِلْمِ وَحِفْظِهِ مِنَ الْجُمُودِ وَالرُّكُودِ وَ
 الْإِنْدِرَاسِ . فَطَالَعْتُهُ مَرَارًا؛

وَشَكَرْتُ اللَّهَ عَلَى هَذِهِ الْمَوْهَبَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي مَنَحَهَا أُسْتَاذَنَا الْإِفْخَمَ، حَيْثُ وَفَّقَهُ
 مَعَ الْهَرَمِ وَكَثْرَةِ الْمَشَاغِلِ وَالشَّوَاغِلِ، مِنَ الْإِسْئَلَةِ وَالِاسْتِفْتَاءَاتِ مِنْ كُلِّ صَوْبٍ وَتَوَارِدِ
 الْهَمُومِ وَالْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ مِنْ كُلِّ فَجٍّ؛ لِلنَّظَرِ فِي هَذِهِ الْمَجْمُوعَةِ، وَإِيرَادِ بَيَانِ دَفْعًا لِلنَّقُودِ
 الْمَذْكُورَةِ فِيهَا عَلَى عَدَمِ لُزُومِ الْإِتِّحَادِ فِي الْآفَاقِ وَكِفَايَةِ رُؤْيَةِ مَا وَلَوْ مِنْ بَعِيدٍ فِي تَحْقِيقِ

دخول الشهر الجديد .

فجزاك الله تعالى عن العلم وأهله خير الجزاء، وأبقاك للعلم وأهله خير البقاء. هذا، ولكن لما كانت هذه الاجوبة غير ناهضة لدفع النقود المذكورة بوجه من الوجوه، ولم يكن حالك بما يترأى من ظاهر الامر مساعداً ومجالك واسعاً عندما تشرفت بلقائك للبحث مشافهةً،

وبما قيل من أن حياة العلم بنتُ البحث؛

صلّيت واستخرت الله تعالى ، واستجزت من سماحتك أن أكتب جواباً عن كتابك المرسل، عسى أن يقع مورد القبول .

وبتبديل فتياك في هذه المسألة، يرتفع الخلاف وتنتهى المعارك والضوضاء ، ويستريح الناس من الشبهة في أعمال الايام والليالى من شهر رمضان القريب جداً، و مناسك عيد الفطر القادم. والله يعلم وضميرك يشهد بأنه لم يكن الداعى إلى هذه الأطروحة إلا الوصول إلى متن الواقع.

وإنما التوفيق بالله؛ منه المبدأ وإليه المعاد.

فأقول مستعيناً به: بسم الله الرحمن الرحيم. شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ؛ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ' وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ .
وقبل الخوض في البحث لابد من تقديم مقدّمات ثلاثة :

الأولى: إذا واجه ناظر إلى الكرة المستضيء نصفها بإشراق مبدأ مضيء، يرى تمام النصف المستضيء فيما إذا خرج شعاع نور عينه إلى مركز الدائرة المستضيئة؛ وأما إذا لم يصل هذا الشعاع إلى مركز، فلا يرى تمام النصف؛ بل بحسب تفاوت اختلاف درجات مركز الدائرة المستضيئة مع النقاط وصول شعاع نور عينه الممتد إلى الكرة، يتفاوت مقدار رؤية الكرة.

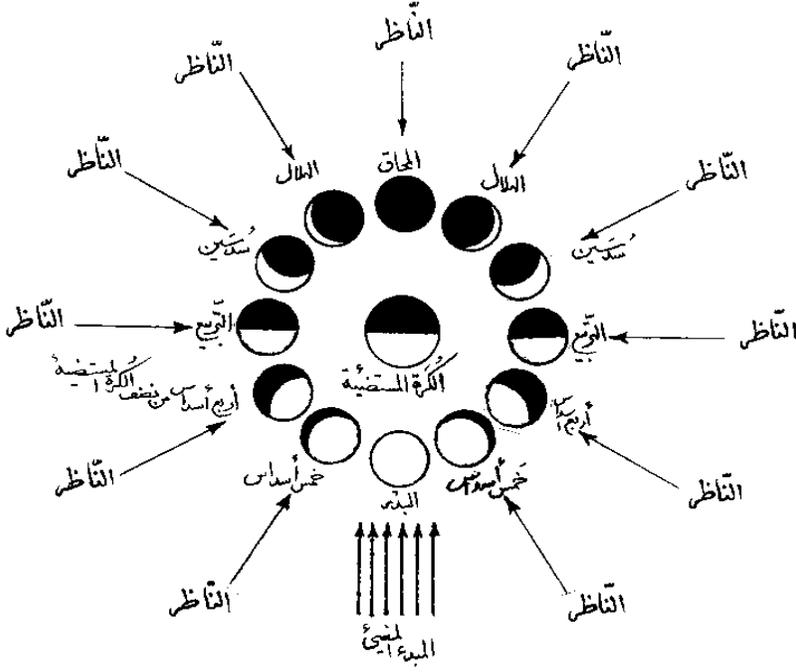
فقد يرى ثلثي النصف المستضيء، وقد يرى نصفه وقد يرى ثلثه وربعه إلى أن يراه

بشكل الهلال .

نصّ على ذلك علماء علم المناظر والمرايا من المتقدمين والمتأخرين.

وحاسبوا مقدار المرئى من النصف المُستضيء بحسب جميع تقادير زواياه

المفروضة من وصول الأشعة إلى عين الناظر، وأثبتوها في مسطوراتهم^١.



المقدّمة الثانية: القمر إذا خرج عن تحت الشعاع لا يمكن رؤيته إلا بعد غروب الشمس؛ نصّ علي ذلك جميع علماء الفلك. وذلك، لأنّ الأشعة القاهرة الشمسيّة تمنعنا من الاءبصار والرؤية. فإذا كلّما رئي الهلال في يوم بعد المحاق فهو دليل على خروج القمر عن تحت

١- ومن أحسن الكتب المطبوعة من المتقدّمين في علم المناظر، كتاب «تنقيح المناظر لذوى الابصار والبصائر»، وهو مجلّدان ضخمان، نقّحه كمال الدين أبو الحسن الفارسيّ من كتاب ابن الهيثم وطبع في حيدرآباد (سنة ١٣٤٧ و ٤٨ هـ). وهذا الكتاب من أصول علم المناظر والمرابا عند علماء الغرب؛ وقد استنتجوا منه كثيراً من أبحاثهم وبنوا عليه كثيراً من مخترعاتهم.

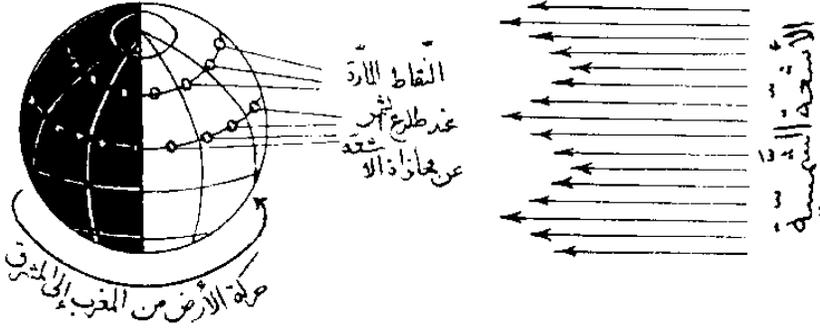
الشعاع في الليلة الغابرة ؛ سواء كانت الرؤية قبل الزوال أو بعده .
 المقدمة الثالثة: إن الارض تدور في الفضاء حول نفسها بحركتها الوضعية دوراً
 كاملاً في كل يوم وليلة ما يقرب أربعاً وعشرين ساعةً .
 وهذه الحركة يتحقق الليل والنهار، وتتعيّن مقاديرهما، وينطبق ترسيم امتداد
 الزمان على جميع النقاط المفروضة من الارض . وبهذا يتحقق أولاً: يتحقق الزوال والطلوع
 والغروب في كل نقطة .

وثانياً: يكون الغروب في كل آن من الآنات، في نقطة ما، ويكون الطلوع في نقطة
 ما، ويكون الزوال في نقطة ما .

وذلك لان الشمس بسبب حركة الارض تختفي في كل آن تحت أفق من الآفاق .
 ففي كل لحظة، يكون الغروب في ناحية؛ ويكون بعد الغروب بدقيقة في الناحية
 الشرقية المجاورة للأولى بفاصل دقيقة. ويكون بعد الغروب بدقيقتين في الناحية الشرقية
 المجاورة للأولى بفاصل دقيقتين. وهكذا إلى ساعة بعد الغروب في الناحية المجاورة
 بفاصل ساعة. ويكون وقت العشاء في كل آن في ناحية؛ ويكون وقت طلوع الفجر في
 ناحية؛ وهكذا وقت طلوع الشمس والزوال والعصر .

فلا تمر لحظة من الارض إلا ويتحقق فيها جميع الساعات الليلية والنهارية
 بجميع ما فيها من الآنات واللحظات .
 وبهذا الترسيم الواقعي في كل آن من الآنات تتحقق لطيفة، وهي تحقق صلاة
 الفجر في كل آن في ناحية ما وصلاة الظهر في ناحية وصلاة العصر في ناحية، و
 هكذا.

ففي كل آن تتحقق الصلوات الخمس ورواتبها في الارض، يصلّي ساكنها
 جميعاً بالعموم الشمولي في كل آن من الآنات جميع الصلوات
 فلا يمر آن ولحظة من الارض إلا وتتحقق الصلاة لى صلاة في ناحية.
 مثلاً في آن وقت غروب طهران يصلّي ساكنوها صلاة المغرب. وفي هذا الآن
 يصلّي من كان في البلاد الشرقية من طهران على قدر ساعة ونصف ساعة صلاة العشاء.
 ويصلّي من كان بعيداً عنه بفاصل عشر ساعات مثلاً صلاة الصبح.
 فالارض في جميع اللحظات والآنات مشغولة بجميع أنحاء صلوات ساكنيها و
 بجميع أنحاء أذكارهم وتسبيحاتهم الليلية والنهارية. يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ .



وثالثاً: بمجرد خروج القمر عن تحت الشعاع يرى في ناحية من النواحي .
وذلك، لأننا ذكرنا أنّ في كلّ آن، يكون وقت الغروب في ناحية؛ فإذا خرج
القمر عن تحت الشعاع في لى آن من الآنات، يكون وقت الغروب في ناحية ويراه أهل
هذه الناحية.

فما ربّما يقال مثلاً: رُئى الهلال بعد الخروج بثلاث ساعات، إنّما هو في ناحية
يكون غروبها من الناحية المحاذة لخروج القمر بثلاث ساعات ؛ لا أنّه لا بدّ وأن رُئى بعد
ثلاث ساعات في جميع النقاط.

ورابعاً: لا يمكن تحقّق رؤية الهلال في ليلة واحدة لجميع بقاع الارض.
وذلك، لأنّ القمر إذا خرج عن تحت الشعاع رُئى في الآفاق المشتركة؛ وهى
الآفاق التى تشترك في رؤيته حين اشتهر فوق الأفق، ولم يغرب بعد.
و أمّا الآفاق البعيدة فلا يكادون يرونه، لاختفائه بعد نصف ساعة تحت الأفق ؛ بل
يرونه في الليلة القادمة.

ولا يمكن أزيد من ليلتين. وذلك لأنّ الارض تتحرك حول نفسها دوراً كاملاً في
أربع وعشرين ساعة، فبمخروج القمر عن تحت الشعاع يراه أهل الارض جميعاً في طول
أربع وعشرين ساعة؛ وهذا يطول في ليلتين لا أكثر.

فما ربّما يقال من أنّه يمكن أن يكون أوّل الشهر المتحقّق برؤية الهلال في
جميع النواحي في ليلة واحدة، كلام خال عن السداد.

كما أنّ ما قيل من تحقّق الشهر بتحقّق ليلتين على أقلّ تقدير، لم يفهم له معنى محصّل.

وبعد هذه المقدمات نقول : إنَّ إهلال الهلال كبزوغ الشمس ظاهرة أفقيّة لسكّان الارض بلا فرق بينهما أصلاً.

و ما أفدت من الفرق بينهما بأنّ بداية النهار غير بداية الشهر، إذ الطلوع ظاهرة أفقيّة تتجدّد للأفاق الواجّهة للشمس، بخلاف إهلال الهلال فإنّه حادث سماوى يحدث من ابتعاد القمر عن تحت الشعاع، حتّى ولو قدر أنّ لم تكن الارض بأفاقها وكان الناظرون في الفضاء كما هم على الارض يجربهم كوكب عن الشمس فيبدو عليهم الليل يرون الهلال؛

ثمّ ما أفدت من الفرق بين بداية الشهر وبداية الحساب، بأنّ الأوّل يتحقّق بخروج القمر عن تحت الشعاع وبأنّ الثاني يتحقّق من أوّل ليلة الرؤية مهما تحقّق الخروج؛ فيرد عليه ؛

وَلَا: لَنْ ما أفدت من الاختلاف بين مبدأ تحقّق الشهر وبين مبدأ الحساب، هو خلاف ظاهر تحرير الكلام في رسالة المنهاج .

وسنبيّن أنّ النقود الواردة في موسوعتنا كما أنّها واردة على نفس تحقّق الخروج، واردة على مبدأ تحقّق الحساب، بلا فرق بينهما.

وثانياً: أنّ إهلال الهلال له معنى، وصيرورة القمر هلالاً لها معنى آخر.

وذلك لانّ الإهلال بمعنى الظهور والاشتهار. فالقمر بمجرد خروجه عن تحت الشعاع يصير هلالاً بالنسبة إلى الامتدادات الارضيّة؛ وأمّا الإهلال فلا يكون إلاّ بعد الرؤية، فيختلف بالنسبة إلى بقاع الارض؛ فيقال: أهلّ الهلال لأفق من الارض كإسبانيا ولم يهلّ لأفق آخر كطهران.

وما ورد في الروايات ممّا هو دخيل في تحقّق الشهر هو الإهلال؛ كما أنّ ما هو دخيل في تحقّقه حسب ما هو المتعارف بين الملل والاقوام كذلك، لا نفس الخروج عن تحت الشعاع؛ فأين هذا من ذلك .

وثالثاً: أنّ نفس تحقّق الهلال بابتعاد القمر عن تحت الشعاع عدّة درجات، إنّما هي بالنسبة إلى خصوص الارض وسكّانها وكلّ ما امتدّ من الارض بخطّ مستقيم في الفضاء إلى نفس القمر.

وأما في سائر نقاط الفضاء بحيث يكون فيها ناظرون يجربهم كوكب عن الشمس فليس كذلك. لأنّهم لا يرون القمر هلالاً أبداً بل يرونه بشكل البدر أو ما هو قريب منه دائماً وذلك لانّ الكرات الثوابت و السّيّارات كانت محلّها أقرب

إلى الشمس من القمر إليها، يرون نصف الكرة القمرية المستضيء بنور الشمس تحقيقاً؛ وهو الشكل البدرى.

وعلى فرض كوكب متساوى البعد مع القمر بالنسبة إلى الشمس، يرون القمر عندئذٍ بشكل التربيع لا الهلال .

فالترسيم الذهنيّ من حدوث الهلال إنّما هو بالنسبة إلى خصوص الارض و ساكنيها وكلّ ناظر في الفضاء في امتداد الارض إلى نفس القمر.

ففي هذا الامتداد إذا فرض كوكب تخيّلِيّ أو حاجب آخر كالسفينة الفضائية و القمر الصناعيّ يجلب الناظر عن الشمس، يرى القمر بشكل الهلال.

فالتصوير الذهنيّ من الهلال إنّما هو في خصوص الامتداد الارضيّ بالنسبة إلى الاشعة المتصلة إلى عيون الناظرين إلى الخارج من مركز الدائرة المستضيئة من القمر الواجهة لضوء الشمس؛ لا حادث سماويّ على كلّ تقدير.

ورابعاً: أنّ التفريق بين بداية الشهر بخروج القمر عن تحت الشعاع وبين بداية الحساب من أوّل ليلة الرؤية، تحكّم واضح. لانّا نرى في جميع المواقع والمواقع، الاتّحاد بين مبدأ التحقّق ومبدأ الحساب؛ كما هو الظاهر المعمول به في الاحكام المترتبة على موضوعاتها الشرعيّة، والسنة الدارجة بين الاقوام في مبادئ قوانينهم وأحكامهم المترتبة على موضوعاتها العرفيّة.

فبداية حساب الشهور القمرية التي لا بدّ وأن تكون من أوّل الليل ليلة الرؤية مهما تحقّق الخروج، بالآيات والروايات التي لامناس إلاّ عن الاخذ بها؛ دليل كافٍ شافٍ على تحقّق نفس الشهور بالرؤية أيضاً، قضيّة للاتّحاد.

فإذا الالتزام بتحقّق نفس الشهر بالخروج عن تحت الشعاع، مجرد تصوير ذهنيّ؛ خال عن الدليل، بعيد عن مساق الاحكام الواردة، غير مماسٍ بها بأيّ وجهٍ فرض.

وخامساً: ما الفائدة المتصورة المثمرة الدخيلة في تأسيس الدليل لدخول الشهر

بالخروج عن الشعاع؟ وما فائدة هذا التفريق؟

لأنّ بداية حساب الايام ومدار نصّ الفروض والاحكام، إنّما يترتّبان على نفس الرؤية بتحقّق دخول الليل، كما عليه المشهور والمسلّم عندك.

فتعيين تحقّق نفس الشهر بالخروج عن الشعاع والاءصرار بذلك، هل هو إلاّ كضمّ

الحجر في جنب الانسان؟

وسادساً: فرض تغاير مبدئي التحقق والحساب إنما يصحّ في ما إذا كان مبدأ الحساب متأخراً دائماً أو غالباً؛ وأمّا إذا كان مبدأ الحساب متقدماً في كل حين وزمان فهو من أخيلة وهمية، لا واقعية خارجية.

وما نحن فيه من هذا النوع. لآثنا ذكرنا أنّ القمر بمجرد خروجه يُرى في ناحية، فنصف الكرة الأرضية الشرقي بالنسبة إلى هذه الناحية البعيدة عنها من دقيقة إلى اثنتي عشرة ساعة يحسب من؛ ليلة الشهر القادم؛ مع أنّ الشهر الواقعي لم يدخل بعد، لأنّ القمر لم يخرج في هذه المدّة عن تحت الشعاع، بل يدخل بعد دقيقة إلى اثنتي عشرة ساعة. وسابعاً: كلّما خرج القمر عن تحت الشعاع، رُئى في ناحية ما لا محالة؛ وذلك لما ذكرنا في المقدمة الثالثة من أنّ الأرض بحركتها الوضعية تتجدّد لها آفاق، ففي كل آن تغرب الشمس وتختفي تحت أفق من الآفاق.

ففي آن خروج القمر عن تحت الشعاع تختفي الشمس تحت أفق ويُرى الهلال في هذا الأفق؛ فإذا لانجد زماناً في آن من الآتات يفترق زمان الخروج عن تحت الشعاع من زمان الرؤية، في مجموع الأرض في أفق ما؛ كما نجد دائماً في مجموعها مكاناً لا يمكن فيها الرؤية بمجرد الخروج.

فالتفريق الزماني بين الخروج والرؤية وتصوير الفصل بينهما، مجرد توهم باطل؛ كما أنّ تخيّل إمكان عدم وجود ناحية أرضية يمكن فيها الرؤية بمجرد الخروج كذلك.

فعلى هذا لا يجدي الفرار عن قبول النقود الواردة في موسوعتنا على مذهبك، بالفرق بين المبدئين زماناً؛ مبدأ تحقق الشهر ومبدأ الحساب.

فجميع النقود باقية بحالها وقائمة على ساقها طابق النعل بالنعل والقذّة بالقذّة. والنقود إنّما وقعت موقعها إذا التزم بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق وكفاية رؤية ما ولومن بعيد. مثلاً إذا فرضنا خروج القمر عن تحت الشعاع في أقصى البلاد الغربية كإسبانيا فيرى لا محالة في هذا البلد أول وقت خروجه وهو أول زمان مغيب الشمس، المعبر عنه بأول الليل.

فإذاً لا بدّ وأن يحسب جميع الليلة البالغة اثنتي عشرة ساعة أو أكثر، من إسبانيا إلى بكين وطوكيو من أقصى البلاد الشرقية، من الشهر القادم من أول الليل؛ مع أنّه في أول الليل في بكين وتوكيو لم يخرج القمر عن تحت الشعاع؛ بل بقي إلى زمان اثنتا

عشرة ساعة ، ويطوى القمر في المدار في هذه المدة خمس درجات. فلا بدّ وأن يلتزم بأحكام الشهر الجديد في نصف القطر المحيط، مع أنّه لم يدخل.

و أمّا النقود الواردة في الرسالة على فرض تعميم الحكم لجميع الآفاق، فوق الارض وتحتها؛ إنّما هي على تقدير دخول الشهر بمجرد الخروج عن تحت الشعاع ولو لم يدخل الليل، كما هو ظاهر تحرير الكلام في المنهج .

وأمّا على فرض دخوله بعد الرؤية في أول الليل، فيختلف حكم النصف فوقانيّ غير الواجه لضوء الشمس والنصف التحتانيّ الواجه لضوئها، ويصير أول الشهر في التحتانيّ بدخول الليل المعقب بالنهار؛ ويصير حكماهما مختلفين.

ولكنّ النقض باقٍ على حاله؛ لاعتراك باختلاف حكم الرؤية الدخيلة في دخول الشهر في النصف فوقانيّ، مع الالتزام بوحدة خروج القمر عن تحت الشعاع بما أنّه حادثة سماوية.

فإذا نقول: لى مانع من الالتزام باختلاف الحكم بدخول الشهر في الآفاق غير المشتركة، باختلاف الرؤية فيها ؟

والفرار عن هذا النقض، بأن ليلة الرؤية ليلة واحدة بأربع وعشرين ساعة يتبعها نهار واحد بأربع وعشرين ساعة، يعدّان أول الشهر؛ فمجرد تصوير ذهنى وترسيم فكرى لجميع النقاط التي واجهت الشمس عند الغروب، والمارة عنها في الدورة الكاملة للحركة الارضية في مدة أربع وعشرين ساعة.

ولكنّ هذه الظلمة الممتدة بهذا المقدار، إنّما هي زمان غشيان الليل لكل نقطة نقطة من نقاط العالم .

وهي غير ماهو المعروف بالليل في العرف واللغة، والموضوع في الاحكام المترتبة عليه في الشرع . لانّ الليل عبارة عن مجموع الظلمة في كل ناحية، يبدأ بغروب الشمس وينتهي بطلوعها في هذه الناحية .

وكذلك النقاط التي تمرّ على جهة الشمس عند طلوعها حتّى تتمّ في الدورة الكاملة أربع وعشرين ساعة إنّما هي لكل نقطة نقطة ؛ لكنّ هذا غير ما هو النهار عند العرف واللغة الذي هو عبارة عن قرص كامل نورانيّ لكل ناحية من النواحي، يبدأ بطلوع الشمس وينتهي بغروبها.

فإذاً لما لانجد محيداً عن الالتزام باختلاف الحكم بدخول الشهر في النصف الفوقاني والنصف التحتاني، ولا مناصاً من أخذ الليل والنهار بما هما متعارفان عند العرف واللغة؛ بهذه الموازنة نحكم باختلاف دخول الشهر في الآفاق غير المشتركة حرفاً بحرف. هذا مضافاً إلى أن بناء الحجّة على هذا المنهج، يجعل ليلة الرؤية أربع وعشرين ساعة، وتتابع الليالي والأيام يتم ثلاثين أو تسعة وعشرين فيكمل شهر واحد، وتتبعه شهور كذلك حتى يتم اثنا عشر شهراً، ويجعل بناء المشهور أربعة وعشرين شهراً على أقل تقدير؛ ينزل الاستدلال عن درجة البرهان المؤلفة مقدّماته من الأوليات والمشاهدات والفطريات والتجربيات والمتواترات والمحدثيات، ويسقطه إلى حدّ الشعر. مع أنّنا لم نفهم معنى محصلاً لقولك: على أقل تقدير.

فهل يمكن اختلاف الشهر بأزيد من ليلتين حتى يكون أقلّ تقديره يرسم لنا أربعة وعشرين شهراً؟ هذا كله جواب عما أوردته على نقودنا على دليلك الأول، وهو تحقّق الشهر بنفس خروج القمر عن تحت الشعاع.

وأما ما أفدت من تضعيف حكومة البيّنة على أخبار الرؤية، على تقدير كون الرؤية جزءاً للموضوع على وجه الصفيّة، بأنّ الرؤية كاشفة محضة جعلها الشارع طريقاً إلى تحقّق الشهر لامتّيتها وأسهليّتها وأعمّيّتها، وليس لها دخل في تحقّق الشهر؛ وبذلك حاولت منع انصراف الاءطلاقات الواردة بوجوب قضاء الصوم إلى البلاد القريبة؛ بإسقاط مدخليّة الرؤية، وما ذكرت من أدلّة وشواهد على كاشفيّة الرؤية المحضة وطريقيّتها الصرفة؛

فيرد عليه وجوه من الاءيراد. توضيح ذلك:

أنّ المراد من الجزئيّة، مدخليّة الرؤية في تحقّق الشهر، الاستفادة من النصوص المعتمدة الكثيرة المستفيضة لعلّها تبلغ حدّ التواتر. وتدلنا على ذلك أمور:

الأول: ظهور الاخبار الواردة في ذلك. حيث إنّها أناطت الصيام بشهر رمضان؛ لا غير، ثمّ أناطته برؤية هلاله لا غير.

فعلى ضوء الشكل الثالث من القياس، ينتج أنّ شهر رمضان يتحقّق برؤية هلاله؛ وهكذا في سائر الشهور.

الثاني: لو كان تحقّق الشهر بنفس خروج القمر عن تحت الشعاع أو كونه فوق الأفق، بلا مدخليّة للرؤية، لكانت الاحكام الواردة على دخول الشهر

أيضاً تابعة لخروجه عن تحت الشعاع أو كونه فوق الأفق بلا مدخلية للرؤية. فكانت الرؤية حينئذٍ دخيلةً في تنجيز الحكم، لا في جعله وتحققه. فإذا تكون الرؤية كاشفةً محضةً وطريقاً صرفاً، لا بدّ وأن تخلفها سائر الطرق اليقينية وتقوم مقامها - مثل الحسابات الرصدية القطعية وما شابهها - بلا إشكال. والالتزام بعدم مدخلية الرؤية، ثم الالتزام بعدم نهوض بعض الطرق اليقينية، مثل بعض هذه الحسابات الصادرة من أصحاب الرأي، هو الالتزام بتحقيق المتناقضين كما لا يخفى.

لأن مفاد عدم دخالة الرؤية في موضوع الحكم، هو تامة موضوعه في حاقّ الواقع مع قطع النظر عن الرؤية؛ فالحكم يكون فعلياً تاماً بلا ترقب شيء آخر. وتصير الرؤية من شرائط تنجيذه وتعذيره، كسائر الطرق الوجدانية والعقلانية بلا اختلاف بينهما. فلا بدّ وأن يلتزم بالحكم بدخول الشهر إذا نصب الطريق القطعي، من غير رؤية ما ولو من بعيد .

فعندئذٍ إما يلتزم بهذا ويحكم بدخول الشهر بلا رؤية في جميع العالم أصلاً؛ فواضح أنّ هذا مساوق لطرح الروايات المستفيضة ورفضها، لا يكاد يسلمه من له أدنى ذوق فقهيّ فكيف يمكن الالتزام به مع إناطة الروايات بخصوص الرؤية بلسان النفس والاثبات؛ مثل قول الصادق عليه السلام المروى في كلّ واحد من الكتب الأربعة، و في المقنعة للمفيد والهداية للصدوق: **إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا الرُّؤْيَى. وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّؤْيَى.**

وما رواه في «التهذيب» عن الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبد الله قال: **سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ، يُعَمُّ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ، فَقَالَ: لَا تَصُمْ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ الْحَدِيثَ .** وبسند آخر في التهذيب أيضاً عن الحسين عن فضالة عن أبان عن إسحق بن عمّار عنه عليه السلام مثله .

وما في التهذيب بإسناده عن أبي عليّ بن راشد عن أبي الحسن العسكري عليه السلام في حديث قال: **لَا تَصُمْ إِلَّا لِلرُّؤْيَى.**

وما في المقنعة بإسناده عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **لَا تَصُمْ إِلَّا لِلرُّؤْيَى أَوْ يَشْهَدَ شَاهِدًا عَدْلًا .**

وإما لا يلتزم به، بل يحكم بأن الرؤية وهى الكاشفة الخاصة جعلت منجزاً لدخول الشهر؛ وهذا عين التهافت والتناقض.

لأن معنى فعلية الحكم هو تماميته فى عالم الجعل، بلا جهة انتظار وترقب أمر آخر؛ وحينئذٍ لا بد وأن يحكم بتنجزه بمجرد نصب لى طريق قطعى، لا خصوص رؤية ما ولو من بعيد .

فالالتزام بلزوم رؤية ما ولو من بعيد لتنجز الحكم، هو الالتزام بدخالة الرؤية فى موضوع الحكم على وجه الجزئية من حيث لا يشعر.

هذا، مع أنه ورد عنوان «الرأى» فى الروايات عدلاً للتظنى؛ كما فى صحيحة محمد بن مسلم المروية فى الكتب الاربعة والمروية أيضاً فى «المقنعة» عن أبى جعفر عليه السلام، قال: إِذَارَ أَيُّتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَارَ أَيُّتُمُوهُ فَافْطُرُوا؛ وَلَيْسَ بِالرَّأَى وَلَا بِالتَّظْنَى، وَلَكِنْ بِالرُّؤْيَى - الحديث .

و المراد بالرأى هو ما بنى عليه أصحاب الفلك والمنجمون، وإن وصلت نتيجة حسابهم إلى درجة القطع واليقين .

كما تنتشر فى زماننا هذا فى كل أربع سنين مجلّة للسيّاحين الماشين فى الليالى تحت ضوء القمر، بلسان الاجنبيين .

وفى هذه المجلّة عين وقت طلوع القمر ووقت غروبه لكل بلد فى العالم على حدة فى كل يوم من أيام السنين الاربع، فى غاية الدقة وأقصى مراتب الاطمئنان. وكانت دقة الحساب الرصدى فى هذه المجلّة على جزء واحد من عشرة آلاف جزء من الثانية.

و بعد هذه الروايات المتكاثرة المتظافرة بإناطة الصيام وسائر أحكام الشهور بروية الهلال لاغير، هل يمكن لمفت أن يفى لمقلديه بجواز أخذ هذه المجلّة والعمل على طبقها فى دخول الاشهر، ويرفض ويرفضون الرؤية باتين؟ كلاً.

و ليس هذا إلا من أجل أن الشارع نفى طريقيّة الرأى على لى نحو كان، وحصّرها فى خصوص الرؤية؛ وهذا عين معنى الجزئية.

الثالث: إن أصحابنا رضوان الله عليهم رفضوا الروايات الدالة على أماريّة غيبوبة الهلال بعد الشفق وتطوّقه ورؤية ظلّ الرأس فيه وخفائه من المشرق غدوة، على دخول الشهر فى الليلة الماضية؛ وحمّلوها على التقية، حيث إن العامة جعلوها أمارات على دخوله.

وليس إلاّ من استنباطهم بناءً الشريعة على طريقيّة خصوص الرؤية ليس غير؛ وإلاّ فربّما يكون بعض هذه الطرق خصوصاً إذا يحسب بالرصد ويعيّن مقدار زمان مكث القمر فوق الأفق دليلاً قطعياً لخروج القمر عن تحت الشعاع أو كونه فوق الأفق في الليلة الماضية.

وكذلك إنّنا نعلم أنّ أقلّ درجة مكث القمر تحت الشعاع قبل المقارنة وبعدها أربع^١ وعشرون درجةً ويطول زمان مكثه ثمانى وأربعين ساعةً، فلو رُئى الهلال اليوم الثامن والعشرين لكان الشهر ثلاثينياً بلا ترديد.

مع أنّه لا يمكن الاعتماد بهذه الامارة والحكم بعدم دخول الشهر ليلة الثلاثين، بل لا بدّ من الاستهلال؛ وعدم الرؤية يحكم بعدم دخول الشهر القادم. وأيضاً إنّنا نعلم دخوله ليلة الثلاثين، برؤية الهلال في الليلة القادمة مرتفعاً عن الأفق بمقدار أزيد من غاية الارتفاع الممكن في الليلة الأولى من الشهر، يجعل الرصد وتعيين درجة زاوية ارتفاع القمر عن الأفق. وهذا دليل قطعيّ لوجود الهلال في الليلة الماضية .

ولكن لا يُعبأ به، لعدم الرؤية.

وغير هذه من الفروع التي لا يمكن أن يفتى الفقيه طبقها بدون تحقّق الرؤية. وهذا دليل على دخالة الرؤية في أصل الحكم، لكونها منجّزةً وواسطةً في الاثبات.

ومّا يشهد على ما ذكرنا صحيحة حمّاد عن أبي عبد الله عليه السلام، على ما رواه في الكافي والتهذيب والاستبصار: قال: إِذَا رَأَى أَوَّلَ الْهَيْلَالِ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ، وَإِذَا رَأَى أَوَّلَهُ بَعْدَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ.

وذلك لما ذكرنا في المقدّمة، من استحالة رؤية الهلال بعد خروجه عن تحت الشعاع قبل غروب الشمس، فرؤية الهلال قبل الزوال أو بعده دليل على خروجه في الليلة الماضية.

١- يجب أن يفرّق بين قسمي خروج القمر عن الشعاع: أحدهما الاحكامي والآخر الهلالي. وما حدّدنا في هذه الموسوعة والتي قبلها باثنتي عشرة درجةً من المقارنة أو بأربع وعشرين درجةً من أوّل دخوله في الشعاع إلى آخر خروجه عنه إمّا هو في الاحكامي، وأمّا الهلالي فهو أقلّ من الاحكامي كثيراً - (منه عفى عنه).

فلو كانت الرؤية مجرد طريق منجز، لما تفاوت الحال قبل الزوال أو بعده. لكن لما كان لها دخل لتحققه عند الشارع، فكيفية دخولها أيضاً بيده؛ فله أن يجعلها قبل الزوال دليلاً على الليلة الماضية على الاصل، وبعد الزوال على الليلة القادمة بالتعبّد.

إن قلت: إن الشارع جعل الرؤية كاشفةً لكونها أسهل وأتمّ وأعمّ، بخلاف سائر الطرق البقينية، حيث إنّها لما لم تكن بهذه المثابة يمكن أن يقع فيها الخلاف والتشاجر والتخاصم فحينئذٍ لا بدّ لرفعها من الرجوع إلى أهل الخبرة في هذا الفنّ؛ ولا يساعده منهاج الشريعة السمحة السهلة.

قلت: هذا صحيح ولكنّه عدول عن الكاشفة المحضة إلى الكاشفة الخاصة التي هي تساوق معنى الجزئية.

وأما ما أدت أدلّة وشواهد على طريقة الرؤية إلى ما هو تمام الموضوع، وهو خروج القمر عن تحت الشعاع؛ فغير تام.

أما الآية وهي قوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ... شَهْرُ رَمَضَانَ؛ فلم أفهم موضع الاستشهاد بها.

لأن غاية ما يستفاد منها أن الصيام واجب في شهر رمضان، وأما شهر رمضان ما هو؛ أ هو متحقق بخروج القمر عن تحت الشعاع، أم متحقق برويته بعد الخروج، فلا.

فالاستدلال بها لاثبات طريقة الرؤية مصادرة بيّنة.

مضافاً إلى أن الشهر في اللغة، هو ما بين الهلالين المرئيين المشتهرين بما أنّهما مرئيان؛ فإذا الاستدلال بالآية لمكان ورود لفظ الشهر فيها، على خلاف المطلوب أدلّ.

ففي الصباح المنير: الشهر، قيل: معرّب وقيل: عربّي مأخوذ من الشهرة وهو الانتشار؛ وقيل: الشهر الهلال، سمّي به لشهرته ووضوحه؛ ثمّ سمّي الأيام به؛ وجمعه شهور وأشهر. وفي «نهاية ابن الاثير»: الشهر الهلال، سمّي به لشهرته وظهوره.

وفي «لسان العرب»: والشهر القمر؛ سمّي بذلك لشهرته وظهوره؛ وقيل: إذا ظهر وقارب الكمال. - إلى أن قال: [و ذكر] ابن سيده: والشهر العدد المعروف من الأيام؛ سمّي بذلك لانه يُشهر بالقمر، وفيه علامة ابتداءه وانتهائه. وقال الزجاج: سمّي الشهر شهراً لشهرته وبيانه. وقال أبو العباس: إنّما سمّي شهراً لشهرته؛ وذلك أن الناس يشهرون دخوله وخروجه.

وفي تاج العروس بعد ما نقل عن ابن الاثير ما نقلناه عنه، قال: والشهر

القمر، سُمّي به لشهرته وظهوره؛ أو هو إذا ظهر ووضح وقارب الكمال. وقال ابن سيدة: الشهر العدد المعروف من الأيام؛ سُمّي بذلك لأنه يشهر بالقمر وفيه علامة ابتدائه وانتهائه. وقال الزجاج: سُمّي الشهر شهراً، لشهرته وبيانه. وقال أبو العباس: إنّما سُمّي شهراً لشهرته؛ وذلك أن الناس يشهرون دخوله وخروجه. (ج: أشهر وشهور.) وقال الليث: الشهر والاشهر عددٌ والشهور جماعة. وقيل: سُمّي شهراً باسم الهلال إذا أهِلَّ - إلى آخر ما ذكره.

و في «مجمع البحرين»: والشهر في الشرع عبارة عمّا بين هلالين. قال الشيخ أبو علي: وإّما سُمّي شهراً لاشتهاره بالهلال - انتهى.

هذا، فالاولى أن يستدلّ بقوله تعالى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ؛ لتحقق الشهر برؤية الهلال فوق الأفق وعدم كفاية خروجه عن تحت الشعاع، لأنّ الهلال إنّما سُمّي هلالاً لارتفاع الاصوات برؤيته فالرؤية دخيلة في معنى الهلال. قال الشيخ الطوسي في «التهذيب» ردّاً على أصحاب العدد: و الذي يدلّ على ذلك قول الله عزّ وجل: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ؛ فبين الله تعالى أنّه جعل هذه الاهلة معتبرة في تعرّف اوقات الحجّ وغيره ممّا يعتبر فيه الوقت، ولو كان الامر على ما يذهب إليه أصحاب العدد لما كانت الاهلة مراعاةً في تعرّف هذه الاوقات إذ كانوا يرجعون إلى العدد دون غيره؛ وهذا خلاف التنزيل. و الهلال إنّما سُمّي هلالاً لارتفاع الاصوات عند مشاهدتها بالذكر لها والاعشارة إليها بالتكبير أيضاً والتهليل عند رؤيتها. ومنه قيل: استهلّ الصبيّ، إذا ظهر صوته بالصياح عند الولادة. وسُمّي الشهر شهراً لاشتهاره بالهلال. فمن زعم أنّ العدد للأيام والحساب للشهور والسنين، يغني في علامات الشهور عن الاهلة؛ أبطل معنى سمات الاهلة والشهور الموضوعه في لسان العرب على ما ذكرناه. و يدلّ على ذلك أيضاً ما هو معلوم كالاضرار غير مشكوك فيه في شريعة الاءسلام من فزع المسلمين في وقت النبيّ صلّى الله عليه وآله ومن بعده إلى هذا الزمان في تعرّف الشهر إلى معاينة الهلال ورؤيته. و ما ثبت أيضاً من سنّة النبيّ صلّى الله عليه وآله

أنّه كان يتولّى رؤية الهلال ويلتمس الهلال ويتصدّى لرؤيته. وما شرّعه من قبول الشهادة عليه و الحكم في من شهد بذلك في مصر من الامصار ومن جاء بالخبر به عن خارج الامصار، وحكم المخبر به في الصحّة وسلامة الجوّ من العوارض، وخبر من شهد برؤيته مع

السواتر في بعض الاصقاع. فلولا أن العمل على الاهلّة أصل في الدين معلوم لكافة المسلمين، ما كانت الحال في ذلك على ما ذكرناه، ولكان اعتبار جميع ما ذكرناه عبثاً لافائدة فيه؛ وهذا فاسد بلا خلاف. فأما الاخبار في ذلك فهي أكثر من أن تحصى، لكنني أذكر منها قدر ما فيه كفاية إن شاء الله تعالى « - انتهى. ثم ذكر الروايات الدالة على لزوم الرؤية. وأنت بالتأمل في ما أفاده قدس سره تعرف مواضع من الدليل على لزوم الرؤية وعدم كفاية نفس الخروج عن تحت الشعاع. فلو كانت الرؤية كاشفةً صرفةً وطريقاً محضاً لكان جميع ما أفاده لغواً عبثاً، ولكان الخروج بدون الرؤية موضوعاً للحكم فقد عرفت أن الآية والسنة تدلان على لزوم الرؤية، وهذا عين معنى الجزئية.

وأما السنة، فهي بخلاف ما أدت أدل. وما دعت من الامر بالصوم للرؤية لاجل لزوم إحرازه لخصوص شهر الصيام، دعوى منك. وعدم جواز الاكتفاء بالامتثال الظني أو الاحتمالي كما في صحيحتي ابن مسلم والخزاز وموثق ابن عمّار ورواية القاساني، صحيح ولكن لا تدل على أزيد من عدم جواز الاكتفاء بالظن والشك؛ ولا تنفي موضوعية الرؤية ولا تثبت طريقتيها المحضة وكاشفتيها الصرفة .

وأما قولك بـ«اعتبار البيّنة مقام الرؤية، فلو كانت جزءاً بنحو الصفتية لما استقام قيام البيّنة مقامها.»؛ فعجيب منك.

لأن استحالة قيام البيّنة مقام القطع الموضوعي بنحو الصفتية، إنما هي في ما إذا كان قيامها مقامه بنفس أدلة حجيتها واعتبارها؛ لا في ما إذا لم يكن دليل خاص على القيام. صرح بذلك شيخنا الانصاري قدس سره، وكل من تأخر عنه حتى في زماننا هذا من مشايخنا قدس الله أسرارهم.

وهذا هو الذي صرحت به نفسك الشريفة في مجلس البحث. فكأني الآن أسمع كلامك، حيث أدت بقولك: إن الامارات بنفس دليل حجيتها تقوم مقام القطع الطريقي المحض، وهذا مما لا ريب فيه بل لا معنى لحجية الامارات إلا هذا.

كما لا ريب في عدم قيامها بدليل حجيتها مقام القطع الموضوعي على وجه الصفتية. وليس هذا لاجل استحالة ذلك، لأن موضوعات الاحكام بيد الحاكم، فكما يمكن أن يترتب الحكم على خصوص القطع يمكن أن يترتب على الاعم منه ومن موارد قيام الامارة .

بل لاجل عدم نهوض أدلة حجيتها بذلك، فإن أدلتها ناظرة إلى إثبات الواقع و ترتيب آثار الواقع، وليست ناظرة إلى أنه يترتب على الامارة ما يترتب على القطع من حيث كونه صفة خاصة قائمة بنفس القاطع - انتهت الافادة .

و معلوم أنّ قيام الامارات مقام الرؤية، إنّما هو بأدلة خاصّة واردة في مقامنا هذا. مثل ما مضى آنفاً وهو ما رواه المفيد قدّس سرّه في «المقنعة» عن ابن أبي نجران عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لَا تَصُمْ إِلَّا لِلرُّؤْيَةِ، أَوْ يَشْهَدَ شَاهِدًا عَدْلًا.

وما رواه الكلينيّ بإسناده عن الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام: إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ: لَا أُجِيزُ فِي الْهَلَالِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ .

ما رواه أيضاً بإسناده عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْهَلَالِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ.

ورواه الصدوق مرسلًا نحوه .

وما رواه محمد بن الحسن الطوسيّ قدّس سرّه بإسناده عن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَأَفْطِرُوا؛ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ عَدْلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - الرواية .

وما رواه أيضاً بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: إِنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُقْضَى مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ: لَا تَقْضِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ مَتَى كَانَ رَأْسُ الشَّهْرِ - الحديث .

وما رواه أيضاً بإسناده عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: قَالَ: صُمْ لِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ، وَأَفْطِرْ لِرُؤْيَتِهِ؛ فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَكُمْ شَاهِدَانِ مَرْضِيَّانِ بَأَنَّهُمَا رَأَيَاهُ فَأَقْضِهِ.

و غير ذلك من الروايات الكثيرة الدالة على قيام البيّنة مقام الرؤية في خصوص

المقام .

ومع ذلك كيف يمكن أن يُتفوه بعدم إمكان قيام الامارات مقام الرؤية، حتّى إذا فرض أنّ الشارع صرّح ونادى بأعلى صوته بمدخلية الرؤية بما أنّها رؤية، لا بما أنّها كاشفة محضة.

وبذلك يظهر أنّ ما أفدت من تضعيف دعوانا انصراف الاءطلاقات، من أنّ هذه عدول عن الموضوعيّة إلى طريقيّة الرؤية، بدعوى حكومة البيّنة بوجود المرئى في أفق المكلف وإن لم يره؛ خال عن السداد.

كما أنّ بناء دعوى ارتكاز لزوم الرؤية المستفادة من دليل لزومها على الطريقيّة دون الصفتيّة كذلك.

لأنّ هذه النقود إنّما نهضت لكسر الدعوى إذا تمسّكنا بنفس أدلّة حجّية الامارة واعتبارها ؛

وأما مع الأدلّة الخاصّة في المقام، فلا ريب في قيام المدعى على ساقه. فإذا لا مناص من دعوى حكومة أخبار البيّنة إلى الآفاق القريبة، بتوسعة دائرة الرؤية التي هي عبارة عن الاءبصار بالعيون المتّصلة بالاءبصار بالعيون المنفصلة بالجعل التشريعيّ دون البعيدة منها؛ للزوم رفض الرؤية كما عرفت في الرسالة. و أمّا ما أفدت من عدّ الثلاثين إذا لم تتيسّر الرؤية والبيّنة، حيث إنّه يوجب العلم بخروج السابق ودخول اللاحق.

ففيه ما مرّ من أنّ الثلاثين يعدّ في الاخبار الكثيرة عدلاً للرؤية، ولم يظهر في واحد منها أنّه يكون طريقاً وكاشفاً إلى دخول الشهر الجديد.

و ما أفدت من وجوب قضاء يوم الشكّ الذي أفطر لعدم طريق إلى ثبوته، فتبيّن بعد ذلك بالبيّنة أو بالرؤية ليلة التاسع والعشرين من صومه، وجود الشهر في يوم إفطاره، ففات عنه الواجب الواقعيّ؛ فلا يدلّ على الطريقيّة المحضة للرؤية.

و ذلك، لأنّ الرؤية أو البيّنة ليلة التاسع والعشرين من صومه، كما أنّها كاشفة وطريقة إلى ثبوت الفطر، كذلك كاشفة وطريقة إلى ثبوت الهلال قبل مضيّ تسعة وعشرين يوماً من رؤيته . لأنّ مفاد أدلّة حجّية الامارة هو تميم الكشف ، وجعلها بمنزلة

١- لايقال: كاشفيّة الرؤية الفعلية أو البيّنة ليلة التاسع والعشرين عن ثبوت رمضان يوم الشكّ إنّما تتمّ بعد ضمّ مقدّمة خارجه وهي إثبات أنّ الشهر لا يمكن أن يكون أنقص من تسعة وعشرين يوماً، و حيث كانت هذه الضميمة قضيةً خارجيّةً علميّةً، لا يمكن الاستناد إليها بعد فرض لزوم الرؤية الفعلية الخارجيّة لتحقق الشهور الشرعيّة كما ستبيّن. لانه يقال: إنّنا لا نستند في إثبات هذه القضية الخارجيّة إلى مقدّمات علميّة نجومية فقط، بل نستند إلى الروايات الواردة في المقام؛ وهي كثيرة أوردها في الوسائل كتاب الصيام، أبواب أحكام شهر رمضان، باب ٥ فمنها ما رواه عن الشيخ بإسناده عن محمد بن مسلم عن أحدهما (يعني أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام) قال: شَهْرُ رَمَضَانَ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ الشُّهُورَ مِنَ النُّقْصَانِ؛ فَإِذَا صُنَّتْ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ تَعَيَّمَتِ السَّمَاءُ فَأَتِمَّ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ. و منها ما رواه عنه بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

لَا يَبْعِدُ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ صَامٌ يَوْمًا وَلَا يَدْرِي أَمِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، فَجَاءَ قَوْمٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ عِنْدَنَا: لَا يُعْتَدُّ بِهِ. فَقَالَ: بَلَى. فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ قَالُوا: صُمْتَ وَأَنْتَ لَا تَدْرِي أَمِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هَذَا أَمْ مِنْ غَيْرِهِ. فَقَالَ: بَلَى، فَاَعْتَدُّ بِهِ؛ فَإِنَّمَا شَيْءٌ وَقَفَّكَ اللَّهُ لَهُ. إِنَّمَا يُصَامُ يَوْمُ الشُّكِّ مِنْ شَعْبَانَ وَلَا يَصُومُهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، لِأَنَّهُ قَدْ نَهَى أَنْ يَنْفَرِدَ الْأَنْسَانُ بِالصِّيَامِ فِي يَوْمِ الشُّكِّ؛ وَإِنَّمَا يَنْوِي مِنَ اللَّيْلَةِ أَنَّهُ يُصُومُ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَجْزَأَ عَنْهُ؛ بِتَفَضُّلِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِمَا قَدْ وَسَّعَ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَهَلَكَ النَّاسُ.

وبالجملّة، لا مساعٍ للقول بالكاشفيّة المحضة للرؤية وأخذها طريقاً صرفاً إلى ثبوت الهلال، وواسطةً في الاثبات .

وكونها أتمّ وأسهل وأعمّ لكلّ أحد، إنّما هو الداعي إلى جعلها موضوعاً واحداً فardاً في عالم الجعل والاءنشء وواسطةً في الثبوت؛ لا أنّها طريق إلى إحراز الهلال المولّد للشهر الذي هو تمام الموضوع. هذا كلّ ما أردنا من حديث الجزئية.

وأما حديث الصفتية في رسالتنا، فليس المراد بالرؤية المقيّدة بها، هي الرؤية بما أنّها صفة وكيفية نفسانية كالحبّ والبغض ونحوهما.

بل المراد، أنّ الرؤية التي هي كاشفة إلى ثبوت الهلال في الأفق، جعلت دليلاً عليه بما أنّها رؤية وكاشفة خاصّة وطريقة مخصوصة، لا بما أنّها كاشفة صرفة غير ملحوظة فيها خصوصية الرؤية . لانه كما يمكن جعل القطع موضوعاً لحكم على وجه الكاشفية المحضة، يمكن أن يجعل موضوعاً على وجه الصفتية والكاشفية الخاصّة، كما يمكن أن يجعل على وجه الصفتية بلا لحاظ جهة الكاشفية بل بما أنّه كيف نفسانيّ كسائر الصفات، إمّا لالغاء جهة كشفه وإمّا لاعتبار خصوصية فيه من كونه من سبب خاصّ أو شخص كذلك أو غيرهما.

نصّ على ذلك المحقق الخراسانيّ قدّس سرّه في حاشيته على مبحث القطع لشيخنا الانصاريّ قدّس سرّه.

قال: شَهْرٌ كَذَا وَشَهْرٌ كَذَا وَشَهْرٌ كَذَا يَعْتَدُّ بِيَدِهِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا. وغيرها من الروايات الكثيرة؛ فيأذاً كاشفيّة الرؤية الفعلية أو البيّنة ليلة التاسع والعشرين عن خروج الشهر الماضي شرعاً بعد هذه المقدّمة الشرعية ممّا لا خفاء فيها - (منه عفى عنه).

حيث إنّه قسّم القطع الموضوعي إلى ما هو تمام الموضوع، وإلى ما هو جزئه. و على التقديرين إمّا يلاحظ بما أنّه كاشف صرف وطريق محض، وإمّا يلاحظ بما أنّه صفة خاصّة وطريقة مخصوصة و كاشف خاصّ. وثالثةً بما أنّه صفة للقاطع بإلغاء جهة كشفه أو بملاحظة اعتبار خصوصيّة فيه .

و معلوم أنّ الرؤية بما هي رؤية، وهي الطريق العلميّ من جهة خصوص الابصار، إذا جعلت طريقاً إلى ثبوت الهلال وكاشفةً عن تحقّقه، لا يقوم مقامها سائر الطرق العلميّة إلاّ بدليل خاصّ؛ وهذا معنى الصفتيّة.

هذا كلّ مضافاً إلى ما ذكرنا في الرسالة: أنّ علّة عدم إمكان الاخذ بالاطلاقات، هو القرائن العقليّة والنقليّة الموجودة في المقام المانعة من الاخذ بها.

مضافاً إلى الانصراف، بدعوى حكومة أخبار البيّنة في المقام على الروايات الدالّة على لزوم الرؤية، في الآفاق القريبة دون البعيدة. وإنّ تنزّلنا إلى طريقيّتها فلا بدّ و أن تجعل طريقاً إلى كون الهلال في الأفق لامحالة فإنّ أبيت عن دعوى الحكومة، فلا محيص عن التخصيص، كما عبّر به العلامة قدّس سرّه في التذكرة؛ وإنّ أبيت عن أصل دعوى الانصراف، فلا محيد عن تسليم القرائن العقليّة والنقليّة المانعة عن الاخذ بها. هذا مع أنّ المقدّمات العلميّة في الموسوعة، لا تبقى مجالاً للاخذ بالاطلاقات حتّى إذا فرضت نوصاً فكيف بكونها ظواهر دانية .

تبصرة وتنبية: ما أفدت من قولك بورود النصوص المعتمدة الناطقة بأن لو رآه واحد لرآه خمسون أو لرآه مائة أو لرآه ألف؛ لم نجد روايةً بهذا المضمون. بل لنا في هذا المعنى عبارتان؛

الأولى: ما رواه في «التهذيب» بإسناده عن أبي أيّوب إبراهيم بن عثمان الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قُلْتُ لَهُ: كَمْ يُجْزَى فِي رُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ؟ فَقَالَ: إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ فَلَا تُؤَدُّوا بِالتَّنْظِي. وَلَيْسَ رُؤْيَةُ الْهَيْلَالِ أَنْ يَقُومَ عِدَّةٌ فَيَقُولَ وَاحِدٌ: قَدَرْتُ أَيُّهُ، وَيَقُولُ الْآخَرُونَ: لَمْ تَرَهُ؛ إِذَا رَعَاهُ وَاحِدٌ رَعَاهُ مِائَةٌ وَإِذَا رَعَاهُ مِائَةٌ رَعَاهُ أَلْفٌ. وَلَا يُجْزَى فِي رُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَاءِ عَلَّةٌ أَقَلُّ مِنْ شَهَادَةِ حَمْسِينَ؛ وَإِذَا كَانَتْ فِي السَّمَاءِ عَلَّةٌ قَبِلَتْ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ يَدْخُلَانِ وَيَخْرُجَانِ مِنْ مِصْرٍ.

والثانية: ما في صحيحة ابن مسلم على ما رواه في «الفتاوى» و«الاستبصار»، و ما في صحيحة الخزاز على ما رواه في الكافي و التهذيب، عن أبي جعفر عليه السلام،

قال : إِذَا أَيُّكُمْ الْهِلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمْوهَ فَافْطُرُوا؛ وَلَيْسَ بِالرَّأْيِ وَلَا بِالظَّنِّ. وَلَيْسَ الرَّؤْيِيَةُ أَنْ يَقُومَ عَشْرَةٌ نَفَرٌ فَيَقُولُ وَاحِدٌ: هُوَذَا، وَيَنْظُرُ تِسْعَةً فَلَا يَرُوهُ؛ لَكِنْ إِذَا رَأَاهُ وَاحِدٌ رَمَاهُ أَلْفًا.

و أما الاستشهاد الثالث بجمل الذكر والآية في معنى يوم العيد وليلة القدر وما شابههما ، فقد قلنا : إن المراد منها إما ليل طويل هو مجموع تلك الظلمة في دور كامل أرضي يبلغ أربعاً وعشرين ساعة، ولكل بقعة حدّ خاصّ وتعيّن مخصوص منها؛ أو نهار طويل كذلك؛ وإما ليل قصير كليّ ينطبق على مصاديق عديدة، حسب الآفاق المختلفة؛ أو نهار قصير كذلك. فسماحتك اختارت الشقّ الأوّل من التقسيم، حيث أفدت أنّها هي الواحدة المحدودة بتمام دور الارض بظلمتها الكليّ.

غاية الامر أنّ المشار إليه بلفظ (هذا) عندك جميع الظلمة أو النور في الدور الكامل الارضيّ، وعندنا هو تعيّن مخصوص من تلك الظلمة أو النور في كلّ صقع بحسبه. فلمشار إليه على كلاً المذهبين هو الظلمة أو النور المشخّصة الخارجيّة.

لكن لما كان مجموع تلك الظلمة أو النور البالغ لاربع وعشرين ساعة في الدور الكامل الارضيّ، هو ترسيم فكريّ وتصوير ذهنيّ فقط، لجميع النقاط المارة عن محاذة القمر عند غروب الشمس أو جميع النقاط المارة عن محاذة الشمس عند طلوعها، من هذه الدورة الكاملة، خارج عن محطّ الصدق اللغويّ والعرفيّ من معنى الليل والنهار؛ اخترنا أنّ المراد من المشار إليه هو البعد ما بين غروب الشمس وطلوعها أو البعد ما بين طلوعها وغروبها من الدورة.

فما ذهبنا إليه في مدلول لفظ «هذا» بهذا التعيّن والتشخّص، هو المساعد للدليل . وأما الشقّ الثاني وهو جعل الليل كليّاً منطبقاً على أفراد عديدة، فلا ريب أنّ هذا الكليّ طبيعيّ خارجيّ، لا كليّ منطقيّ ولا عقليّ.

وبلفظ (هذا) يشار إلى هذه الطبيعة المتّحدة مع مصاديقها خارجاً.

ونظير هذا الاستعمال في محاوراتنا كلّ يوم يبلغ آلاف .

هذا آخر ما وقّفتي الله تعالى لتحرير الجواب، دفاعاً عن رسالتنا التي لو انتشرت في بلاد العامّة من المسلمين لاضطّرتهم إلى القبول، بالموازين العلميّة المدرجة فيها، التي لا مناص لاحد عن قبولها؛ ولهداهم إلى سبيل الحقّ، وهو أحقّ أن يتّبع.

وأما الباعث لي في النهوض بتحرير الرسالة وهذا الجواب ، مع كثرة ما ورد علىّ

من الموانع والصوراف، تبديل نظرك الشريف ورأيك المنيف .
 عسى أن يمدك الله بتوفيقه، فتسود على أهل الفضل واليقين بالعبور عن هذه
 المرحلة التي لا يكاد يعبر عنها إلا المخلصون؛ والمخلصون في خطر عظيم.
 فإن قبلت هديتي هذه، وهى هدية غالية إلى ملك الفضل والنباهة وسليمان العلم
 والشرف، فهو أجرى ومثوبتي؛ وما عند الله خير وأبقى.
 وإن أبيت، فلا أقل من الاحتياط الذى هو سبيل النجاة، وإرجاع الناس إلى الغير؛
 كى يتخلصوا من المحاذير المضلة والاهواء المردية والفتن المهوية. وهذا دلالة ناصح
 مشفق.

جزاك الله عن العلم والورع وأهلها خير الجزاء، وأبقى حياتك السامية للأمة خير
 البقاء، ويرعاك فى كل حال ولا ينساك فى الأولى والآخرة، والسلام عليك ورحمة الله
 وبركاته .

وإن شئت أن تحبى سعيداً فمت به	شهيذاً وإلا فالغرام له أهل
وأحبة قلبى والمحبة شافعى	لديكم، إذ اشتمم بها اتصل الحبل
عسى عطفة منكم على بنظرة	فقد تعبت بينى وبينكم الرسل

وله الحمد فى كل حال، وإليه المرجع والمآب.
 ربنا اجعلنا من الذين قالوا: الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور
 شكور، الذى أحلنا دار المقامة من فضله لا يمسنا فيها نصب ولا يمسنا فيها لغوب .
 ربنا اغفر لنا ولإخوتنا ولأئحونا الذين سبقونا بالأيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين
 ءأمنا ربنا إنك رؤوف رحيم .

ربنا لا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين أبداً فى الدنيا والآخرة، فلا تُنادى من بطنان
 العرش: ألا أيتها الأمة المتحيرة الضالة بعد نبىها! لا وفقكم الله لاضحى ولا لظطر؛
 ولا تُجاب فىنا دعوة الملك: لا وفقكم الله لصوم ولا فطر.

اللهم ما عرفتنا من الحق فحملناه؛ وما قصرنا عنه فبلغناه .

ختم هذا الجواب بحول الله وقوته؛ « ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » فى
 الساعة الثالثة من الليلة السادسة والعشرين من شهر شعبان المعظم ، سنة ألف وثلاثمائة

وسبع وتسعين بعد الهجرة، على هاجرها آلاف التحية والسلام .
وأنا الراجى عفو ربّه محمد الحسين بن محمد الصادق الحسيني الطهراني ببلدة
طهران .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة ما أجاد به سيّدنا الأستاذ العلامة الخوئيّ أدام الله أيّام بركاته ثانياً؛
جواباً عن جوابنا الذي أرسلنا إلى محضره، دفاعاً عن الموسوعة المرسلّة إلى جنابه في لزوم
اشتراك التّواحي في الآفاق في رؤية الهلال للحكم بدخول الشُّهور القمريّة؛ وجواباً عمّا
أجاب به ولّاً؛ نقلناه هاهنا بعين العبارة، لتسهيل المراجعة والمطابقة مع جوابنا الثّاني
الماضي ذكره، وجوابنا الثّالث الآتي نصّه، وقد أفاد مُدّ ظلّه السّامي في الكتاب الذي
أرسله معه أن هذا الجواب قد صدّر من بعض الأفاضل من العلماء بأمرٍ منه أطال الله بقاءه.
وها إليك نصُّ الجواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد السّلام عليكم ورحمة من الله وبركات ،

اطّلعنا على ما ذكرته في موسوعتك المتكفّلة لمسألة الهلال، وكيفيّة ثبوته.

وهي تنمُّ عن سعة اطلاعك وطول باعك في ما هو مرتبطٌ بالموضوع، من البُحوث العلميّة والقضايا الفلكيّة التي حاولت أن تُخرج على ضوئها الأدلّة والروايات الواردة في المسألة من النّاحية الشرعيّة، فتستنتج منها ما هو بصالح القول باشتراط وحدة الآفاق في ثبوت الشُّهور القمرية.

وكأنّك افترضتَ أنّ هذا القول هو الأنسب من النّاحية الواقعيّة والعملية، لأنه الأقرب إلى ذوق المتشرّعة من النّاس، بل ذوق العرف والعقلاء بشكلٍ عامٍّ؛ وأنّ القول الآخر الذي هو المختار قد استوجب مزيداً من الأوهام، وأوقع كثيراً من الاضطراب عند العوام، فكثرت الشجار والقبل والقال، حتّى

مع أنّ واقع الحال بحسب تصوّراتنا على عكس ما تقول تماماً.

فإنّ القول بوحدة مبدء حساب الشُّهور وتاريخها فهو المتطابق مع المرتكزات العقلانيّة، والمناسب مع ذوق وحدة مبدء التّاريخ لجميع سكّان الأرض، وأنّ الاختلاف والتّقدم والتأخّر في حساب الأيّام أمر على خلاف طباعهم، كما لا تناسب وحدة شعائرهم المرتبطة بالأيّام والتّواريخ. وأيّاً ما كان فلعلّه بالنظر في ما نوردته لك من النّقاط التالية، يتّضح لديك المراد من قولنا المختار فتوى ومدركاً، بنحوٍ يندفع ما زعمتَ عليه من وجوه الإيراد والمؤاخذه، فنقول:

١- إنّ الظاهر الأوّل في كلّ عنوان يؤخذ في موضوع حكم شرعيّ، وإن كان يقتضى اعتباره قيماً دخليلاً في ذلك الحكم؛ إلاّ أنّه في جملة من الآجال قد يكون هنالك

ارتكاز عرفي أو متشرعي يُمنع عن انعقاد هذا الظهور، ويقتضى حمل العنوان في لسان الدليل على الطريقيّة والمعرفيّة.

ومن جملة موارد هذا الارتكاز بل من أوضح مصاديقه عرفاً ما إذا ورد عنوان العلم أو الرؤية أو التبيين ونحو ذلك في موضوع حكم شرعي واقعي.

فإن ارتكازيّة كون هذه العناوين لدى الإنسان هي الطريق في إثبات الواقع وكشفه، ولا يمكن من دونها الوصول إلى الواقع المطلوب، يوجب فهم العرف الملقى إليه الخطاب لهذه العناوين على أنّها مجرد طرق في إثبات الواقع الذي هو موضوع الحكم الشرعي من دون دخلتها بنفسها فيه.

وهذا الظهور العام لعله من المسلّمات الفقهيّة التي لا تشكيك فيها.

وما أكثر المسائل التي ورد في لسان أدلتها عنوان العلم أو التبيين، ومع ذلك لم - يجتمل فقيه أن يكون ذلك دخيلاً في الحكم الشرعي.

هذا على العموم؛ وفي المقام بالخصوص يضاف إلى ذلك ما ورد في ذيل روايات الباب، من أن الصّوم بالرؤية لا بالتّظنّي والرأى والاحتمال؛ ممّا يدلّ على أن المقصود من الرؤية إحراز الواقع بها ولزوم التّثبت فيه.

وكذلك ما هو ثابت نصّاً وفتوى من كفاية قيام البيّنة التي هي تبيين الواقع - كما يشعر به لفظها - على ذلك، أو مضى ثلاثين يوماً من شعبان ولو لم يرَ أحدُ الهلال.

وكذلك ما ثبت من لزوم قضاء يوم الشكّ الذي أفطر فيه لعدم طريق له إلى ثبوت الهلال، فتبيّن بعد ذلك بالبيّنة أو الرؤية ليلة التاسع والعشرين من صيامه وجود الشّهر يوم إبطاره.

فإن هذه الأحكام جميعاً وإن أمكن تخريجها على أساس الحكومة ونحوها كما أفيد، إلاّ أنّه لا إشكال في أنّه خلاف ظاهر الأدلّة؛ بمعنى أن العرف يستفيد من مجموعها أن الرؤية مجرد طريق لإثبات الشّهر وليست مقومة له.

والوجه في ذلك أن الحكومة والتّنزيل مؤونة زائدة لا بدّ في مقام استفادتها من دليل، أن يكون ذلك الدليل واضح الظهور في كونه بصدد التّنزيل والحكومة.

ومجرد معقوليّة الحكومة ثبوتاً لا يشفع لاستفادتها إثباتاً كما هو واضح.

أضف إلى ذلك: أن عنوان الشّهر الذي أنيط به الحكم بوجود الصّوم، أمر عرفي؛

وليس من مستحدثات الشّارع؛ ومن الواضح أن الشّهر عند العرف أمر واقعي، وليس

للرؤية دخل فيه إلا بنحو الطريقة المحضة.

فلو أريد الدوران مدار الرؤية، كان لابد من الالتزام بأن الحكم الشرعي بوجوب الصوم قد أخذ في موضوعه ثبوت الشهر والعلم به عن طريق الرؤية مثلاً. وهذا بنفسه بعيد عن مساق أدلة الصوم الظاهرة في ترتيب الصوم على نفس الشهر على حد سائر الأحكام الشرعية المترتبة على الأهلة والشهور.

٢- حمل الرؤية على الطريقة المحضة، لا يعني أن يكون الميزان واقع خروج الهلال عن تحت الشعاع أو المحاق كما أفيد. بل هناك مطلب ثالث عرفي ومطابق أيضاً مع ما هو المستفاد من أدلة الباب، وهو أن يكون الشهر عبارة عن بلوغ الهلال في الأفق مرتبة يمكن للعين المجردة رؤيته.

وهذا غير أخذ الرؤية أو العلم موضوعاً؛ بل الرؤية ليست إلا طريقاً إلى إحراز هذه المرتبة في تكون الهلال وظهوره في الأفق.

وجه عرفية هذا المطلب ومطابقته مع المرتكزات واضح؛ حيث قلنا إن الشهر بحسب المرتكزات العرفية أمر واقعي على حد الأمور الواقعية الأخرى التكوينية، فلا يناسب أن يكون للعلم والجهل دخل فيه.

كما أن الخروج عن المحاق بحسب المقاييس الدقيقة التي لا تثبت إلا بالأجهزة والآلات أيضاً ليس ميزاناً لدخول الشهر عند العرف، لعدم ابتناء الأمور العرفية على المداقة والحسابات الرياضية أو الفلكية.

فيتعين أن يكون الميزان عندهم ما ذكرناه من ظهور الهلال، وتكوته وبلوغه مرتبة قابلة للرؤية بالعين المجردة.

ووجه مطابقة هذا المطلب مع الروايات أن عنوان الرؤية الوارد فيها وإن كان على نحو الطريقة المحضة؛ إلا أن ذا الطريق هو الهلال البالغ مرتبة قابلة للرؤية بالعين المجردة؛ لا مجرد الخروج عن المحاق ولو لم يكن قابلاً للرؤية؛ والحمل على الطريقة لا يقتضي أكثر من إلغاء موضوعية الرؤية، لا المرتبة المفروضة في المرئي كما هو واضح.

مضافاً إلى أن هذا هو مقتضى حمل الدليل على الميزان العرفي الارتكازي في كيفية تكون الشهر الهلالي، وقد عرفت أنه يقتضي ذلك أيضاً.

ثم إنكم إما تعتبرون الرؤية الخارجية بالفعل، أو تكتفون بالرؤية التقديرية أيضاً؛ بمعنى صدق القضية الشرطية القائلة: إنه لو استهل الناس ولم يكن حاجب كالغيم مثلاً

لرئي الهلال؟ فإن التزم بالأول، لزم القول بعدم دخول الشَّهر ولو علم بوجود الهلال في الأفق بنحو قابل للرؤية ولكن قد حجه غيمٌ مكثفٌ عن تحقُّق الرؤية خارجاً. كما لو علم بذلك نتيجة رصده في السماء أو تشخيصه بالاجهزة الحديثة التي تخرق حجاب الغيم، أو افتراضنا إخبار معصومٍ لنا بذلك.

والالتزام بهذا بعيد جداً. ومن يخالف لا ينبغي أن يكون خلافه كبروياً، بل في الصغرى والمنع عن إمكان تحصيل العلم بوجوده كذلك في الأفق. وإن التزم بكفاية الرؤية التقديرية، كان ذلك عبارةً أخرى عن إلغاء دخالة الرؤية في تكوّن الشَّهر، وحملها على الطريقيّة المحضة إلى بلوغ الهلال في نفسه مرتبةً قابلة للرؤية في السماء.

٣ - إنَّ خروج الهلال عن المحاق أو تحت الشعاع، لا يساوق العلم بإمكانية رؤيته في نقطة ما على سطح الأرض - وهي النقطة التي تشرف فيها الشمس على المغيب من مجموع الكرة الأرضية - لكي يمكن دعوى: أن جعل الرؤية طريقاً محضاً يلزم منه أن يكون الشَّهر الشرعيُّ مساوقاً مع الشَّهر الفلكيِّ دائماً؛ وذلك لاحتمال أن لا يكون الهلال الخارج عن تحت الشعاع قابلاً للرؤية في تلك النقطة.

لا من جهة احتمال وجود أحد العوامل الطبيعيّة أو الفلكيّة أو الفيزيائيّة التي اعترفتُم بإمكان منعها عن الرؤية فحسب، بل ولاحتمال أن لا يكون الهلال بعد قد وصل في سيره حول الأرض إلى أفق تلك المنطقة التي تغرب فيها الشمس، لكي يمكن أن يرى بمجرد خروجه عن تحت الشعاع.

فإنَّ الخروج عن تحت الشعاع وحده لا يحقِّق إمكانية الرؤية، بل لابدّ من افتراض زوال أشعة الشمس عن منطقة الرؤية أيضاً. وهذا لا يكون إلاّ مع تطابق الأفقين والمغربين، لكي يتاح للنظر رؤية الهلال بمجرد خروجه عن الشعاع.

وهذا التطابق لا دليل على أنه يحصل بمجرد خروج الهلال عن تحت الشعاع؛ لأنّ الدائرة التي ينعكس فيها القمر من سطح الكرة الأرضية أصغر من الدائرة التي تنعكس فيها الشمس منه، لكبر حجم الشمس وصغر حجم القمر.

وقد عرفنا أنّ الكوكب الأكبر إذا كان منيراً، يحتلّ مساحةً أكبر في إشعاعه على الأرض من كوكب آخر أصغر حجماً.

فمن الطبيعيّ أن يكون مغرب القمر قبل مغرب الشَّمس في أوّل الأمر حين تقارن النيرين، ثمّ يبدأ المغربان بالتقارب؛ أي يبدء مغرب القمر بالاقتراب من مغرب الشَّمس، نتيجة حركته إلى جهة المغرب حول الأرض؛ حتّى يصل الحال في دورانه و وصوله إلى التّاحية الأخرى المقابلة لجهة الشَّمس من الأرض، أن يكون بداية غروب الشَّمس هي بداية طلوع القمر وبداية طلوع الشَّمس هي بداية غروب القمر وهكذا.

هذا مضافاً إلى عوامل أخرى ربّما تفرض دخالتها في عدم تطابق دائرتي الانعكاس على سطح الأرض من النيرين، نتيجة ميلان أحدهما على الآخر في السّماء في نفسها، أو نتيجة ميلان الأرض في الفصول الأربعة.

فعلى كلّ حال، مجرد تحقّق المغرب في نقطة ما على سطح الأرض في كلّ آن حتّى آن خروج القمر عن تحت الشُّعاع، لا يلزم دخول الشُّهر؛ لأنّه لا يلزم بلوغ القمر إلى تلك النقطة في الأفق بحيث يكون قابلاً للرؤية، بل قد يكون لا يزال في الآفاق والدوائر الأرضيّة التي تقابل ضوء الشَّمس ويكون الوقت فيها نهراً، فلا يكون قابلاً للرؤية.

٤ - إن الاشتراك في الآفاق، لا نفهم له معنىً محدداً محصلاً.

وتوضيح ذلك: أنّ رؤية الهلال كما قلنا، تتحقّق نتيجة سير القمر إلى جهة المغرب من الأرض بنحو يخرج عن المحاق ويكون قابلاً للرؤية في نقطة مغرب الشَّمس في سطح الأرض.

فإذا لاحظنا تلك النقطة من سطح الأرض، فتمام النقاط التي تقع على جهة المغرب منها وعلى خطّ عرض واحد، تكون مشتركة معها في الأفق، لأنّها جميعاً حين يروى عليها نفس هذا الغروب يكون الشُّهر داخلياً بالنسبة إليهم لرؤيتهم الهلال، ولكنّ النقاط الواقعة إلى جهة المشرق منها مهما تكون قريبة منها لا تكون مشتركة في الأفق معها، لعدم إمكان رؤية الهلال فيها عند مغربها بحسب الفرض.

وهكذا النقاط التي تقع إلى جهة الشّمالي أو الجنوبي منها، بنحو يخرج عن الدائرة التي تنعكس على الأرض من القمر حين مغيب الشَّمس عنها.

فهل يا ترى يلتزم باشتراك بلدين متباعدين جداً في دخول الشُّهر وعدم الاشتراك مع البلد المجاور القريب من أحدهما .

هذا بحسب المكان؛ وكذلك الأمر غير محدّد بحسب الزّمان. إذ ربّما يكون خروج القمر عن تحت الشُّعاع مصادفاً في شهر لنقطة من سطح الأرض حين مغيب

الشَّمْس فيها، بنحو يُرى الهلال منها غير ما يصادفه في الشَّهر الآخر، نتيجة اختلاف ميلان الأرض وحركتها المحقَّقة للفصول أو نتيجة اختلاف بروج القمر وميلانه أو لغير ذلك من العوامل؛ فيلزم أن يكون بلدان بعينهما مشتركين في أفقٍ واحدٍ في شهرٍ وغير مشتركين في شهرٍ آخر.

و هذا ممَّا لا يمكن الالتزام به، لا عرفاً ولا فقهيّاً.

٥ - وأمَّا المشكلة التي آثرتها بناءً على المختار، من أن ذلك يؤدي إلى لزوم افتراض ليلة أول الشَّهر واحدة في تمام المنقطة التي تحلُّ بها الظلمة من الكرة الأرضية، فيؤدي إلى أن يكون الليل في المنطقة الواقعة شرق منطقة رؤية الهلال منذ بدايته ليلة أول الشَّهر مع أنه في بدايتها - التي قد يكون قبلها باثنتي عشرة ساعةً فما دون - يكون القمر لا يزال في المحاق فكيف يمكن أن يحسب من الشَّهر القادم؟

فهذه المشكلة ولَّاء لا تختصُّ على القول بالرأى المختار، بل يمكن إيرادها على القول بلزوم الاشتراك في الآفاق أيضاً.

وذلك في ما إذا افترضنا أن خروج الهلال عن الشُّعاع بنحو قابل للرؤية بالعين المجردة قد صادف المغرب في نقطة من سطح الأرض، مشتركة في الأفق مع نقطة أخرى واقعة على خطِّ طولٍ آخر يحلُّ فيه غروب الشَّمْس من قبل؛ فإنَّه مثل هذه الفرضية سوف يكون خروج الهلال عن تحت الشُّعاع بالنسبة إلى النُّقطة الثانية بعد المغرب فيها بزمانٍ مع أنه من بداية الليل يعتبر من الشَّهر اللاحق.

وثانياً حلُّها: أن رؤية الهلال في نقطة من الأرض عند غروب الشَّمْس فيها إنما يوجب الحكم بأنَّ التَّهَّار القادم بعد ذلك الليل من الشَّهر القادم، بالنسبة إلى تمام التَّقاط من الكرة الأرضية التي تشترك مع منطقة رؤية الهلال في ذلك الليل، دون التَّقاط التي لا تشترك معها في تلك الليلة. والروايات الخاصة أيضاً لا تدلُّ على أكثر من هذا المقدار، حيث تأمر بقضاء النهار القادم بعد ليل الرؤية ولو في مصرٍ آخر.

وواضحٌ أن هذا لا يشمل ما إذا كانت رؤية الهلال في نقطة المغرب معاصراً مع النهار عندنا؛ فإنَّه ليس نهار ما بعد تلك الليلة التي هي ليلة الرؤية.

وهذا إنكان مطابقاً مع المرتكزات العرفية، بأن فرض أن العرف أيضاً يكتفى في دخول الشَّهر الجديد أن يخرج الهلال عن تحت الشُّعاع بنحو قابل للرؤية في نقطةٍ مشتركةٍ معنا في الليل ولو كان المقدار الباقي منه عندنا أقلَّ منه في تلك النقطة، لأنَّ

الميزان عنده وقوع النَّهَارِ الَّذِي يَلِي الرُّؤْيَةَ بعد خروج الهلال سواء وقعت ليلته كاملةً بعده أم لا؛ فقد تطابق المستفاد من الروايات مع المرتكزات، وإلا فلا أقلّ من أن يكون الحكم الشرعيّ بالصوم بمقتضى الروايات المذكورة منوطاً بذلك.

و على كلّ حال، لا إشكال في عدم وجود ارتكاز معاكس على الخلاف، لكى يتجرأ أن يرفع اليد به عن مقتضى ظهور أدلة الباب المتمثلة في الروايات الخاصّة التي استند إليها في اختيار القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

٦ - اتضح من مجموع ما تقدّم أنّ ما هو نسبيّ ويختلف من منطقة إلى أخرى في مسألة الهلال، إنّما هو إمكانيّة الرُّؤْيَةِ، ونعني بها بلوغ الهلال مرتبةً من الظهور في نفسه، بحيث يكون قابلاً للرُّؤْيَةِ لولا وجود سحاب ونحوه، وأمّا خروجه عن تحت الشُّعاع فلا يختلف فيه نقطة عن أخرى. فلو كان الحكم الشرعيّ منوطاً بالأوّل، كان حكماً نسبياً لا محالة مختلفاً من بلدٍ إلى آخر، وللزم اشتراك البلدان في أفق الرُّؤْيَةِ لترتب الحكم فيه.

ولو كان منوطاً بالثاني، كان مطلقاً غير نسبيّ ولم يلزم الاشتراك في الآفاق. والمستفاد من روايات حكم الصَّوم الأوّليّة، وإن كان هو الأوّل أعنى إناطة الحكم بإمكانيّة الرُّؤْيَةِ، إلاّ أنّ ما جاء في الروايات الخاصّة من كفاية حصول الرُّؤْيَةِ في مصر لتحقق الشَّهْرِ في جميع الأمصار التي تشترك مع ذلك المصر في ليل الرُّؤْيَةِ، دلّنا على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق. انتهى الجواب.

جواب العلامة الخوئيّ عن الموسوعة الثانية

the 1990s, the number of people with a university degree has increased from 10% to 20% of the population.

There are several reasons for the increase in the number of people with a university degree. First, the number of people who go to university has increased. Second, the number of people who complete a university degree has increased. Third, the number of people who have a university degree but do not work in a university-related job has increased.

The increase in the number of people with a university degree has led to a decrease in the number of people who are unemployed. The number of people who are unemployed has decreased from 10% to 5% of the population.

The decrease in the number of people who are unemployed has led to an increase in the number of people who are employed. The number of people who are employed has increased from 90% to 95% of the population.

The increase in the number of people who are employed has led to an increase in the number of people who are working in a university-related job. The number of people who are working in a university-related job has increased from 10% to 20% of the population.

The increase in the number of people who are working in a university-related job has led to an increase in the number of people who are working in a university-related job. The number of people who are working in a university-related job has increased from 10% to 20% of the population.

The increase in the number of people who are working in a university-related job has led to an increase in the number of people who are working in a university-related job. The number of people who are working in a university-related job has increased from 10% to 20% of the population.

The increase in the number of people who are working in a university-related job has led to an increase in the number of people who are working in a university-related job. The number of people who are working in a university-related job has increased from 10% to 20% of the population.

The increase in the number of people who are working in a university-related job has led to an increase in the number of people who are working in a university-related job. The number of people who are working in a university-related job has increased from 10% to 20% of the population.

The increase in the number of people who are working in a university-related job has led to an increase in the number of people who are working in a university-related job. The number of people who are working in a university-related job has increased from 10% to 20% of the population.

الموسوعة الثالثة حَوْلَ رُؤْيَةِ الْهِلَالِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.
هذه صورة ما جرى على فكرى الفاتر وقلّقى القاصر، جواباً ثالثاً عن الجواب
الثانى للعلامة الأستاذ الخوئىّ أنعم الله على المسلمين بطول بقائه. ذكرتُ فيها مواضع النقد
من جوابه، وأدرجت فيها ما هو المؤيّد للموسوعة من لزوم الأشتراك فى الأفاق فى رؤية
الهلال للحكم بدخول الشهور القمرية؛ تذكرةً للأخوان المشتغلين؛ وتبصرةً للأخلاء
المحصلين والحمد لله ربّ العالمين حمداً أبدياً ما دامت السماوات والأرضين.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

و صَلَّى اللّٰهُ عَلٰی مُحَمَّدٍ وَاٰلِهِ الطَّاهِرِيْنَ و لَعْنَةُ اللّٰهِ عَلٰی اَعْدَائِهِمْ اَجْمَعِيْنَ .
السَّلَامُ عَلٰی مِيزَانِ الْاَعْمَالِ وَمَقْلَبِ الْاَحْوَالِ وَسَيْفِ ذِي الْجَلَالِ وَ سَاقِي السَّلْسَبِيْلِ الزُّلَّالِ
اَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ وَرَحْمَةُ اللّٰهِ وَبَرَكَاتُهُ .

اَيُّهَا الرَّاَكِبُ الْمَجْدُ رُوَيْدًا
اِنْ تَرَاَتْ اَرْضُ الْعَرَبِيْنَ فَاخْضَعْ
وَ اِذَا شِمْتَ قُبَّةَ الْعَالَمِ الْاَعْلٰی
فَتَوَاضَعْ فَتَمَّ دَارَةُ قُدْسٍ
قُلْ لَهُ وَاَلْدُمُوعُ سَفْحَ عَقِيْقٍ
يَابْنَ عَمَّ النَّبِيِّ اَنْتَ يَدُ اللّٰهِ
اَنْتَ قُرْاٰتُهُ الْمَجِيْدُ ، وَاَوْصَافُكَ
حَصَّكَ اللّٰهُ فِي مَآثِرِ شَتَّى
اَنْتَ بَعْدَ النَّبِيِّ خَيْرُ الْبَرَايَا
لَكَ نَفْسٌ مِنْ مَعْدِنِ اللِّطْفِ صِيْعَةٌ
يَا اَبَا النَّبِيِّ اَنْتَ سَمَاءٌ
لَكَ لَاتٌ مِنْ الْجَبَلَةِ تَحْوِي
فَجَعَلْتَ الرَّشَادَ فَوْقَ الشَّرِيَا
يَا اَخَا الْمُصْطَفٰی لَدٰى ذُنُوْبٌ

بِقُلُوْبٍ تَقْلَبَتْ مِنْ جَوَاهِرَا
وَ اَخْلَعَ التَّلْعَلَّ هَوْنَ وَاْدٰی طُوَاهِرَا
وَ اَنْوَارَ رَبِّهَا تَعَشَاهَا
تَتَمَّتِي الْاَفِيْكَ لَثْمَ ثَرَاهَا
وَ الْحَشَا تَصْطَلِيْ بِنَارِ غَضَاهَا
الَّتِي عَمَّ كُلَّ شَيْءٍ نَدَاهَا
اَيَّا تُوْبُهُ الَّتِي اَوْحَاهَا
هِيَ مِثْلُ الْاَعْدَادِ لَا تَتَّنَاهٰی
وَ السَّمَا حَيْرٌ مَا بِهَا قَمَرَاهَا
جَعَلَ اللّٰهُ كُلَّ نَفْسٍ فِدَاهَا
قَدَمَحٰی كُلَّ ظُلْمَةٍ يُّبْرَاهَا
عَرْشَ عِلْمٍ عَلَيْهِ كَانَ اسْتِوَاهَا
وَ مَقَامَ الضُّيْلِ تَحْتَ ثَرَاهَا
هِيَ عَيْنُ الْقُدٰى وَ اَنْتَ جِيْهًا

سَلَامٌ عَلٰی السَّيِّدِ الْاَكْرَمِ وَ الْحَبِيْبِ الْاَعْظَمِ ، فَخْرِ الْعُلَمَاءِ الْاَعْلَامِ ، سَيِّدِ الْفُقَهَاءِ

العظام، الآية الحجة الحاج السيد أبي القاسم الخوئي، زاده الله علماً وبركةً وأدامه الله عمراً وبقاءً ورحمةً، بحق محمد وآله آمين.

مِنْكُمْ بِالْحِمَى بَعْدَ رُقَادِي
وَأَحْلَى التَّيْقَ بَعْدَ انْفِرَادِ
بَيْنَ أَحْشَائِهِ كَوْرَى الزُّنَادِ
وَجَوَاهُ وَوَجَدُهُ فِي ازْدِيَادِ
وَوِدَادِي كَمَا عَهْدْتُمْ وَدَادِي
هُ وَمِنْ مُقْلَتِي سَوَاءَ السَّوَادِ
شَادِيًّا إِنْ رَغِبْتَ فِي إِسْعَادِي
وَسَبِيلُ الْمَسِيلِ وَرَدِي وَزَادِي
وَمَقَامِي الْمَقَامُ وَالْفَتْحُ بَادِ
وَالْمَرْوَتَيْنِ مَسْعَى الْعِبَادِ
وَالْمِيزَابِ وَالْمُسْتَجَابِ لِلْقُصَادِ
لِفُؤَادِي، تَحِيَّةً مِنْ سُعَادِ

يَا أَخِييَ هَلْ يَعُودُ التَّدَانِي
مَا أَمَرَ الْفِرَاقَ يَا جِيرَةَ الْحَيِّ
كَيْفَ يَلْتَذُّ بِالْحَيَاةِ مُعْنَى
عُمْرُهُ وَأَصْطِبَارُهُ فِي انْتِقَاصِ
فَعْرَامِي الْقَدِيمِ فَيْكُمْ غَرَامِي
قَدْ سَكَنْتُمْ مِنَ الْفُؤَادِ سُوَيْدَا
يَا سَمِيرِي رُوحٌ بِمَكَّةَ رُوحِي
فَذَرَاهَا سِرْبِي وَطَيْبِي ثَرَاهَا
كَانَ فِيهَا أُنْسَى وَمِعْرَاجٌ قُدْسِي
قَسَمًا بِالْحَطِيمِ وَالرُّكْنِ وَالْأُسْتَارِ
وَظَيْلِ الْجَنَابِ وَالْحَجْرِ
مَا شِمْتُ الْبَشَامَ الْإُوَّ أَهْدَى

وبعد التحية والأكرام، والتبجيل والأعظام، وإهداء خلوصي وودي ودعائي
آناء ليلي وأطراف نهاري، لدوام الصحة والعافية وطول العمر بالبركة والرحمة، وغاية
شعفي حين ذكراك، وشغفي إلى لقياك؛ قد افتخرت باستلام كتابك المبارك، الحاكي عن
طلعتك المنيرة وسيما وجهك الميمون، وحبك القديم وخلقك العظيم، فقلتُ في نفسي :
فَبَشِيرِي لَوْ جَاءَ مِنْكَ بَعْظْفِ
فُقْتُ أَهْلَ الْكَمَالِ حُسْنًا وَحُسْنِي
وَكَفَانِي عِزًّا بِحُبِّكَ ذُلِّي
ووجودي في قبضتي قلتُ هاكأ
فبهم فاقةً إلى مَعْنَاكَ
وَحُضُوعِي وَلَسْتُ مِنْ أَكْفَاكَ

فلثمته لما فيه من أطائب روائح الكرامة الفائحة من ضمير أستاذنا المعظم، أدام
الله ظلاله السامية.

وكانت معه رسالةٌ صَدَرَتْ مِنْ بَعْضِ الْأَفْضَلِ مِنَ الْعُلَمَاءِ حَفْظَهُ اللَّهُ، بِأَمْرِ

السيد الأستاذ، جواباً عن بعض ما حررته ثانياً حول مسألة لزوم اشتراك الأفاق في رؤية الهلال للحكم بدخول الشهور القمرية.

فطالعتها بآتم الدقة وأكملها، فلم أجد فيها ما يشفى العليل أو يروى الغليل، بعد اعترافه أولاً بتمامية بحثنا العلمية حول المسألة، من ناحية المسائل الفلكية في ما هو مرتبط بالمقام؛ واعترافه أخيراً من الناحية الشرعية أيضاً لما هو المستفاد من روايات الصوم الأولية لولاً ما توهم من دلالة الروايات الخاصة على كفاية حصول الرؤية في مصر. هذا، فلما كان بعض ما أجاب به في هذه الرسالة غير مستند إلى المقدمات البرهانية، وبعضه ناشئاً من عدم التأمل والدقة في ما أوردناه في الموسوعة، فلم ينهض في كسر ما اختاره المشهور أو في إقامة ما اخترتم بوجه من الوجوه، بل كل ما أوردناه قائم على ساقه؛ استجرت من جنابك أن أكتب جواباً عما أوردته، فأقول بعد الصلاة والاستخارة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وآله الأطيبين الأنجبين العرّ الميامين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، ولأحول ولأقوة إلا بالله العلي العظيم.

يَسْأَلُونَكَ عَنِ إِيْهَلَّةِ قُلُوبِ هِيَ مَوَقَّيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ. صدق الله العلي العظيم.

أفاد المجيب حفظه الله لولاً: أن القول بوحدة مبدء حساب الشهور وتاريخها، هو المتطابق مع المرتكزات العقلية والمناسب مع ذوق وحدة مبدء التاريخ لجميع سكان الأرض، وأن الاختلاف والتقدم والتأخر في حساب الأيام أمر على خلاف طباعهم، كما لا تناسبه وحدة شعائرهم المرتبطة بالأيام والتواريخ.

ثم أورد أموراً ستّة في دفع ما أوردناه من التثؤود على القول بعدم لزوم الأشتراك في الأفاق وبلزوم الطريقة المحضة للرؤية، المساوق لرفضها بتاً.

ونحن نبحت أولاً عن كيفية مبدء التاريخ، ثم عن هذه الأمور الستّة واحداً بعد واحد، طبقاً لما أفاده.

أما القول بلزوم وحدة المبدء في حساب الشهور المبتنى على رفض مدخلية الاختلاف في الأفاق فقد تقدّم عليه في هذه النكتة السيد أبو تراب الحونساري - قدس

سرّه - في كتابه «سبيل الرّشاد» في شرح كتاب الصّوم من «نجاة العباد»؛ حيث قال: و يؤيّده أن عدم اختلاف الشّهور في الأمصار، لكون المدار على ذلك، أنسب إلى الضّبط وعدم تشويش الحساب، وأوفق للحكمة جدّاً؛ فيناسب أن يكون هو المعتر عرفاً وشرعاً.

أقول: وهو المتبادر إلى بعض الأذهان، والمتسابق إلى الأفهام، حيث إنّه كلامٌ لطيف على أساس حلاوة الذّوق ورقةً لإحساس؛ لكنّه خالٍ عن السّداد. و قبل الخوض في المطلب لأبدٍ من تمهيد مقدّمتين:

الأولى: الأرض كرويةٌ، وتدور حول نفسها دوراً كاملاً في ما يقرب من أربع و عشرين ساعةً، ويتحقّق بذلك نهارٌ واحدٌ و ليلةٌ واحدة في التّواحي المعمورة.

جميع التّواحي الواجهة لضوء الشّمس المشتركة في الأستنارة تحسب نهاراً واحداً، كما أنّ لجميع التّواحي المعاكسة لضوئها المشتركة في الظّلمة الواقعة في الظّل المخروطي تحسب ليلةً واحدةً. ولما لم يكن لكرويتها ميزٌ وشاخصٌ يتميّزُ ويتشخصُ به بعض الأصقاع عن بعضٍ، في تعيين مشخّصات الأيّام والليالي وحدودها من تقويم الأسابيع والشّهور؛ وقعت مشكلة عويصة وهي تمادى يوم واحد و ليلة واحدة، إلى مرّ الأسابيع والشّهور وكرّ الأعوام والدّهور، ما بقيت أرضٌ مستنيرةٌ وشمسٌ منيرةٌ.

مثلاً إذا سمّينا النّاحية الواجهة للشّمس من الكرة الأرضية يوم الجمعة، لم يتغيّر هذا اليوم إلى الأبد ولو تدور الأرض حول نفسها آلاف مرّة.

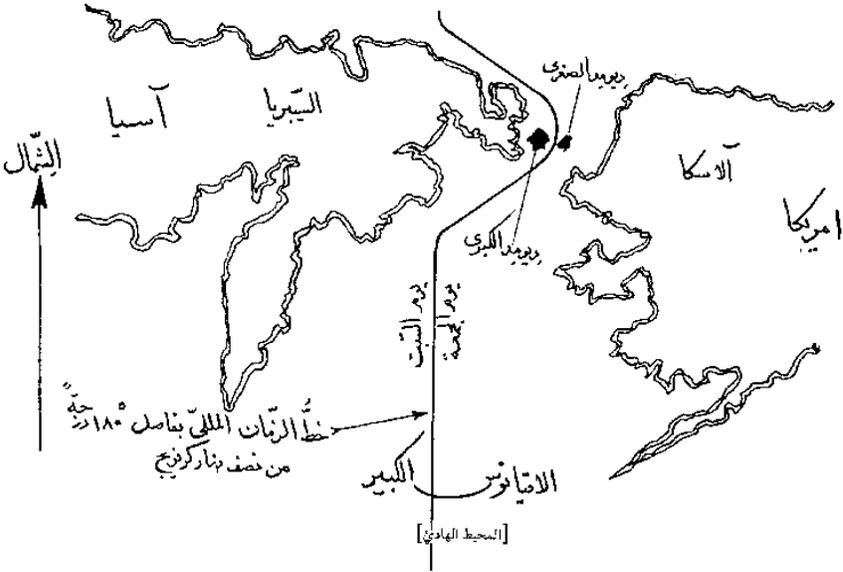
وذلك لعدم تعيّن مبدء له بدئاً ونهايةً، ولأ يمكن أن نتصوّر قبله ولأ بعده من خميسٍ وسبتٍ فكيف بسائر أّيّام الأسبوع؛ لعدم إمكان تصوّر القبليّة والبعدية.

وبهذه الموازاة لأ يمكن لنا تقدير أّيّام الشّهور، لئ شهور كان شمسيّاً أو قمريّاً، لعدم تمايز الأيّام بعضها عن بعضٍ.

وهذه المشكلة إنّما حدثت بعد كشف قارة إمريكا، والعلم بكروية الأرض، و بعد مسافرة السّيّاح المعروف مازلان بسفائه حول الأرض في مدّة ثلاث سنين، من إسبانيا إلى جهة المغرب. حيث إنّ راكبي هذه السفن كانوا يعدّون الأيّام بغاية الدقّة، وبعد مضي هذه المدّة و الوصول إلى أوطانهم كانوا يعلمون أنّ اليوم يوم الثلاثاء، فلما سألوا أهلها اتّفقوا جميعاً على أنّ اليوم يوم الأربعاء.

ولم يدروا أنّ هذا الاختلاف وهو يومٌ واحدٌ، نشأ من خلاف جهة مسيرهم لمسير

وإنما عَيَّنوا موقع الخطِّ المفروض في هذا الموضع لما وُلِّدَ:
 أنَّ معظمه يمرُّ من البحر المحيط : الأقيانوس الكبير، ولأَيكون فيه سَكَّان يسكنون
 في بلدٍ حتَّى يختلف تاريخ أهله.
 وحيثما يقطع هذا الخطُّ من طرف الشَّمال قطعةً صغيرةً من السَّيبيريا، أمالوه و
 جعلوه خارج هذه المنطقة بين السَّيبيريا من آسيا وآلاسكا من إِمريكا. وعَبَّروه بما بين
 جزيرتين مُسمَّتين بدِيومِد بينهما قدر مسافة ثلاثة أميال .
 إحديهما أكبر من الأخرى وواقعةٌ في غرب الخطِّ، والأخرى أصغر من الأولى و
 واقعةٌ في شرقه؛ ففي جميع الأوقات تكون أيام الأسابيع والشُّهور في دِيومِد الصُّغرى قبل
 أيام دِيومِد الكُبرى.
 فإذا فرضنا أنَّ أحدًا يومَ الجمعة كان في ديومد الصُّغرى التي هي في ناحية شرق
 الخطِّ، وسافر في دقائق قليلة عن البحر نصف فرسخ ووصل إلى دِيومِد الكُبرى الواقعة في
 غرب الخطِّ، دخل في يوم السَّبْت، وهكذا العكس.



وثانياً لأنّ هذا الخطّ على الطرف المقابل من نصف نهار كرنويج وبينهما ١٨٠ درجةً من كل واحدٍ من الطرفين.

وذلك لأنّ محيط الدائرة الأرضية ينقسم على ٣٦٠ درجةً وهذا المقدار يمرُّ عن مواجهة الشمس في أربع وعشرين ساعةً.

فالأرض تسير نحو المشرق في كل ساعة خمس عشرة درجةً

$$360:24=15$$

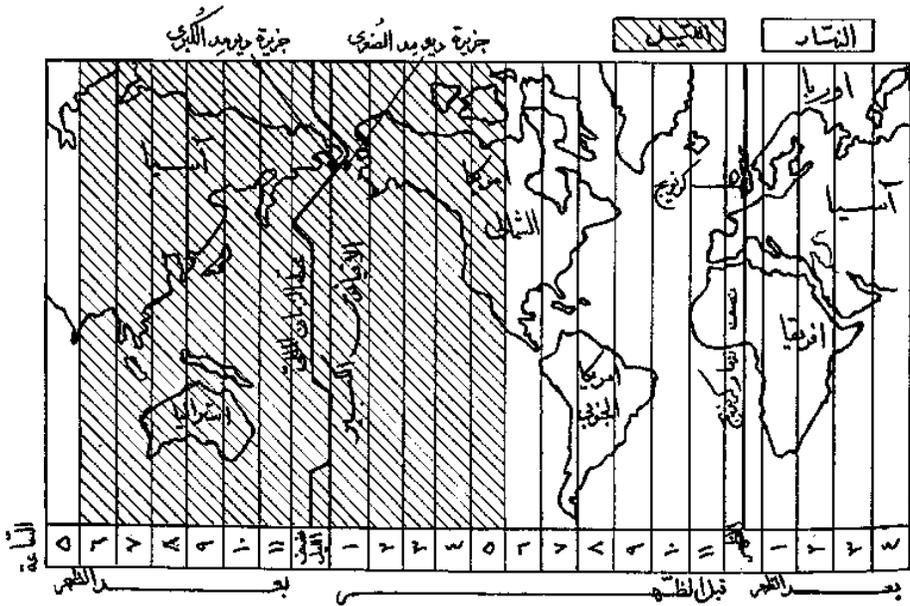
فإذا فرضنا أن الساعة في كرنويج كانت على رأس الثانية عشرة من النهار وهي الظهر التقريبي، تكون الساعة في النواحي الشرقية عنه على مسافة ١٥ درجةً، ساعةً بعد الظهر، وهكذا إلى النواحي البعيدة عنه على مسافة ١٨٠ درجةً، اثنتي عشرة ساعةً بعده، وهي المقارنة لنصف الليل.

وأيضاً تكون الساعة في النواحي الغربية عنه على مسافة ١٥ درجةً، ساعةً قبلاً لظهر، وهكذا إلى النواحي البعيدة عنه على مسافة ١٨٠ درجةً، اثنتي عشرة ساعةً قبله، وهي المقارنة أيضاً لنصف الليل.

فهذه الناحية التي انطبقت على خطّ التاريخ الدولي، بعيدةً عن كرنويج على مقدار ١٨٠ درجةً متقدّمةً عنه زماناً من ناحية المشرق، ومتأخّرةً عنه زماناً من ناحية المغرب، كلٌّ باثنتي عشرة ساعةً.

فمجموع تفاوت هذين المقدارين، وهو أربع وعشرون ساعةً، يكون قدر يومٍ واحدٍ و ليلةٍ واحدةٍ.

فيكون هذا الخطُّ متقدّماً عن نفسه من جهة، ومتأخّراً عن نفسه من جهةٍ أخرى، متقدّماً من الناحية الشرقية ومتأخّراً من الناحية الغربية، فهو المبدء للتاريخ، تكون الأيام في شرقه ولو بمقدار يسير، متقدّمةً على الأيام في غربه كذلك.



هذا كله من جهة أيام الأسابيع، من الجمعة والسبت وغيرها.
وتتبعها أيام الشهور من الواحد والأثنين وغيرها.
فإذا فرضنا أن الشمس طلعت في اليوم الثامن من إيلول على نقطة في شرق هذا الخط،
علمنا بأنها غربت يوم الثامن من إيلول عن مغربه. فابتداء الثامن في جهة المشرق يساوق
انتهائه في جهة المغرب، ففي المشرق يكون الثامن وفي المغرب يكون التاسع.
ولأ فرق فيما ذكرنا في الشهور الشمسية بين الرومية والفرسية والروسية والفرنسية
وغيرها.

فإذا فرضنا أن في مشرق هذا الخط يكون يوم الأحد السابع من خرداد ماه، يكون
في مغربه يوم الأثنين الثامن منه.
فكل أحد يسافر من المشرق إلى المغرب ماراً عن هذا المبدء، لأبد وأن يقدم

يوماً من تاريخ تقويمه؛ وكذا العكس: إذا سافر نحو المشرق لأبد وأن يؤخر يوماً واحداً من تقويمه.

المقدمة الثانية: مبدء الشهور القمرية إما يتحقق بخروج الهلال عن تحت الشعاع وظهوره في الأفق على ما هو المشهور، فإذن يختلف المبدء في التواحي الشرقية عن محل الرؤية، والتواحي الغربية عنه، ويتأخر يوماً واحداً.

وإما يتحقق بنفس الخروج فقط وإمكانية الرؤية في ناحية ما على ما ذهبت إليه، فإذن يختلف المبدء في النصف الفوقاني من الأرض الذي يشترك في الظلمة الليلية مع نقطة الخروج، والنصف التحتاني منها الذي كان واجهاً للشمس وكان نهار هناك.

فإذا دارت الأرض بحركتها الدورية بقدر نصف الدائرة، البالغ اثنتي عشرة ساعة تقريباً، يواجه جميع النقاط الواقعة في ذلك النهار على مغرب الشمس وتدخل واحدة بعد أخرى في تلك الظلمة، وبذلك يبتدئ الشهر بالنسبة إليها.

لكن هنا نكتة دقيقة، وهي أن القمر لا يخرج من الشعاع في مبدء كل شهر في موضع خاص محاذياً للأرض، حتى تتحد الأفاق وتستقر في كل حين؛ بل بمقتضى سيره الخاص حول الأرض أولاً، وبميله عن معدل النهاراً شمالاً وجنوباً على مقدار خمس درجات ثانياً، وبسائر العوامل التي ذكرناها في الموسوعة الأولى ثالثاً، يختلف مبدء طلوعه في أول كل شهر من الشهور.

إذا تمهد هذا فنقول: إن اختلاف حساب الشهور أمرٌ لازمٌ للأمناس ولأمفر منه حتى في الشهور الشمسية بأجزاء سنواتها في نصف الكرة الأرضية.

فعلى أساس ما ذكرنا تختلف مبادئ الشهور الشمسية في النصف الشرقي من قارة آسيا، كالمعظم من أرض السيبيريا والصين وبرمه وتايلند وأندونزي وويتنام وسوماترا و بورنيو و استراليا، بالنسبة إلى النصف الغربي من قارة أمريكا كالأسكا والمعظم الغربي من كندا والأيلات المتحدة و مكزيك.

فعدد أيام الأسابيع والشهور في سكان الأول، مؤخر عن عدد أيام الأسابيع والشهور في سكان الآخر يوماً واحداً.

فاليوم السابع من حزيران مثلاً بالنسبة إلى هؤلاء، بعينه اليوم الثامن منه بالنسبة

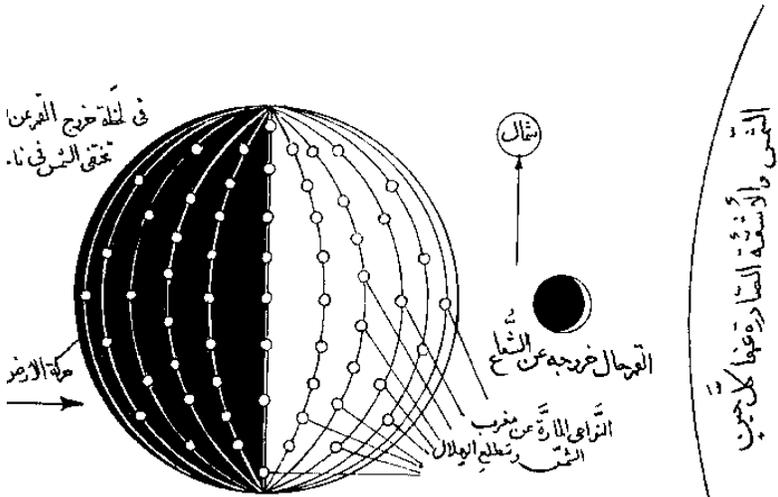
إلى أولئك،

والسبب بالنسبة إلى هؤلاء، هو يوم الجمعة بالنسبة إلى أولئك، مع أنهم مجتمعون تحت ضوء واحد شمسي في نهار واحد، أو تحت ظل واحد في ليلة واحدة. وكذلك التواحي الغربية من أمريكا الجنوبية كأرض ونزولاً وكلومبيا وبرو و شيلي ورازاتين والمعظم من برزيل، تختلف مع التواحي الشرقية من السيبيريا وزلاند و استراليا، مع اتحاد نهار سكاّنهم واتحاد ليلهم.

وأما في الشهور القمرية، فلا نحتاج إلى تعيين خط فرضي ماراً على القطبين في تعيين مباديها وأيامها، وإن كان الأمر أيضاً كذلك بالنسبة إلى أعداد أسبوعها. وذلك لأن مبدء كل شهر له تعيين واقعي خارجي، وهو خروج الهلال عن تحت الشعاع وظهوره في الأفق أو نفس خروجه عنه فقط؛ على اختلاف المسلكين. فعلى كلاً التقديرين تختلف مبادئ الشهور بالنسبة إلى جميع التواحي الأرضية بيوم واحد، وهذا أيضاً لا مفر منه.

أما على مسلك الجمهور فابتداء الشهر بالنسبة إلى كل بلد إنما هو بظهور الهلال في أفقه، فإذا خرج الهلال عن الشعاع وصار قابلاً للرؤية بعد غروب الشمس في ابتداء الليل، دخل الشهر بالنسبة إليه.

ولكن لما تسير الأرض من المغرب إلى المشرق، يختلف الهلال بالنسبة إلى سكان هذا البلد، ويطلع دائماً على نحو الاستمرار حيناً بعد حين، بالنسبة إلى جميع الأفاق الغربية، حتى تتم الدورة الكاملة في أربع وعشرين ساعة. فيراه جميع أهل الأفاق في ابتداء ظل مخروطي مستمر في هذه المدة المتميز بعضها عن بعض بفصل نهارى؛ فتجزى وتنقسم بليتين.



وأما على ما اخترت من كفاية الخروج عن الشعاع ورؤية ما ولو من بعيد، فجميع القطر المظلم الليلي المشترك مع نقطة أفق الرؤية في ابتداء الليل يحسب من أول الشهر. فالمبدء لدخول الشهر إنما هو آخر القطر المقابل لأفق الرؤية، وهي الناحية التي كاد أن ينقضى فيها الليل ويطلع فيها الفجر، وكان دخول الشهر بالنسبة إليهم في حال يكون القمر في عين المحاق ويخرج عنه وعن الشعاع بعد اثنتي عشرة ساعة أو أزيد. أما القطر المستنير النهاري المقابل للقطر المظلم، فابتداء الشهر بالنسبة إلى كل ناحية منه إنما هو بسبب المواجهة للهلال حين دخوله في الليل عند غروب الشمس بالحركة الدورية؛ وذلك يطول اثنتي عشرة ساعة أيضاً. فمبدء الشهر في التواحي المختلفة الأرضية يطول أربعاً وعشرين ساعة، المنقسم بليلتين على حسب الأفاق فوقانية والتحتانية. وقد علم مما ذكرنا أن اختلاف مبدء الشهور القمرية كالشمسية مما لا مجال لأحد في إنكاره، ولأمناس إلى الأ من الألتزام به على أي مذهب سلك. غاية الأمر أنه على مذهب الجمهور يكون أول مبدء الشهر أول زمان رؤية القمر في الأفق، ثم بلد بلد من التواحي الغربية واحداً بعد آخر، إلى أن تتصل الدورة إلى قرب المبدء الأول،



وعلى ما ذهبت إليه يكون مبدء الشهر آخر القطر الليلي المجاور للبلد الذي طلع فيه الفجر، ثم ناحية



ناحية من جانب المغرب من هذه الناحية حتى تصل الدّورة إلى أقرب ناحيةٍ بالنسبة إلى هذه الناحية من القطر.

فلأ فرق بين المذهبين من جهة الأختلاف في التّاريخ أبداً. ومجرّد أسبقية دخول الليل في ناحية تكون مبدئاً للشهر على ما اخترت، لأنّ يوجب وحدةً في التّاريخ؛ كما أنّ نفس جعل ابتداء الشّهر بظهور الهلال في الأفق، لأنّ يوجب اختلافاً فيه.

لكنّ النكتة الدقيقة التي ذكرناها آنفاً، وهي طلوع الهلال في رأس كلّ شهر في مكان مغاير لما طلع سابقاً، تُنبئنا على سقوط عنوان الفوقانية والتّحتانية على ما ذهبت إليه من مسلك عدم لزوم الأشتراك في الأفاق بالمرّة.

لأنّ الهلال في بدء خروجه عن الشّعاع لا يطلع دائماً في التّواحي المعمورة من الصّين والهند وإيران والعراق والشّام ومصر والممالك الأوربية والأفريقية، حتى يحكم بدخول الشّهر في كلّ ناحية غشيتها ظلمة الليل الوجدانية وهو جميع هذه التّواحي، فيحكم باتحاد مبدء الشّهر فيها.

وليست بلدة طهران مركزاً فوقانياً للعالم حتى يطلع الهلال في مشرقه أو مغربه إلى البرتغال وإسبانيا من نهاية المعمورة الفوقانية، فيتحدّأفقه مع آفاق سائر البلاد، فيحكم بدخول الشّهر في جميع النّقاط الفوقانية من الأرض في ليلةٍ واحدة. وهكذا ليس التّجف الأشرف بهذه المثابة.

بل الأرض كروية لا تتميز أصقاعها بعضها عن بعض في الحركة الدّورية. وليس طلوع الهلال بأيدينا، فنخرجه عن الشّعاع في المعمورة الفوقانية دائماً، كي نتمكن من الحكم بدخول الشّهر في جميع التّواحي المحيطة بنا من كلّ صوب بلاّ اختلافاً.

بل ربما يطلع في التّواحي الغربيّة من الأيالات المتّحدة أو الأقيانوس الكبير، في موضع يكون بعده عن النّجف ١٨٠ درجة، أعني بفاصل نصف القطر المحيط. فإنّ تطول الظلمة الوجدانية الليلية في موضع رؤية الهلال في الأقيانوس الكبير إلى التّواحي الغربيّة من العراق حتى التّجف، فيحكم بدخول الشّهر في التّجف و لا يحكم بدخوله في التّواحي الشرقية منه كخاتقين والبصرة.

فترى أنّه على ما ذهبت إليه ربّما يختلف بالحساب الدقيق مبدء شهر كربلاء

والتجف الأشرف بليلٍ واحدٍ، فكيف بسائر نواحي العراق وغيرها.
 وأيضاً على ما ذهبت إليه، لأبدٍ للعلم بمبدء طلوع الهلال في كل شهر من
 محسابه النواحي الواقعة في نصف القطر المظلم، حتّى يحكم بدخول الشهر فيها، و
 محسابه النواحي الواقعة بعد القطر المظلم فيحكم بعدم الدخول.
 وهذه محسابات دقيقة على أساس الهندسة، يتكفلها علم الفلك، خارج عن
 محط النظر الشرعيّ، فلا يكاد يعباؤها الشارح المبنية أحكامه على المساهلات.
 بخلاف مذهب الجمهور، من ابتداء كل شهر في كل ناحية برؤية الهلال فوق
 أفقه.

ومّا ذكرنا يعرف أنّ ما ذكر من أنّ الألتزام بكفاية خروج الهلال عن الشعاع
 في مبدء الشهور، موجبٌ لوحدة حساب الشهور وتاريخها، ومناسبٌ لوحدة شعائرهم
 المرتبطة بالأيام والتواريخ؛ كلام على أساس الأحساس، خالٍ عن التحقيق، خارج عن
 منطق التعقل الصحيح، ساقط من أساسه في الاحتجاجات.
 هذا ما أردنا بيانه في مسألة اختلاف التاريخ على كل مسلك.
 وأمّا النقاط الستة التي حاول فيها الجواب عمّا حررنا، فلم يقع واحد من
 الأجوبة موقعه.

أمّا النقطة الأولى، فنقول: كلّ عنوان أخذ في موضوع حكمٍ شرعيّاً كان أو غيره،
 يقتضى اعتباره قيداً دخليّاً في الحكم، يثبت الحكم بشبوته وينتفى بانتهائه؛
 إلاّ فيما دلّت قرينة خاصة على عدم مدخليّته فيه، كما أنّ السّنة دلّت على عدم
 دخالة كون الرّبائب في حجور الرجال في حرمة نكاحهنّ عليهم؛ مع ظهور دخالة الحرمة في
 بادئ الأمر من قوله عزّ وجلّ: وَرَبَائِبُكُمْ آيَتِي فِي حُجُورِكُمْ ؛
 أو دلّت قرينة عامّة على عدم المدخليّة، ككثرة ورود القيد في لسان العرف
 العامّ أو الخاصّ بلا مدخليّة له في الحكم، وكانت الكثرة إلى حدّ يصرف الموضوع
 المقيّد عن ظهور دخالة القيد فيه؛ فحينئذٍ يحتمل الحكم على نفس الموضوع اللّا بشرطٍ عن
 وجود القيد وعدمه.

و هذا في جملة من الأجال التي أخذ في موضوع حكمها عنوان نفس العلم أو ما هو
 بمعناه، في كونه كاشفاً صرفاً وطريقاً محضاً مسلّم.

والشاهد عليه في المحاورات العرفية كثير، وكذلك في المسائل الفقهية .

أمّا عنوان التبيين فليس بهذه المثابة، فضلاً عن الرؤية.

لأنّ التبيين ليس مطلقاً الأناكشاف، بل الأناكشاف الخاص، وهو وضوح جميع نواحي المعلوم وارتفاع الغيم والحجاب عن أطرافه وانجلائه من كل جهة ومن كل ناحية من المقدمات والمقارنات والغايات.

وكثيراً ما يكون التثبت في الموضوع والتأني فيه دخيلاً في الحكم ولو مع حصول العلم قبلاً، من المشاهدة والسمع وغيرهما مما يوجب الأطمئنان بدوّاً، ولكن بالتروى والتثبت والتأني ربّما يزول؛ كما في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَّبُوا^١. ففي «المجمع»: أى إذا سافرتم وذهبتم للغزو فتبيئوا، أى اطلبوا بيان الأمر وثباته ولا تعجلوا فيه.

و في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا^٢؛ وهي هنا بمعنى التحقيق والتثبت والفحص في الأطراف، حتّى ينجلي جميع جوانب الأمر بكمال الوضوح.

ولهذا فسره في تاج العروس بالتثبت في الأمر والتأني فيه.

والسرّ في ذلك أنّ الذهاب للغزو والدفاع المستلزم للقتل والجرح وذهاب الأموال والأسر، أمرهم في الغاية، لا يعتمد فيه على العلم الحاصل في بادى النظر والاطمئنان المستفاد من القرائن البدوية، بل لأبد من التحقيق الكافي والفحص الوافي، وهذا معنى التبيين الوارد في موضوع الدليل.

وهذا يعلم أنّ الاستناد بقول المنجمين في تعيين طلوع الفجر، والبناء على أقوالهم في الصلاة والصيام غير تام؛ لأنّ الله تبارك وتعالى جعل الغاية في الأكل والشرب في ليالى شهر رمضان، تبين النهار ووضوحه قبلاً لليل، فقال: كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ^٣ بحيث يتشخص في امتداد الأفق مثل الخيط الأبيض من طلوع الصّباح، ويتميّز عن ظلّمة الليل الممتدة في السّماء إلى هذه النّاحية.

١ - الآية ٩٤، من السورة ٤: النساء.

٢ - الآية ٦، من السورة ٤٩: الحجرات.

٣ - الآية ١٨٧، من السورة ٢: البقرة.

ففى «الكافى» روى الكلينى - قده - بإسناده عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السّيم عن الخيطة الأبيض من الخيطة ايسود، فقال: بياض النهار من سواد الليل - الحديث.

ورواه الشيخ فى «التّهذيب» بإسناده عن الكلينى .

وفى «الكافى» أيضاً عن أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام فقلت: متى يحرم الطّعام والشّراب على الصّائم، وتجلّ الصّلاة صلوة الفجر؟ فقال: إذا اعترض الفجر وكان كالفبطينة البياض، فثمّ يحرم الطّعام وتجلّ الصّلاة صلوة الفجر.

قلت: فلستنا فى وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ فقال: هيّهات أين تذهب؟ تلك صلوة الصّيبان. ورواه الشيخ فى «التّهذيب» بإسناده عن الكلينى، والصدوق فى من لا يحضره الفقيه عن عاصم بن حميد عن أبى بصير.

وروى الصدوق أيضاً أنه: سئل الصادق عليه السّيم عن الخيطة الأبيض من الخيطة الأسود من الفجر، فقال: بياض النهار من سواد الليل. وقال فى خبر آخر: وهو الفجر الذى لا شك فيه.

والحاصل أنّ ما جعله الشارع أجلاً لصلاة الفجر والصيام هو تبيين الفجر، بحيث كان من الواضح بمثابة افتراض الأفق من ثياب بيض لا يشك فيه أحد؛ وهذا التبين مع هذا العرض العريض متأخراً مما جعله الفلكيون مبدئاً للفجر بفاصل، ولأى يمكن جعله طريقاً و كاشفاً عن أول زمان خروج الأفق عن الظل المخروطى إلى فضاء أشعة الشمس، وهو بحساب علم الفلك يتحقق فى لحظة .

وهذا بخلاف زوال الشمس عن خط نصف النهار المار على رأس المصلّى، فإنه يتحقق فى لحظة واحدة؛ وحيث جعل موضوعاً لصلاة الظهر فى قوله تعالى: أقم الصّلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل،^٢ يمكن التحويل فيه على القول الفلكى مع الوثاقفة.

والسرّ جميع ما ذكرناه من الشّواهد وایمثلة أنّ التّبين مأخوذ من البيان، و

١- فى مرآت العقول نقل عن الصّاح: أنّ القبط أهل مصر، والفبطينة ثياب بيض رفاق من كتان يتخذ بمصر؛ وقد يضم لأنهم يغيرون فى النسبة كما قالوا: سُهلى ودُهرى - انتهى .

٢- الآية ٧٨، من السورة ١٧: الأعراف.

هو بمعنى الوضوح والانجلاء في الغاية؛ وفيه خصوصيةٌ زائدةٌ عن معنى العلم، وبها يمكن أن يلحظ النظر.

ذكر ابن الأثير في «النهاية» في معنى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ مِنْ الْبَيَانِ لَسِحْرًا: البيان إظهار المقصود بأبلغ لفظ، وهو من الفهم وذكاء القلب، وأصله الكشف والظهور. وقيل معناه: إن الرجل يكون عليه الحق، وهو أقوم بحجته من خصمه، فيقلب الحق ببيانه إلى نفسه. لأن معنى السحر قلب الشيء في عين الإنسان، وليس بقلب الأعيان. ألا ترى أن البليغ يمدح إنساناً حتى يصرف قلوب السامعين إلى حبه، ثم يذمه حتى يصرفها إلى بغضه - انتهى. وفي مجمع البحرين: وفي الحديث: إِنَّ اللَّهَ نَصَرَ الثَّيِّبِينَ بِالْبَيَانِ، أي بالمعجزة، وبأن ألهمهم وأوحى إليهم بمقدمات واضحة الدلائل على المدعى عند الخصم، مؤثرة في قلبه.

وفيه أيضاً: أنزل الله في القرآن تبيان كل شيء، أي كشفه وإيضاحه - إلى أن قال: وتبين الشيء لي، إذا ظهر عندي وزال خفاه عني - انتهى.

وكم من مورد وردت في القرآن الكريم من هذا الأصل اشتقاقات، مثل تبين وبين وبينة وبيئات ومبينة ومبيئات ومبين وبيان وتبيان ونظائرهما، في كل منها لوحظت خصوصيةٌ للإيضاح وكشف الستر بنحو أتم وأكمل.

و محصل الكلام أن التبين ليس مرادفاً للفظ العلم بوجه؛ والقرينة العامة المدعاة في استعمال لفظ العلم بعنوان الطريقيّة في موضوع الأحكام في الآجال، غير موجودة فيه.

و أنكر من هذا ادعاء وجود قرينة عامة في استعمال لفظ الرؤية بعنوان الكاشفيّة المحضة في موضوع الأحكام؛ ودعوى تحقّقها مردودة على مدّعيها.

لأن للرؤية بمعنى الإبصار الحسّي خصوصيةٌ ليست في غيرها من طرق الانكشاف. فإذا وردت في موضوع دليل عرفي أو شرعي، ظاهره دخالة هذه الخصوصية في استجلاب الحكم. فلا بدّ من الأخذ بها وجعلها قيداً يدور الحكم معها وجوداً وعدمياً، إلا إذا دلّت قرينة خاصة على عدم دخالتها فيه.

ولعل المدعى نظر إلى القرائن الخاصة في موارد شخصيّة، ثم توهّم منها كثرتها إلى حدّ يصرف الكلام عن ظهوره في التقييد. أو نظر إلى الرؤية التي هي من أفعال القلوب وهي بمعنى العلم؛ مثل ما ورد في حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مع

سلمان الفارسيّ في أشراف الساعة؛ المرويّ عن تفسير القمّيّ، ونظائره؛ فتوهم أنّ الرؤيةَ الحسيّةَ أيضاً كذلك، وهذا توهمٌ باطلٌ، ولكلّ منها حكمٌ غير ما للآخر. هذا على العموم. وأمّا في المقام يُضاف إلى ذلك ولأوّلاً: كثرة الروايات التي دلّت على دخالة الرؤية من الفريقين عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكذلك تواتر الروايات الواردة عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام الصريحة في دخلتها؛ فقد ذكر بعض الأعلام من المشايخ أنّها أكثر من أن تعدّ وتحصى. وقد فهموا منها مدخليّة الرؤية بلا نكير، وهم من أهل اللسان، عارفون بأساليب الكلام. ودُكر في بعضها دخالة الرؤية وحصرتها في ثبوت الهلال بلسان النفي والإثبات؛ مثل قوله عليه السيم: **يَتَّصُمُ إِذْ أَنْ تَرَاهُ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَتَّصُمُ إِذْ لِرُؤْيَيْهِ؛ وَأَدَلَّ مِنْهُمَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا الرُّؤْيِيَّةُ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّؤْيِيَّةُ.**

فهب أيها المجيب! أنّ الشارح يريد مدخليّة الرؤية بنحو الموضوعيّة لا الكاشفيّة المحضة في مقام الثبوت، فهل يتصور جملةً بليغةً أو كلاماً بليغاً، أبلغ من هذا الذي أفاده في مقام الكشف عمّا أراده، في مقام الإثبات؛ فقلّ لنا ساعدك الله: بأيّ كلامٍ يفهمنا، وبأيّ عبارة يُنبّهنا؟

والعجب كلُّ العجب أنّه اعترف في آخر كلامه بأنّ الاستفادة من روايات الصّوم الأوّليّة، هو دخالة الرؤية بمعنى إناطة الحكم بإمكانيّة الرؤية، ومع هذا كان يُنكر موضوعيّةها بادعاء قرينة عامّة وقرائن خاصّة على الكاشفيّة؛ مع أنّ كلتا الدّعويين: دعوى وجود القرينة العامّة ودعوى وجود قرائن خاصّة، معلولتان.

و ثانياً ما هو المشاهد في جميعها أنّهم عليهم السلام سدّوا جميع الطّرق المتصوّرة لثبوت الهلال، مثل أماريّة غيبوبة الهلال بعد الشفق، وتطوّقه، ورؤية ظلّ الرأس فيه، وخفائه من المشرق غدوة؛ على دخول الشّهر في اللّيلة الماضية، مع أنّ في بعض منها - خصوصاً إذا أُيدت بالرصد أماريّةً على ثبوت الهلال.

لكن الأصحاب فقد رفضوها وحملوها على النقيّة، حيث إنّ العامّة جعلوها أمارات عليه. وليس هذا إلّا ممّا فهموه من بناء الشريعة على انحصار أماريّة الرؤية.

١- رواه العلامة الطباطبائيّ مدّ ظلّه السامي في تفسير الميزان في المجلّد الخامس في ص ٤٣٢ إلى ص ٤٣٥، في

ضمن بحثه المختلط من القرآن والحديث المبدؤ من ص ٤٢٨.

و ثالثاً ما ورد في كثير من الروايات من إنكار أصحاب الرأى، وهم أصحاب العدد والجدوال من الفلكيين والمنجمين، والردُّ الشَّدِيد عليهم.

و ما ربّما يمكن أن يقال أن الردَّ عليهم إنّما هو لعدم وصول نتيجة حساباتهم الرّصدية إلى درجة اليقين، مدفوعٌ أولاً :

بأنّ عنوان الرأى ورد في بعض الروايات قسيماً للتّظنّي، حيث قال عليه السيم: وَ لَيْسَ بِالرّأى وَيَ بِالرّأى، وَلَكِنِ بِالرّؤية.

و ثانياً أنّ الحسابات الرّصدية المدوّنة في الزيجات مفيدةٌ للقطع لأصحاب الرّصد، لكونها قواعد مضبوطةً على أساس علم الحساب، مبرهنةً ببراہين هندسيّة، منتهية إلى الحسّ والوجدان؛ ويحصل القطع لغيرهم إذا عرفهم بالمهارة في فنونهم والوثاقة في أنفسهم.

وثالثاً أنّ مفاد هذه الروايات إطلاق عدم جواز التّعويل على أقوالهم ولو مع اليقين الحاصل. إن قلت: لعَلَّهم عليهم السّلام إنّما سدّوا هذا الطريق على الإطلاق، وحصروه في طريقيّة الرّؤية، لئلا يقع الخلاف ولا يشتهب الأمر.

قلت: نعم، ولكن هذا عين الإقرار بانحصار طريقيّة الرّؤية المساوق للموضوعيّة. ثمّ إنّ كثيراً من الأصحاب ادّعوا الإجماع على انحصار طريقيّة الرّؤية، وادّعوا خلافه خلاف المذهب. وقد نقلنا سابقاً ما ذكره الشيخ رضوان الله عليه في التّهذيب، و الان ننقل ما ذكره الشّيخ الأجلّ القاضى ابن البرّاج في كتابه: شرح جمل العلم والعمل، الشّيخه الأعظم: السيّد المرتضى رضوان الله عليهما.

قال: اعلم أنّ رؤية الهلال هي المعتر، والأذى عليه يعتمد في الصّوم والنفط وأوايل الشّهر. وذلك لم يخالف فيه أحدٌ من المسلمين، إلّا قومٌ من أصحاب الحديث من جملة طائفتان (كذا) ^٢ فإنّهم عوّلوا في ذلك على العدد ^٣ وشذّوا عن الإجماع

١ - طبع هذا الكتاب في مطبعة جامعة المشهد (مشهد الرضا عليه السلام) في سنة ١٣٥٢ الهجرية الشمسية، وما نقلناه عنه إنّما هو من ص ١٦٧ إلى ص ١٧٠.

٢ - يعنى أنّ لفظ «طائفتان» ورد في النسخ مرفوعاً.

٣ - قال الشهيد الثاني في شرحه للمعة: والعدد، وهو عدّ شعبان ناقصاً أبداً ورمضان تاماً أبداً، وبه فسره في الدروس. ويطلق على عدّ خمسة من هلال الماضى وجعل الخامس أوّل الحاضر، وعلى عدّ شهر تاماً وآخر ناقصاً مطلقاً، وعلى عدّ تسعة وخمسين من هلال رجب، وعلى عدّ كل شهر ثلاثين؛ والكلّ لأ عبرة به.

بهذا المذهب. »

وخلافهم في هذا غير معتبر، لأن الإجماع سابق لهم؛
وجرّوا في فساد ما ذهبوا إليه وشذّوا به عن الإجماع مجرى الخوارج في خلافهم
وشذوذهم عن الإجماع السابق، لما ذهبوا إليه في (عدم رجم الزّاني المحصن؛ فإنّهم ذهبوا
إلى ذلك بعد انعقاد الإجماع على) رجمه.^٢

(و كما لأيوثر خلافتهم هذا في صحّة ما انعقد عليه الإجماع)^٣ من رجم هذا
الزّاني، لحدوث هذا المذهب وسبق الإجماع له؛ فكذلك لأيوثر خلاف من ذلك إلى
العدد في ما لم يعقد عليه الإجماع من صحّة العمل على رؤية الأهلة، لحدوث مذهبهم
هذا وتقدّم الإجماع له.

فإن قيل: لمّ زعمتم أنّ مذهب أهل العدد حادث؟

قلنا: لا شبهة فيه، لأنّ القائلين بذلك ما ظهر خلافتهم وعملهم به إلاّ عند
الجدوال^٤ المنسوب إلى عبد الله بن مسعود (و معاوية،^٦ ولا شكّ في حدوث ما هذا
سبيله.

نعم اعتبره بالمعنى الثاني جماعة منهم المصنّف في الدروس مع غمّة الشّهور كلّها مقيّداً بعدد سنّته في
الكنيسة، وهو موافق للعادة وبه روايات ولأبأس به، أمّا لو غمّ شهر وشهران خاصّة فعدّهما ثلاثين أقوى
وفي ما زاد نظراً: من تعارض الاصل والظاهر، وظاهر الأصول ترجيح الأصل - انتهى - (منه عفى عنه).

١ - ما بين الهالين هو المصحّح من نسخة العالم المحترم واعظ زاده.

٢ - في نسخة العالم المحترم واعظ زاده، ورد مكان «رجمه»، «رحمة».

٣ - ما بين الهالين هو المصحّح من نسخة مكتبة مجلس الشورى بطهران.

٤ - ظاهراً.

٥ - الجدول للقمر عند الفلكيين حساب سيره في منازل الثمانية والعشرين وتعيين موضعه في نّي وقت
أريد، فعليه يكون مرادفاً للزيج. وفسره الشهيد الثاني عند قول الشهيد الأوّل في اللعة ولأعبرة بالجدول، بأنّه: حساب
مخصوص مأخوذ من تسيير القمر، ومرجه إلى عدّ شهر تامّاً وشهر ناقصاً في جميع السنة مبتدئاً
بالتام من المحرم؛ لعدم ثبوته شرعاً بل ثبوت ما ينافيه ومخالفته مع الشرع للحساب أيضاً لأحتياج تقييده بغير
السنة الكنيسة، أمّا فيها فيكون ذو الحجّة تامّاً - انتهى. أقول: والسّرّ في ذلك أنّ الأزياج مبتنية على الشّهور
الوسطية لا الحقيقية، ثمّ بضميمة حساب التعديلات تصير شهوراً حقيقية فلكية. أمّا الشّهور الشرعية
فالعبرة فيها بنفس الرؤية. هذا ولكنتي لم أجد لفظ الجدوال في واحد من كتب اللغة والنجوم، ولعلّه
مصدر جعلي على وزن الذّراج من مادة جعلية هي جدولٌ يُجدولُ أي عيّن الجدول؛ على هذا يكون
خارجاً عن استعمال العرب - منه عفى عنه.

٦ - في نسخة مكتبة مجلس الشورى بطهران.

وأن العمل على ما ذكرناه لايجري العلم بتقدمه على زمان من نسبت الجدوال^١ إليه، مجرى العلم بالعمل على رواية الأهلّة؛ ولا تقاربه؛ بل ولا يعلم ذلك أصلاً على وجه ولا سبب .

فإن قيل: إذا كان العمل على الجدول حادثاً، فما ينكر أن يكون الأمر من الرسول صلى الله عليه وآله والإمام بعده في تعريف أوائل الشهور وأواخرها، هوالمعتبر في ذلك؟وعليه العمل ؟ قلنا: لو كان ما ذكرته صحيحاً لكان الثقل به واردةً مورد الحجّة؛ والمعلوم خلاف ذلك.

ثم إن الأمة بين القائلين: فقائل يذهب إلى أن المعتبر في معرفة الفطر وأوائل الشهور بالأهلّة، وقائل يذهب إلى أن المعتبر في ذلك بالعدد؛ وليس فيهم من يقول إن المعتبر في ذلك بما ذكرته^١؛ ولا يقول أحدٌ عن الرسول صلى الله عليه وآله ولاعن أحدٍ من الأئمّة عليهم السلام إنّه قال: أول الشهر يوم كذا والآخر يوم كذا، إلا ما يذكر من الخبر المتضمّن لقوله عليه السلام: يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُمْ^٢؛ وهذا ممّالا شبهة فيه أنّه لم يرد مورد الحجّة، وذكر في هذا المذهب خلاف متقدّم على زمان الجدول؛ وإذا كان كذلك وجب القضاء بفساد ما ذكرته.

ومّا يدلُّ أيضاً على أن المعتبر في معرفة أوائل الشهور والصّوم والفطر بالأهلّة، ما هو معلوم ضرورةً في شرع الإسلام من فرق المسلمين إلى (أن)^٣ رؤية الأهلّة في تعريف أوائل الشهور من زمن النبي صلى الله عليه وآله إلى زمننا هذا، وأنّه صلى الله عليه وآله كان يتولّى رؤية الهلال بنفسه وملتسمه^٤ ويتصدّى لرؤيته وكذلك المسلمين، وخروجهم إلى المواضع المكشوفة وتأهبهم كذلك من غير إنكار من أحدٍ له ولا دفع . وما ثبت عنه صلى الله عليه وآله ممّا شرّعه من قبول الشّهادة في الرّؤية، والحكم

١ - في نسخة واعظ زاده وفي نسخة المكتبة المركزيّة لجامعة طهران، ورد مكان ذكرته، ذكر به؛ والمصحح صحّحه قياساً.

٢ - أقول: أورد في تفسير «البرهان» في ذيل آية يسألونك عن الأهلّة، نقلاً عن السيّد ابن طاووس (ره) في الإقبال أنّه قال: ومن ذلك (أى من القواعد) ما سمعناه ولم نقف على اسناده عن أحدهم عليهم السلام: يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُمْ - انتهى

٣ - في نسخة المكتبة المركزيّة لجامعة طهران، ورد لفظ «أن».

٤ - ظاهراً: «يلتمسه».

فيمن شهد بذلك في مصر^١ من الأمصار، ومن يرد بالإخبار برويته عن خارج مصر، وحكم المخبر به والصحة وسلامة الخبر مما تعرضه من العوارض، وخبر من شهد برويته مع التواتر في بعض المواضع.

فلولاً أن المعتبر بالأهلة، وأنها أصل في الدين، معلوم لجميع المسلمين، لما كانت^٢ الحال في ذلك على ما شرحناه، ولكان ذلك عبثاً لو كان الاعتبار بالعدد، وحكاية^٣ لما لافائدة فيه؛ والمعلوم خلافه.

ويدلُّ على ذلك قوله سبحانه: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ،^٤ فبيِّن سبحانه الأهلة هي المعتبرة في المواقيت والدلالة على أوائل الشهور، وذلك نصٌّ صريحٌ في ما ذهبنا إليه.

ألا ترى أنه علّق التوقيت فيها، ولو كان الذي نعرف به التوقيت هو العدد لعلّق التوقيت وخصّه به دون رؤية الأهلة، لأن رؤية الأهلة لأ معتبر بها عند العدديين في تعريف أوقات حجّ ولا غيره.

والهلال إنما سُمي بهذا الأسم، لرفع الأصوات عند مشاهدته بالتكبير والتّهليل؛ ومنه يقال: استهلّ الصبيُّ إذا أظهر صوته بالصياح عند ولادته. وسُمي الشهر لاشتغاره^٥ بالهلال.

فإن قال: بأن عدد الأيام وحساب الشهور والسنين هو المعتبر فيها وأنه يغني^٦ عن الأهلة، فقد أبطل سمات الأهلة والشهور من الموضوعية في لسان العرب. ومن ذهب إلى ذلك وجب ترك الالتفات إلى قوله.

ويدلُّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ.^٧

١ - في نسخ واعظ زاده والمجلس ومكتبة الجامعة ورد لفظ مصرى والظاهر زيادة الباء.

٢ - في نسخة المجلس: «كا» مكان «كانت».

٣ - في جميع النسخ: «مكاتباً» وصححه المصحح «حكاية».

٤ - الآية ١٨٩، من السورة ٢: البقرة.

٥ - في نسخة الجامعة المركزية: الإشتهاد مكان لاشتغاره

٦ - في جميع النسخ: «يعني» بدل «يعني»، وحيث لأ معنى له صححه المصحح.

٧ - الآية ٥، من السورة ١٠: يونس.

(و هذا نصُّ منه تعالى على معرفة السنين والحساب) 'مرجوع فيها إلى القمروزيادته و نقصانه، وأنَّ العدد لاحظٌ له أفى ذلك.

ويدلُّ أيضاً على ذلك ما روى عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعَدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً.
فنصُّ عليه السلام أيضاً صريحاً غير محتتمل بأنَّ الرُّؤية هي الأصل والعدد تابعٌ لها، وأنَّه غير معتبر إلاَّ بعد عدم الرُّؤية. ولو كان المُعتبر بالعدد لما علَّق الصوم بنفس الرُّؤية، ولعلَّقه بالعدِّ، وكان يقول: صُومُوا بِالْعَدِّ وَأَفْطِرُوا بِالْعَدِّ؛ والخبر يمنع من ذلك بالأشبه.

فإن قيل: كيف تستدلُّون بهذا الخبر وهو من أخبار الآحاد؛ وعندكم أن أخبار الآحاد لا يعولُّ عليها في علم ولا عمل.
قلناه: إنَّما نقول في خبر الواحد بما ذكرته إذا لم يقرب به قرينةٌ ولا دلالة تدلُّ على صحَّته، وأمَّا ما يقرب به قرينةٌ وتدلُّ على صحَّته دلالةٌ فلا بدُّ من القول بصحَّة مضمونه، للقرينة به.

وهذا الخبر وإن كان من أخبار الآحاد، فقد عَضَّدته قرينةٌ وهي تلقى الأمة له بالقبول؛ فصحَّ الاستدلال به. وهذا ممَّا لا يشتبه مثله على أهل العلم.
واعلم أنَّه قد ورد في صحَّة الصَّوم والْفِطْرِ على رؤية الهلال من الأخبار المتواترة ما يكثر ذكره ويطول إيرادُه، ونحن نورد بعضاً من ذلك ليقف عليه من أهْل نفسه بأُسن الخبر، ويميل إليه أكثر من أُسنه بطرف النظر وميله إليها. انتهى الموضوع الذي أردنا إيرادَه من كلامه - قدَّه - ثمَّ شرع في ذكر الروايات الدالَّة على موضوعيَّة الرُّؤية وبَحَث فيها بحثاً تاماً، وذكر الروايات الدالَّة على عدم جواز التَّعويل على الجدوال وسائر الطُّرق والأمارات.

والحقُّ أنَّه رحمة الله عليه أوفى البحث في المقام بما لأ مزيد عليه، ونحن نقلنا كلامه بطوله لما فيه من جهات التَّنبيه والفائدة ما لا يخفى على الخبير.
وما يدلُّ على انحصار دخالة الرُّؤية رابعاً:

١ - ما بين الهلالين ليس في نسخة مكتبة المجلس.

٢ - في جميع النسخ: (لاحصا له) فصحَّحه المصحح.

الرَّوَايَاتِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جَعَلَ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتَ، فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ؛ وَهَذِهِ الرَّوَايَاتُ مُسْتَفِيضَةٌ.

مثل ما رواه العياشي في تفسيره عن زياد بن المنذر، قال: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ: صُمْ حِينَ يَصُومُ النَّاسُ، وَأَفْطِرْ حِينَ يَفْطِرُ النَّاسُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتَ. ورواه أيضاً الشيخ في التهذيب، والقاضي ابن البراج في كتابه شرح جمل العلم والعمل.

وما رواه المفيد في المقنعة عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَهْلَةِ، فَقَالَ: هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَصُمْ، وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ.^١

فلولا تكون الرؤية طريقاً خاصاً إلى معرفة الشهور، لما يكون وجهه لجمعها مواقيت؛ إذ من السهل اليسير رجوع الناس إلى ما ضبطوه في الجدول. كما هو المتعارف اليوم في كثير من البلاد التي جعلوا مدار أوقاتهم على الشهور الشمسية، واستغنوا عن الأهلة ومواقيتها.

قال الشيخ أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ في «مجمع البيان» عند تفسير قوله تعالى: قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ؛ وفيه أوضح دلالة على أنّ الصّوم لا يثبت بالعدد؛ وأنه يثبت بالهلال؛ لأنّه سبحانه نصّ على أنّ الأهلة هي المعتبرة في المواقيت والدلالة

وما رواه الكلينيّ في الكافي بإسناده عن الحلبيّ، والمفيد في «المقنعة» عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إِئْتُهُ سُئِلَ عَنِ الْأَهْلَةِ، فَقَالَ: هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَصُمْ وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ. وما رواه الشيخ في التهذيب والاستبصار بإسناده عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سُئِلَ عَنِ الْأَهْلَةِ، فَقَالَ: هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَصُمْ وَإِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَصُمْ وَ إِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ - الحديث. وما رواه الشيخ أيضاً فهما بسندين عن الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سُئِلَ عَنِ الْأَهْلَةِ، فَقَالَ: هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَصُمْ وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ - الحديث. وما رواه الشيخ أيضاً بإسناده عن عبد الله بن سنان قال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْأَهْلَةِ، فَقَالَ: هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَصُمْ وَ إِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ - الحديث. وما رواه الشيخ أيضاً بإسناده عن عبد الله بن عليّ بن الحسين (الحسن - نسخ) عن أبيه عن جعفر بن محمد عليها السلام في قوله عزّ وجلّ: قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ، قال: لِصَوْمِهِمْ وَفِطْرِهِمْ وَحَجِّهِمْ.

على الشُّهُور. فلو كانت الشُّهُور إثمًا تعرف بطريق العَدَد، لخصّ التوقيت بالعدد دون رؤية الأهلّة؛ لأنّ عند أصحاب العَدَد لا عبرة برؤية الأهلّة في معرفة المواقيت - انتهى.

أقول: ونعم ما أفاد قدّس الله سرّه.

فنقول: حمل الرؤية في الروايات على الطريقيّة المحضة، يُساقق إلغاء خصوصيّة الرؤية؛ فيناقض الآية المباركة: قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ. لأنّ الله جعل الأهلّة مواقيت، ولا يكون الهلال ميقاتاً إلا إذا رُئِيَ، فالرؤية دخيلة في كونها مواقيت؛ فمن أنكر انحصار طريقيّتها، فقد أبطل ميقاتيّتها.

فالآية دلّ دليل على دخالة الرؤية على مبادئ الشُّهُور، كما أنّها أدلّ دليل على بطلان القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق وكفاية رؤية ما ولو من بعيد أو كفاية الرؤية الإمكانية؛ فإلله جعلها مواقيت للناس جميعاً، لكلّ بلدة لكلّ جيل.

ولا معنى لجعل الهلال الخارج عن الشُّعاع والقابل للرؤية في إسبانيا ميقاتاً لأهل بلخ وبُخارا، ولا الهلال الطالع للأعراب القاطنين في المراكش والليبييا ميقاتاً للتركمين والأتراك القاطنين في الصّين!

فمن التزم بهذا فقد أبطل سمات الأهلّة، وأنكرها مواقيت. ومن ادعى عدم تنافيه مع الآية الكريمة، فهل يا ترى إلاّ كونه لاعباً بالقرآن العظيم؟

وأما ما استدللّ لطريقيّتها المحضة من كفاية قيام البيّنة التي هي تبيّن الواقع - كما يُشعر به لفظها - على ذلك، أو مضى ثلاثين يوماً من شعبان ولو لم ير أحد الهلال؛ فيرد عليه:

وَلَا أَنَّ الْبَيِّنَةَ وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً مَشْبَهَةً مِنْ بَانَ بَيِّنٌ، فيقال: بَيِّنٌ وَبَيِّنَةٌ كَسَيِّدٍ وَسَيِّدَةٍ مِنْ سَادَ يَسُودُ، وحيث إنّ موصوفها هي الحجّة، يقال: بَيِّنَةٌ بِالتَّاءِ، أَى حَجَّةٌ وَاضِحَةٌ لَا خِفَاءَ فِيهَا، وبهذا المعنى تكون مرادفةً للبرهان.

لكنّها حجّة واضحة بالتسبب إلى ما تعلقت به لا إلى شيء آخر، وهذا واضح. فلا بدّ من أن يلاحظ متعلّقها في كلّ مورد فيحكم بثبوتها في متن الواقع بالتعبّد، كما يحكم بالثبوت في ما إذا تعلّق به القطع الوجدانيّ.

وفي المقام: إذا فرض دلالة التّصوص والفتاوى على كفاية البيّنة القائمة على دخول الشُّهُر، أو على خروج الهلال عن الشُّعاع، أو على وجوده في الأفق؛ كان لما أُفيد من دلالة البيّنة على طريقيّة المحضة للرؤية وجه، لقيامها مقام الرؤية، فكلّ واحدٍ من

الرؤية والأمانة دليل على ثبوت الواقع حينئذٍ ؛
لكنه ليس كذلك، بل أطبق النص والفتوى وادّعى الإجماع على كفاية البيّنة
القائمة على رؤية الهلال ليس غير.^١
فحينئذٍ ليست الرؤية والبيّنة متسابتين إلى إثبات الواقع، أحدهما وجداناً والآخر
تعبداً.

بل الرؤية الوجدانية تعلّقت بوجود الهلال، والبيّنة تعلّقت بالرؤية؛ فتعلّقت
بالمعلّق بالكسر لا بالفتح.

ومفادها تزيل الرؤية التعبديّة مقام الرؤية الوجدانيّة، وتوسيع دائرة الرؤية إلى
الأعمّ منهما بتوسعة دائرة الرؤية التي هي عبارة عن الأبصار بالعيون المتصلة، بالإبصار بالعيون
المنفصلة بالجعل التشريعيّ.

وهذا معني حكومة أخبار البيّنة على أخبار الرؤية.
وهنا محلّ الدقّة والتّظر، فإنّه من مزالّ الأقدام؛ حيث اشتبه الأمر على كثير من
أهل العلم، فادّعوا طريقيّة الرؤية المحضة، بادّعاء قيام الأمارات مقامها؛ ولم يتنبّهوا
للاختلاف بين متعلّقيهما.

وثانياً المستند في حجّية البيّنة في هلال شهر رمضان هو الروايات الخاصّة الواردة
في المقام، الدالّة على قيام البيّنة مقام الرؤية، وهي كثيرة؛ فإذا لا دلالة لها على الطريقيّة
المحضة والكاشفيّة الصرفة للرؤية، إذ جعل الرؤية طريقاً واحداً وكاشفاً فardاً عن الهلال
في مقام الثبوت، ومع ذلك توسيع هذه الدائرة بالرؤية التعبديّة الحاصلة بالبيّنة في مقام
الإثبات بالتّصوص الخاصّة، ممّا لا مانع منه.

وقد دلّت الأخبار المستفيضة، بل المتواترة على طريقيّتها المنحصرة، وبعبارة
أخرى على جزئيّتها للموضوع على نحو الكاشفيّة؛ ودلّت الروايات على كفاية الرؤية
التعبديّة في مقام الإثبات.

نعم لو قامت البيّنة على غير الرؤية، بل على دخول الشهر المستند إلى التطوّق، أو
الارتفاع أو الجدول والزيج أو قول الرّصدىّ ونحو ذلك، واستندنا على حجّيتها بعمومات

* واعترف به الأستاذ نفسه مُدّظله على ما في رسالة المنهاج ج ١ ص ٢٨٠ حيث قال : ولا (اي و

لا يثبت الهلال) بشهادة العدلين إذا لم يشهدا بالرؤية.

أدلة حجية البيّنة في الموضوعات كرواية^١ مسعدة بن صدقة، وعلقمة، وغيرهما، والإجماع المدعى في المقام؛ كان لنا شاهداً على كاشفتيها المحضة.

لكنك عرفت أنّه لا مجال لحجّية مثل هذه البيّنة بعد إطباق الإجماع والتّصوُّص والفتاوى على حجّية البيّنة القائمة على خصوص الرؤية، ليس غير.

وأما الاستدلال بطريقتها المحضة من ثبوت لزوم القضاء يوم الشكّ الذي أظرفيه، لعدم طريق له إلى ثبوت الهلال، فتبيّن بعد ذلك بالبيّنة أو الرؤية ليلة التاسع والعشرين من صومعه وجود الشهر يوم إفطاره فسيرد عليه ما أوردنا سابقاً، من أنّ الرؤية أو البيّنة ليلة التاسع والعشرين كاشفة عن ثبوت الفطر ولوّاً وعن ثبوت الهلال قبل مضيّ

١ - وهى ما رواه في الوسائل في كتاب التجارة في الباب الرابع من أبواب ما يُكتسب به عن الصدوق وعن الشيخ بإسنادهما عن عليّ بن إبراهيم عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ هُوَ لَكَ حَالًا حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بَعِيْنِهِ فَتَدَعُهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِكَ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ التُّوبِ يَكُونُ عَلَيْكَ وَقَدْ اشْتَرَيْتَهُ وَهُوَ سَرَقَةٌ، وَالْمَمْلُوكُ عِنْدَكَ لَعَلَّهُ حُرٌّ قَدْ بَاعَ نَفْسَهُ أَوْ خُدْرٌ فَبِيعَ قَهْرًا، أَوْ امْرَأَةٌ تَحْتَكَ وَهِيَ أَحْتَكِ أَوْ رَضِيعَتُكَ. وَالْأَشْيَاءُ كُلُّهَا عَلَيَّ هَذَا حَتَّى يَسْتَبِيْنَ لَكَ غَيْرُ ذَلِكَ أَوْ تَقَوْمَ بِهِ الْبَيِّنَةُ.

٢ - وهى ما رواه في «الوسائل» في كتاب القضاء في الباب الواحد والأربعين من أبواب الشّهادات عن كتاب عرض المجالس بإسناده عن علقمة قال: قَالَ الصّادق عَلَيْهِ السّلامُ وَقَدْ قُلْتُ لَهُ: يَا بِنَّ رَسُولِ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَمَّنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَمَنْ لَا تُقْبَلُ. فَقَالَ: يَا عَلْقَمَةَ! كُلُّ مَنْ كَانَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُقْتَرَفٍ بِالذُّنُوبِ؟ فَقَالَ: يَا عَلْقَمَةَ! لَوْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ الْمُعْتَرِفِينَ لِلذُّنُوبِ لَمَا قُبِلَتْ إِلَّا شَهَادَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِمُ السّلامُ، لِأَنَّهُمْ الْمُعْصُومُونَ هُونَ سَائِرِ الْخَلْقِ. فَمَنْ لَمْ تَرَهُ بَعِيْنِكَ يَرْتَكِبُ ذَنْبًا أَوْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَالسُّتْرِ وَشَهَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ؛ وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ مُذْنِبًا. وَمَنْ اغْتَابَهُ بِمَا فِيهِ فَهُوَ خَارِجٌ مِنْ وَلايَةِ اللَّهِ دَاخِلٌ فِي وَلايَةِ الشَّيْطَانِ. وَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَابَائِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَالِهِ قَالَ: مَنْ اغْتَابَ مُؤْمِنًا بِمَا فِيهِ، لَمْ يَجْمَعْ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي الْجَنَّةِ أَبَدًا. وَمَنْ اغْتَابَ مُؤْمِنًا بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَقَدْ انْقَطَعَتِ الْعِصْمَةُ بَيْنَهُمَا، وَكَانَ الْمُغْتَابُ فِي النَّارِ خَالِدًا فِيهَا وَبُنْسٍ أَمْصِيرٌ.

قال علقمة: قُلْتُ لِلصّادق عَلَيْهِ السّلامُ: إِنَّ النَّاسَ يَنْسُبُونَنَا إِلَى عِظَائِمِ الْأُمُورِ، وَقَدْ ضَاقَتْ بِذَلِكَ صُدُورُنَا فَقَالَ عَلَيْهِ السّلامُ: إِنَّ رِضَا النَّاسِ لَأَيْمُنُكَ، وَالسُّنْتُهُمْ لَأَتْضَبُّطُ؛ وَكَيْفَ تَسْلَمُونَ مِمَّا لَمْ يَسْلَمْ مِنْهُ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ وَرُسُلُهُ - الحديث.

وقد نقلنا هذا الحديث بطوله، لما فيه من جهات الفائدة الصادرة من معدن العلم والحكمة؛ رزقنا الله التعلّم والتفهّم.

تسعة وعشرين يوماً من رؤيته ثانياً.

لأن مبنى حجّية الأمانة ليس على التنزيل أو على جعل المؤدى منزلة الواقع؛ بل على ما هو المحقق في الأصول وبنى عليه مشايخنا المحققون منهم أستاذنا العلامة الخوئيّ أدام الله أيام بركاته، من باب تتميم الكشف التّاقص تعبّداً، وجعلها بمثابة اليقين في عالم الاعتبار؛ فإنّ نفس الرؤية الوجدانيّة أو الرؤية التّعبدية توجب لنا قضاء يوم الشكّ، لمكان محرزيتيها وكشفهما عن ثبوت الهلال ليلة الثلاثين من شعبان. وليس هذا مجرد إمكان التنزيل والحكومة في مقام الثبوت كما أفيد، بل الكافل لهذه الحكومة والتنزيل في مقام الإثبات هو نفس أدلّة حجّية البيّنات.

وقد ثبت في الأصول أنّ الأمارت والأصول التّزليلية، لها حكومة على العلم الذي أخذ في الموضوع على وجه الطّريقة، بنفس أدلّة حجّيتها. وأمّا ما أفيد من أنّ عنوان الشّهر الذي أنيط به الحكم بوجود الصّوم أمرٌ عرفي؛ وليس من مستحدثات الشّارع، والشّهر عند العرف أمرٌ واقعيّ ليس للرؤية دخل فيه إلاّ بنحو الطّريقة المحضة.

فيرد عليه أنّ للشّارع دخلاً في الموضوعات العرفية التي يريد أن يرتب عليها الأحكام، بإدخال بعض القيود في التّوسعة والتّضييق. مثل عنوان السّفَر والحَضْر؛ فتصير حينئذٍ موضوعاتٍ شرعية لما يترتّب عليها من الأحكام.

كما أنّ له نصب طريق خاصّ بالنسبة إلى موضوع واقعيّ خارجي، مثل الإقرار أربع شهادات أو شهادة أربعة شهود في إثبات الزّنا، والإقرار أو البيّنة أو القسامة مع اللّضوث في إثبات القتل، والحكم بمضى شهادة النساء في ما يتعلّق بهنّ وفي الوصايا والأموال دون رؤية الهلال.

والشّهر وإن كان موضوعاً خارجياً، وعنوانه المحمول عرفياً، إلاّ أنّ الشّارع نصب طريقاً خاصّاً إلى إحرازه وهو الرؤية، ولا يرضى بإحرازه من غير هذا الطّريق. فهذه المناسبة صارت الرؤية دخيلةً في تحقّق الشّهر بما يرتب عليه الشّارع من الأحكام، فتصير جزءاً للموضوع على نحو الطّريقة الخاصّة المعبر عنها بالموضوعيّة أو الصفتيّة.

فيصير الشّهر شهراً قمرياً هلالياً شرعياً؛ في قبال الشّهر القمريّ الحسابي،

والشَّهْرُ القَمَرِيُّ الوَسَطِيُّ، والشَّهْرُ القَمَرِيُّ الهَلَالِيُّ الفَلَكِيُّ.
فما تَرى في التَّقَاوِيمِ المَدُونَةَ المَسْتَنْجَةَ من الزِيجَاتِ المَسْتَخْرَجَةِ من
الأرصاد، من تَعْيِينِ الشُّهُورِ ومبَادِيهَا وخَوَاتِيمِهَا؛ إِنَّمَا هِيَ الشُّهُورُ الهَلَالِيَّةُ النُّجُومِيَّةُ، لَاعْبَرَةَ
بِهَا عِنْدَ الشَّارِعِ.
فَالْعَبْرَةُ بِتَحَقُّقِ الرُّؤْيَةِ الخَارِجِيَّةِ الفَعْلِيَّةِ، وَبِهَا يَصِيرُ الشُّهُرُ هَلَالِيًّا شَرْعِيًّا تَدُورُ
عَلَيْهِ الأَحْكَامُ.

وَأَمَّا النُّقْطَةُ الثَّانِيَّةُ، فَنَقُولُ: قَدْ بَرَهْنَا فِي المَوْسُوعَةِ الأُولَى عَلى أَنَّ القَمَرَ فِي
مَبَادِي الشُّهُورِ بَعْدَ خُرُوجِهِ عَنِ المَقَارِنَةِ وَهِيَ المَحَاقُ، لِأَبَدٍّ وَأَنْ يَسِيرَ فِي مَدَارِهِ إِلَى حَدٍّ
يَصِيرُ قَطْرَهُ المُنُورَ الهَلَالِيَّ قَابِلًا للرُّؤْيَةِ، وَهَذِهِ المُدَّةُ تُسَمَّى تَحْتَ الشُّعَاعِ.
فَإِذَا خَرَجَ عَنِ هَذَا الحَدِّ يَصِيرُ قَابِلًا للرُّؤْيَةِ، لِأَنَّ المَانِعَ مِنْهَا لَيْسَ إِلاَّ مَحَقُ نَوْرِهِ تَحْتَ
اِحْتِجَابِهِ عَنِ الشَّمْسِ؛ فَيَخْرُجُ يَرْتَفِعُ المَانِعُ، فَيَرَاهُ كُلُّ أَحَدٍ بَعِينَ مَجْرَدَةً عَادِيَّةً فِي أَوَّلِ
مَبْدَأِ اللَّيْلِ.

وَمَسِيرُهُ هَذَا فِي المَدَارِ لا يَاقِلُ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ دَرَجَةً مِنَ المَقَارِنَةِ، يَطُولُ أَرْبَعِ
وَعِشْرُونَ سَاعَةً عَلى أَقْلٍ تَقْدِيرًا، وَهُوَ نِصْفُ مَجْمُوعِ حَالَةِ المَحَاقِ وَتَحْتَ الشُّعَاعِ كُلِّهَا وَهِيَ
أَرْبَعُ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً، البَالِغُ زَمَانِ مَكْتَهٍ ثَمَانِي وَأَرْبَعِينَ سَاعَةً.

فَمُدَّةُ زَمَانِ الخُرُوجِ عَنِ الشُّعَاعِ عَيْنَ زَمَانِ سِيرِهِ فِي المَدَارِ عَنِ المَقَارِنَةِ وَمَا فِي
حِكْمِهَا فِي مَحَقِ نَوْرِهِ.

وَلَا يَحْتَاجُ بَعْدُ إِلَى سِيرِهِ وَبَلُوغِهِ فِي الأَفْقِ مَرْتَبَةً يُمْكِنُ لِلْعَيْنِ المَجْرَدَةِ رُؤْيَتَهُ،
وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ لَهُ أُدْنَى خِبْرَةٍ بَعْلَمَ النُّجُومَ.

فَالقَمَرُ بِمَجْرَدِ خُرُوجِهِ عَنِ الشُّعَاعِ يَكُونُ قَابِلًا للرُّؤْيَةِ فِي نَقْطَةِ مَا، وَهِيَ أَقْرَبُ أَفْقٍ
مِنَ الآفَاقِ الأَرْضِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فِي مَغْرِبِ الشَّمْسِ؛ وَقَبْلَهُ لَا يَكُونُ قَابِلًا لَهَا وَلَوْ بِالآلَاتِ
وَالأَجْهَازَةِ.

لِأَنَّ الآلَاتِ لَا تَقْدِرُ عَلى إِرَائَةِ الهَلَالِ حَالِ كَوْنِهِ تَحْتَ الشُّعَاعِ، بِإِرَائَةِ القَطْرِ المُنُورِ
الدَّقِيقِ جَدًّا، وَلَا عَلى إِرَائَةِ الهَلَالِ الوَاقِعِ تَحْتَ الأَفْقِ.

بَلْ إِنَّمَا تَقْدِرُ عَلى رَفْعِ حِجَابِ الغَيْمِ والأَغْبَرَةِ الدُّخَانِيَّةِ وَالمَائِيَّةِ وَمَا شَابِهَا.
فَالْمَحَاسِبَاتُ الفَلَكِيَّةُ لَتَعْيِينِ زَمَانِ رُؤْيَةِ القَمَرِ عِنْدَ خُرُوجِهِ عَنِ الشُّعَاعِ، لَيْسَ إِلاَّ
لَتَعْيِينِ زَمَانِ ظُهُورِ الهَلَالِ وَتَكُونُهُ وَبَلُوغُهُ مَرْتَبَةً قَابِلَةً للرُّؤْيَةِ لِلْعَيْنِ المَجْرَدَةِ.
وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ كُلَّ مَا أُفِيدَ فِي هَذِهِ النُّقْطَةِ مِمَّا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ.

هذا، ثم إنَّ ما أوردناه على الطريقيَّة المحضة لرؤية الهلال إمَّا هو على طريقيَّتها المحضة لهذه المرتبة. فقد برهننا على أنَّ ما هو المستفاد من الكتاب والسنة والإجماع المدَّعى، طريقيَّتها المنحصرة للهلال البالغ هذه المرتبة القابل للرؤية.

ومعنى طريقيَّتها الانحصاريَّة، دخالتها في ترتب الاحكام الشَّرعيَّة بما هي رؤية وطريق خاص وكاشف مخصوص، وهذا عين معنى الموضوعيَّة.

محطَّ الطريقيَّة والموضوعيَّة كليهما هو كون القمر قابلاً للرؤية

ولم نعطف محطَّ الطريقيَّة إلى كون الهلال في مرتبة غير قابلة للرؤية - كحال خروجه عن الشُّعاع على ما تُؤمُّم - ومحطَّ الموضوعيَّة إلى كونه في مرتبة قابلة لها؛ حتَّى يختلف مورداهما كما أُفيد.

بل محطَّها على كلا المسلكين واحدٌ؛ إمَّا برهننا على كون الهلال طريقيّاً انحصاريّاً لدخول الشَّهر إذا رُئي في الأفق، والأستاذ ذهب إلى كونه طريقيّاً محضاً إلى خروجه عن تحت الشُّعاع.

ثمَّ إنَّ ما هو دخيل في الشُّهور، الرُّؤية الفعليَّة؛ وهي الظاهرة من التُّصوص والفتاوى والإجماع المدَّعى، وهي محطُّ التَّنظر والآراء؛ والمعتمد عليها عند الأصحاب الإماميَّة رضوان الله عليهم، وصريح الشَّيخ والفاضلين والجمهور. وأمَّا الرُّؤية التقديريَّة فهي بمنزلة العدم.

فإذا نلتزم بعدم دخول الشَّهر ولو علم بوجود الهلال فوق الأفق بالتطوُّق والارتفاع ورؤية ظلِّ الرأس وما شابهها ولو في ما يوجب العلم، وكذا بالقول الرِّصدي، وبالأجهزة الحديثة إذا خرقت حجاب الغيم، وبقول معصوم مفيدٍ لليقين.

لأنَّ المعصوم لا يخبرنا بدخول الشَّهر مع فرض كونه مترتباً على الرُّؤية ولما تتحقَّق ولما يتمَّ الموضوع، بل يخبرنا بوجود الهلال فقط بلا رؤية على الفرض.

فهو أيضاً لا يُرتب على نفسه الأحكام المترتبة على دخول الشَّهر من الصِّيَام ونحوه؛ مع علمه بوجود الهلال وإخباره لنا به؛ فكيف بصيامنا ونحوه؛ ولا بُعد في هذا.

ومن خالفكم، إمَّا يخالف في كبرى المسئلة؛ وأمَّا الصُّغرى فكثيراً ما يحصل العلم بوجود الهلال مع المحاسبات الدَّقيقة الرياضيَّة الهندسيَّة المساوقة للبداهة والوجدان؛ خصوصاً في هذه الآونة التي انتهت دقَّة الحسابات الرِّصديَّة إلى الواحد من

عشرة آلاف جزء من الثانية ^١
١٠٠٠٠

تنبيهٌ وتبصرةٌ: إنَّ محطَّ خلافنا الأصليِّ مع الأستاذ مُدَّ ظله السامي، إمَّا هو في

لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال، الراجع إلى لزوم كون الهلال فوق الأفق في كل ناحية وما حواها؛ وعدم اللزوم، الراجع إلى كفاية خروجه عن تحت الشعاع. وفي كل واحد من المسلكين يمكن أن يتصور ثبوتاً دخالة الرؤية على وجه الطريقة أو على وجه الموضوعية، كما يمكن أن يذهب إثباتاً، كل واحد من الطرفين إلى دخلتها على وجه الطريقة أو على وجه الموضوعية. فلا يلزم القول بلزوم الاشتراك القول بالموضوعية؛ كما لا يلزم القول بعدم اللزوم بالقول بالطريقة.

لكن لما انجرّ البحث إلى كيفية دخالة الرؤية إثباتاً، أردنا في طي هذه المباحث أن نستدل على طريقتيها الانحصارية المعبر عنها بالموضوعية، تمييزاً للبحث. وأما النقطة الثالثة؛ فنقول: إن للقمر بعد دخوله في الشعاع إلى أن يخرج منه إلى أن يصير قابلاً للرؤية في ناحية معينة، ثلاث حالات.

الحالة الأولى، حال المقارنة مع الشمس، فتطبق الدائرة الظاهرة منه على الدائرة المستضيئة من شعاع الشمس، فلا يرى، لأن نصفه الذي يسامت الأرض مظلم؛ وهذه الحالة تسمى بالمحاق.

الحالة الثانية، حالة كونه تحت الشعاع، فهي في ما إذا خرج عن المقارنة، وحينئذ لا بد وأن يرى على شكل هلال ضعيف كالحيط الدقيق في غاية الدقة؛ لكن أبصارنا لا تقدر على رؤيته وهو على هذه الدقة والضعف، إلى أن يسير في المدار، ويبعد عن الشمس، حتى يكبر هذا الحيط بابتعاده عنها ويصير القطر المنور له قابلاً للرؤية بشكل الهلال؛ وهذه الحالة تسمى تحت الشعاع.

الحالة الثالثة، حالة خروجه عن الشعاع، فإذا إما أن يقارن وهو في هذه الحالة غروب الشمس بالنسبة إلى هذه الناحية؛ فيرى لامحالة بشكل الهلال، ولا يحتاج بعد إلى سيره في المدار، أو سير الأرض نحو المشرق حتى يصل إلى أفق تلك المنطقة حين غروب الشمس.

لأننا فرضنا تقارن خروجه عن الشعاع مع غروب الشمس بالنسبة إليها، وليس معنى خروجه عن الشعاع إلا صيرورته قابلاً للرؤية.

وإما أن لا يقارن، بل خرج عن الشعاع ولما تغرب الشمس عن هذه الناحية؛ فالرؤية حينئذ غير ممكنة، لأن الأشعة القاهرة الشمسية تمنعنا عن الرؤية.

فلا بد وأن تسير الأرض نحو المشرق إلى حد تغيب الشمس تحت الأفق، فتطابق المغربان والأفقان: مغرب القمر ومغرب الشمس، ودائرة انعكاس نور القمر على سطح

الأرض ودائرة انعكاس شعاع الشمس عليه؛ بمعنى غروب الشمس قبل غروب القمر حتى تكون دائرة انعكاس نور القمر على الأرض خارجةً عن دائرة انعكاس شعاع الشمس عليها.

ففي هذه الحالة حيثما يكون الرائي في داخل دائرة انعكاس نور القمر وخارجاً عن دائرة انعكاس شعاع الشمس يرى الهلال بالسُهولة.

إذا علم هذا فنقول: قد ذكرنا سابقاً أنّ الأرض كروية لا يتميز بعض أصقاعها عن بعض، وهي مع ذلك تدور حول نفسها مرةً واحدةً في أربع وعشرين ساعةً.

فلا تمرّ لحظة من الأرض إلاّ وناحية منها تكون مقارنتاً لغروب الشمس في ناحية، برّ أو بحر، سهل أو جبل، بمعنى اختفائها تحت أفق هذه الناحية بخروج دائرة انعكاس ضوءها عنها. فإذا خرج القمر عن الشعاع في لى لحظة فرضت، فلا بدّ وأن يكون زمان ذلك الخروج مقارناً مع غروب الشمس في ناحية ما، فتنتطبق دائرة نوره المنعكس على الأرض على هذه الناحية لا محالة، فيصير قابلاً للرؤية بلا إشكال.

ثمّ نقول: لما كان الخروج عن الشعاع معيّناً في العلوم الفلكية في كلّ شهر في غاية الدقّة، وهذا الخروج يكون مقارناً مع غروب الشمس في ناحية ما بالضرورة؛ فإذن يصير الهلال قابلاً للرؤية في ناحية ما بعد نفس خروجه عن الشعاع بلا ريب.

فإذا جعلنا الرؤية طريقاً محضاً وكاشفةً صرفةً، يلزم أن يكون الشّهر الشرعيّ مساوقاً مع الشّهر الفلكيّ دائماً؛ فإذا تسقط الشّهور المبدوة بالرؤية، ويصير الميزان الشّهور الفلكية المبنية على الجدول أو الحساب أو العدد؛ وقد ذكرنا أنّه مخالف لإجماع المذهب، ومخالف لصريح النصوص المتواترة والفتاوى بلا شبهة وإشكالٍ.

وهذا محلّ إمعان النظر والدقّة؛ فإنّ بحثنا هذا في غاية الدقّة.

لكن المورد لم يتأمّل ما أردناه، فأشكل بأنّ نقطة الخروج عن الشعاع لا يلازم إمكانية الرؤية ولا يلازم بلوغ القمر إلى تلك النقطة بحيث يكون قابلاً للرؤية، بل يمكن أن يكون الوقت فيه نهراً، فلا يزال القمر في الآفاق والدوائر الأرضية التي تقابل ضوء الشمس حتى تغرب؛ ولم يعرف بأنّنا لم نعيّن ناحية الرؤية نقطة خاصة حتى يرد علينا ما ورد، بإمكان كونها نهراً ولا يرى القمر فيها إلاّ إذا تطابق الأفقان والمغربان.

بل ذكرنا ناحية ما، أي ناحية غير مشخصة، فالأرض بمركتها الدورية في كلّ

لحظة تقارن غروب الشمس في ناحية غير مشخصة من أيّ التواحي.

فإذا خرج القمر عن الشعاع في لى لحظةٍ فرضت، يقارن هذه النَّاحية بالضرورة الكونيَّة.

فنفس الخروج عن الشعاع وحده تُحقِّق إمكانية الرؤية، ولا معنى لترقّب زوال أشعة الشمس عن المنطقة التي غربت عنها الشمس.
و أمّا التُّقطة الرَّابعة، وهى عدم محدودية الآفاق المشتركة موضوعاً، لا زماناً ولا مكاناً؛

فنقول: أولاً إنَّ مجرد عدم محدوديتها، واختلافها في الخارج في الشهور المختلفة، لا يوجب رفع اليد عن الحكم الثابت بالأدلة؛ فهل يا ترى يمكن أن يلتزم فقيه برفض الحكم وإبطاله بتأ في ما إذا كان موضوعه غير مشخص ولا محدد عنده؛ ويلتزم بعموميَّة الحكم لموضوع كلى يندرج تحته جميع جزئياته: هذا الموضوع غير المحدد وغيره؟

فإذا دلَّ الدليل على موضوعية الرؤية لدخول الشهور القمرية، ثمَّ دلَّ الدليل على لزوم القضاء في مصر لم تتحقّق فيه الرؤية، لا يكون لنا مناص إلا الالتزام باتّحاد الآفاق المشتركة في الرؤية بالحكومة الشرعية، والحكم بسعة دائرة الرؤية بالنسبة إليها تعبداً؛ بعين ما نحكم بسعة دائرة الرؤية في بلدة واحدة حقيقةً، إذا رُئى الهلال في ناحية منها ولم يُرَ في أخرى.

وهذا أحسن تقريب بأحسن بيان أوردناه في المقام على كيفية الحكومة وتوسيع دائرة الرؤية؛ بحيث لم يُرفض اليد عن الروايات الناصّة في دخالة الرؤية، ولم يلزم التخصيص فيها كما التزم به العلامة في التذكرة.

وذلك لأننا لو خَلينا وأنفسنا مع خصوص ما دلَّ على لزوم الرؤية في الشهور، لحكمتنا بلزومها في كلِّ بلدة بلدة؛ ولو خَلينا وأنفسنا مع خصوص ما دلَّ على لزوم القضاء فيما لم تتحقّق الرؤية، ولم تكن في البين الأدلة الناصّة على لزوم الرؤية، لذهبنا إلى الشهور الفلكية وحكمتنا بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق بلا تأمل. فالجمع بين هاتين الطائفتين من الروايات لا يجعل لنا مخرجاً ولا مفرّاً إلا الالتزام بما يترتب على أحكام الرؤية في كلِّ ناحية يكون الهلال موجوداً في أفقه وكان المانع من الرؤية وجود جبل أو سحاب أو غيم ونحو ذلك، وترتّب الآثار الشرعية من الصيام ونحوه على تلك الآفاق؛ وعدم الالتزام به في ما إذا كان الهلال لا يكون موجوداً في أفقه حين دخول الليل في تلك النَّاحية بغيوبة الشمس تحت أفقها.

وبعبارة أخرى: إن ما هو لازم في الحكم بدخول الشَّهر هو الرؤية الفعلية إجمالاً، والرؤية الإمكانية تفصيلاً لكل مكان.

فمن مطاوى هذا البحث تولد عنوان الاشتراك في الآفاق وعنوان عدم الاشتراك، تولداً طبيعياً.

وثانياً: قد بحثنا بما لا مزيد عليه في الموسوعة الأولى من آخر صفحة ٤٣ إلى آخر صفحة ٤٥، في كيفية تعيين الضَّابطة الكليَّة.

فبرهنا على أن الآفاق المشتركة عبارة عن جميع البلاد الغربيَّة القريبة العرض بالنسبة إلى مطلع القمر، وجميع البلاد الشرقيَّة التي كانت مشتركة في إمكان الرؤية مع بلد الرؤية ولو بلحظة، الواقعة في الطول الجغرافي بمسافة اثنين وثلاثين دقيقة زماناً؛ وهي البالغة بأزيد من مائة وستين فرسخاً.

و ثالثاً: إن رؤية الهلال في الآفاق المتَّحدة ليست موضوعاً واحداً لتكليف شخصيٍّ، حتى يوجب اختلافها في الشُّهور زماناً ومكاناً، الإبهام والإجمال في التكليف.

وذلك، لأن التكاليف العامَّة تنقسم على كل واحد من آحاد المكلفين على حسب القضية الحقيقيَّة، ومعلوم أن لا إبهام ولا إجمال في تكليف كل فرد بالنسبة إلى نفسه؛ لأنَّه إذا كان الهلال مشاهداً في أفقه أو علم بمشاهدته في أفق قريب، يرى نفسه مكلفاً، وإلا فاستصحاب عدم الرؤية أو استصحاب عدم دخول الشَّهر الجديد أو بقاء الشَّهر الماضي، لا يُبقى مجالاً للشكِّ في التكليف الحادث.

١- لأن محيط كرة الأرض يساوي أربعين ألف كيلومتر، وإذا انقسم المحيط إلى ثلاثمائة وستين درجة، يكون طول قوس الدرجة الواحدة منها أزيد من مائة وأحد عشر كيلومتراً؛

$111 / 111 = 360 \div 40000$ ثمَّ إننا نعلم بأن الأرض تدور حول نفسها مرةً واحدةً في أربع وعشرين ساعة، ففي ساعة تدور على مقدار خمس عشرة درجة $15 = 360 \div 24$ فكل درجة منها تُطوى بأربع دقائق $4 = 15 \div 60$ فمسافة اثنين وثلاثين دقيقةً زماناً تكون طول قوس ثماني درجات من الأرض $8 = 4 \div 32$ ويساوي طول هذا القوس من الأرض أزيد من ثمانمائة وثمانين كيلومتراً: الحاصل من ضرب الثمان في مائة وأحد عشر كيلومتراً $888 / 888 \times 111 / 111$ ، ثمَّ إننا نعلم أن مسافة الفرسخ تبلغ خمسة كيلومترات ونصف كيلومتر؛ فهذه المسافة تزيد على مائة وستين فرسخاً $161 / 6 = 888 \div 5 / 5$ هذا، ولكننا ذكرنا سابقاً أن هذا المقدار يفيد على بناء كفاية الهلال فوق على الأفق، لا على الرؤية الفعلية.

تنبیه: ما أفاد حفظه الله في هذه النقطة من أنّ رؤية الهلال كما قلنا تتحقق نتيجة سير القمر إلى جهة المغرب من الأرض وهم. لأنّ جهة حركة القمر حول الأرض، من المغرب إلى المشرق دائماً؛ كما أنّ جهة حركة الأرض حول الشمس كذلك. وقد بيناه في صفحة ١٨ من الموسوعة الأولى.

أمّا النقطة الخامسة، فقد ذكرنا في الموسوعة الثانية بأنّ القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق يستلزم افتراض ليلة أول الشهر واحدة في جميع النواحي التي تحلّ بها الظلمة من الكرة الأرضية، فيؤدّي إلى أن يكون الليل في الناحية الواقعة شرق منطقة رؤية الهلال منذ بدايته ليلة أول الشهر، مع أنّه في بدايتها التي قد يكون قبلها باثنتي عشرة ساعة فما دون، يكون القمر لا يزال تحت الشعاع، فلا بدّ وأن يحسب من الشهر القادم مع أنّ القمر حينئذٍ في المحاق.

فعبر المجيب - حفظه الله - بأنّ هذه مشكلة آثرتها على المختار، مع أنّ جميع ما أوردناه على هذا المذهب مشاكل؛ ثمّ أجاب نقضاً وحلاً.

أمّا نقضاً فيما إذا افترضنا خروج الهلال عن الشعاع بنحو قابل للرؤية بالعين المجردة مصادفاً للمغرب في نقطة على سطح الأرض مشتركة في الأفق مع نقطة أخرى في شرق هذه النقطة تغرب فيها الشمس من قبل.

فإنّه في مثل هذه القضية يتحقّق خروج الهلال عن تحت الشعاع بالنسبة إلى النقطة الثانية بعد المغرب بزمان، مع أنّه من ابتداء الليل يحسب من الشهر القادم. وأمّا حلاً فبأنّ رؤية الهلال عند غروب الشمس في ناحية توجب لنا الحكم بأنّ النهار القادم بعد ذلك الليل، من الشهر القادم، في جميع النواحي التي تشترك مع منطقة الرؤية في ذلك الليل، لا النقاط التي لا تشترك معها في تلك الليلة بل يكون فيها نهاراً، لأنّه لا يصدق على ذلك النهار أنّه نهار ما بعد تلك الليلة التي هي ليلة الرؤية.

و الروايات الخاصة الآمرة بقضاء صيام النهار ولو في مصر آخر، لا تدلّ على أزيد من ذلك، لأنّها تدلّ على قضاء نهار القادم بعد ليلة الرؤية.

ولا يخفى ما في كلا الجوابين من الخبط الواضح. أمّا في النقض، فلأنّ الهلال في كلتا النقطتين المشتركتين قابل للرؤية، لأنّه لا معنى لاشتراك الآفاق إلاّ كونها متّحدة في قابليّة الرؤية.

فمن المستحيل افتراض رؤية الهلال في نقطة من سطح الأرض عند غروب

الشمس مشتركة في الأفق مع نقطة أخرى على طول آخر في مشرق هذه النقطة قد غربت الشمس فيها من قبل، حين كون القمر تحت الشعاع. فرؤية الهلال في نقطة عند غروب الشمس، وعدم رؤيته في النقطة الشرقيّة المشتركة معها في الأفق حين تغرب الشمس فيها من قبل، دليل على وجود مانع خارجي من السحب أو الغيوم أو الجبال في الناحية الشرقيّة من الرؤية، بعد إمكانيّة الرؤية على الفرض من اتّحاد أقيهما.

فالرؤية في النقطة الغربيّة تكشف عن دخول الشّهر في النقطة الشرقيّة من قبل، بهائل الشّهر بعد تاميّة موضعه، وهو إمكانيّة الرؤية بعد الخروج عن تحت الشعاع و الرؤية الفعلية في الأفق المتّحد؛ ولا كلام لنا فيه.

وأما في الحلّ فلائنه ليس محطّ البحث في النواحي التي يكون فيها نهار عند غشيان الليل نصف الكرة الأرضيّة التي تشترك نواحيها مع نقطة الرؤية في الظلمة، لأنّه من المعلوم أنّ نهار تلك النواحي تابع ليلها المتقدّم عليه.

وإنّما البحث في جميع هذه الناحية المظلمة التي تشترك مع ناحية الرؤية في لحظة واحدة إلى اثنتي عشرة ساعة، وربّما تكون أزيد، وفي النواحي المعمورة البعيدة عن الاستواء ربّما يبلغ الليل عشرين ساعة.

فقد أوردنا بأنّ قضيّة عدم لزوم الاشتراك في الآفاق توجب الحكم بدخول الشّهر القادم في جميع هذه النواحي، مع أنّ القمر بعد في المحاق.

وهذا من بداهة البطلان بكان ينبغي أن يحسب من الأساطير الوهميّة، أضحوكة للشابّ والمهرم.

وذلك لأنّ الشّهر القمريّ المبدوّ برؤية الهلال عند جميع أهل الإسلام بل جميع أهل الأديان بل الأمم والاقوام، يصير حاله في التنزّل إلى حدّ لا يقف بالرؤية الفعلية ولو في نقطة ما من بعيد؛

ولا يقف على إمكانيّة الرؤية أيضاً بخروجه عن تحت الشعاع، بل تنزّل إلى حدّ السقوط في درك البوار، يُزعم أنّه موجود في عالم الفعلية، مع أنّ مؤجده وهو ظهور الهلال بعد باقٍ في نطفة الاستعداد، محبوس في رحم المحاق؛ مظلم محجوب تحت ظلمات ثلاث: ظلمة المحاق، وظلمة تحت الشعاع، وظلمة الخفاء في الآفاق، فهل هذا إلاّ من أخيلة وهمية؟!

فأين كنت يا للقرآن العظيم؟! إذ ناديت بصوتك المعجز الدائم الباقي العام

لكل فرد في العالم: يَسْأَلُوكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ. فهل يكون القمر في المحاق ولما يسم هلالاً، ميقاتاً للناس، مبدءاً لعباداتهم ومعاملاتهم وحجهم وتاريخهم؟ وهل يدرك العالم والعامي، الحضري والبدوي، هذا المبدأ الوهمي، ويجعل مبدأً لتاريخه؟ وهل يكون هذا معنى الشريعة السميحة السهلة، يباهى بها أهل الإسلام كافة المذاهب والمكاتب في العالم؟

ألا و إن نتائج قلة التأمل، والمبادرة إلى رأى لا يستقيم على أصول متينة، مما يضيق عن الإحاطة بها نطاق البيان.

ثم إن المجيب - حفظه الله - نهض على كسر صولة هذه المشكلة، بالاستناد إلى المرتكزات العرفية، مُردداً بأنَّ العرف إن اكتفى في دخول الشهر الجديد بخروج الهلال عن تحت الشعاع بنحو قابل للرؤية في نقطة مشتركة معنا في الليل، ولو كان المقدار الباقي منه عندنا أقل منه في تلك النقطة فقد تطابق المستفاد من الروايات مع المرتكزات؛ وإلا فلا أقل من أن يكون الحكم الشرعي بوجود الصيام بمقتضى الروايات المذكورة منوطاً بذلك.

لأنه لا إشكال في عدم وجود ارتكاز معاكس على الخلاف، كي يتجرأ به أن يرفع اليد عن مقتضى ظهور أدلة الباب، المتمثلة في الروايات الخاصة التي استند إليها في اختيار القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

و لا يخفى ما فيه من اتهام العرف بوجود هذا الارتكاز أو عدم وجود الارتكاز المعاكس.

لأنَّ العرف لا يقبل أبداً اشتراك نقطة بعيدة عن نقطة الرؤية باثنتي عشرة أو عشرين ساعة مثلاً في دخول الشهر الجديد.

و لا يلتزم بتناً بأحكام الشهر القادم من أول الليل المنوط بخروج القمر عن تحت الشعاع، مع أنه بعد في المحاق؛ ومن ادعى فقد كابر، والعرب بالباب.

وأنت يا أيها المجيب! سل نفسك بما أتتها من العرف، لا بما أتتها متهمته في حدسها: هل تقبل وأنت في النجف الأشرف، بعد تصرم الليل وقبل الفجر بدقيقة، وجاء الخبر من نقطة بعيدة زماناً باثنتي عشرة ساعة ومكاناً بفاصل نصف القطر المحيط من وسط الأوقيانوس الكبير، بأن القمر خرج عن الشعاع ورئى في هذه اللحظة في هذا المكان، وهل تبني على أن الليلة المتصرمة من أولها إلى آخرها مع كون القمر في المحاق من الشهر

القادم ؟

وأعجب منه إذا جاء الخبر في أول غروب الشمس والقمر بعد في المحاق بأثني عشر ساعة في وسط البحر المحيط، وسيُرى عندئذٍ، فهل تبني من هذه اللحظة على أحكام الشهر القادم ؟

ثمّ الأعجب أنّه إذا لم يجي خبر، لكنك تعلم بالحساب الرّصدىّ أو الرجوع إلى قول الرصدىّ الثقة المدوّن في الزيجات، خروجه عنه كذلك؛ فهل تبني على كون هذه الليلة ليلة أول الشهر القادم؛ مع افتراض ما هو المسلمّ عندك من دخالة خروج القمر عن الشّعاعى تحقّق موضوع الشهر عرفاً، في جميع هذه التّقادير ؟

والمحصّل أنّ وجود الارتكاز المعاكس على الخلاف عرفاً، خصوصاً مع ملاحظة تسجيل أذهان المسلمين جميعاً على لزوم الرّؤية في دخول الشهر، تبعاً لسنة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، خاصّة في تلك الازمنة التي تباعدت البلاد بعضها عن بعض زماناً، وعدم وصول الاخبار إلى الأقطار بتّاً؛ لا يبقى مجالاً لانعقاد ظهور للمطلقات التي استند إليها في اختيار القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق، في الإطلاق.

فانصرافها بهذه القرينة الارتكازية العرفية والمشرّعية، إلى البلاد القريبة المتّحدة في الآفاق، هو المتعيّن.

وأمّا النقطة السادسة فقد اعترف بأنّ الاستفادة من روايات الصّوم الاوليّة، هو نسيبة رؤية الهلال واختلافها بالنسبة إلى مناطق مختلفة، والظاهر منها إناطة الحكم بإمكانية الرّؤية في كلّ منطقة؛ إلاّ أنّ ما جاء في الرّوايات الخاصّة من كفاية حصول الرّؤية في مصر لتحقّق الشهر في الجميع، لمّ على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

وفيه أنّه بعد كثرة الشواهد والقرائن الصارفة التي كادت أن تجعل هذه الرّوايات الخاصّة ناصّة في اختصاصها بالآفاق القريبة، بمثابة انجلا الشمس في رابعة النهار؛ لا يبقى مجال للاخذ بالإطلاق.

فالمحكّم هو الاخذ بمفاد أدلّة الصّوم ونحوه من الأحكام المترتبة على الشهور، الدالّة على اختصاصها بمنطقة الرّؤية ليس غير.

وحمل ما لمّ على كفاية الرّؤية في مصر، على الأمصار المتقاربة، بمناط إمكانية الرّؤية في آفاقها ببلوغ الهلال فيها مرتبة من الظهور في نفسه، بحيث يكون قابلاً للرؤية

لولا وجود سحب ونحوه؛ على أساس الارتكاز العرفي وتسجيل لزوم الرؤية في المجتمع الإسلامي من تعليم نبيهم الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم: صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ.

فعلى هذا الارتكاز والتسجيل لا يفهم العرف أبداً من قوله عليه السلام: فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَكَ شَاهِدَانِ مَرَضِيَّانِ بَأْتَهُمَا رَأْيَاهُ فَاقْضِهِ، إِلَّا الْبَلَدَ الْقَرِيبَ الَّذِي يُمْكِنُ جَعْلُ الرُّؤْيَةِ فِيهِ رُؤْيَةً فِي بَلَدِهِ، بِالْحُكُومَةِ وَتَوْسِيعِ دَائِرَةِ الرُّؤْيَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، بِمَنَاطِ اتِّحَادِ الْمَكَانِ مِنْ حَيْثُ وَجُودِ الْهَلَالِ فِي الْأَفْقِ؛ وَالْمَنَاعِ شَيْءٌ عَارِضٌ كَالسَّحَابِ وَالْجِبَالِ وَنَحْوَهُمَا. كما أنه في بلد واحد متسع، إذا تحققت الرؤية في نقطة منه، فهي كافية للحكم بها في جميع نواحيه؛ لمناط وحدة المكان عرفاً.

فالإمام عليه السلام كان يريد أن يوسع دائرة اتحاد المكان في الرؤية بالحكومة التشريعي، ويبيّن بأن المناط وجود الهلال في الآفاق وإمكانية الرؤية في البلاد المتقاربة بعد الرؤية الفعلية في الجملة؛ ولا يريد أن ينقض قول المشرع الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم: صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ.

فلا يكاد يفهم العرف من إطلاق ألفاظ: البلد ومصر والبيّنة وجميع أهل الصلاة، إطلاقها بالنسبة إلى جميع أصقاع العالم، وبالنسبة إلى جميع المسلمين القاطنين في الربع المسكون إلى أقصى البلاد المعمورة^١. ينبغي التنبيه على أمور.

الأول: قد عرف بما ذكرناه في مطاوي هذه الموسوعات، أن المتكفل لإثبات لزوم الاشتراك في البلدان في رؤية الهلال، كل واحدة من الأدلة العلمية والأدلة الشرعية مجزاء نفسها؛ لا ربط لإحديهما بالأخرى كل الارتباط.

ولذا ذهب المشهور إلى هذا المرام على أساس الأدلة الشرعية، ولم نجد في ١ - ومما ينبهك ويسدّدك ويؤيدك على هذا المرام الذي بيّناه: أنه لم ير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من الأئمة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين في طوال القرون الثلاثة، الأمر بقضاء صوم أهل بلدانهم من مكة والمدينة والكوفة وبغداد وسرّ من رآه و طوس؛ مع إمكان دعوى العلم الاجمالي برؤية الهلال في بلاد المغرب قبل رؤية أهل بلدهم بليلة واحدة في طول هذه المدة أزيد من ألف مرة؛ وصل إليهم الخبر بعد زمان أم لم يصل وذلك لأن العلم الاجمالي منجز للتكليف، فعلى عهدة كل أحد في مدة عمره قضاء أيام من الصيام حسب علمه إجمالاً برؤية من تقدّمه من بلاد المغرب؛ وحيث لم يكن في الروايات والتواريخ والسير عين ولا أثر من الأمر بقضاء الصيام بالعلم الاجمالي، علمنا عدم وجود تكليف برؤية من تقدّمهم بالرؤية (منه عفى عنه).

كلامهم أن يعتمدوا في ذلك على ما يبين في العلوم الفلكية والهندسية وما شابههما من العلوم الطبيعية والرياضية، إلا قليلاً.

وأما نحن فقد باحثنا في المقام على أساس كل واحدة من العلوم الطبيعية والشرعية مستقلاً.

فما أفاد المجيب - حفظه الله - من أن بحوثنا من الأدلة والروايات من التاحية الشرعية، وقعت على ضوء بحوثنا العلمية في ما هو مرتبط بالموضوع من القضايا الفلكية، غير تام.

ثم إن الظاهر منه تامة بحوثنا العلمية في ما هو مرتبط بالمقام، والاعتراف بها جملة؛ بخلاف الأدلة الشرعية، فلم يعترف بها كل الاعتراف.

وفيه ما لا يخفى؛ لأنه كيف يمكن أن يخالف الدليل الشرعي ما هو مسلم من العلوم العقلية أو الطبيعية المنتهية إلى الأوليات والمسلمات والوجدانيات وغيرها، مما يكون مأخذاً للبرهان؟ وكيف يمكن التعمد بما هو غير صحيح عند العقل أو الوجدان؟ مع أن التشريع منطبق على التكوين؛ وحاشا لمذهب الإسلام مع ارتفاع بنيانه، أن تكون قاعدة من قواعده على خلاف العقل الصريح أو مخالفة لواقعية خارجية، أو يكون أس من أسسه مبنياً على التخيل والتوهم، خلاف المنطق الصحيح، واقعاً على شفا جرف هار؛ مع ندائه الصريح بالقول الفصل الذي ليس بالهزل:

فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ.^١

التنبيه الثاني: إن ما أوردناه في الموسوعة الأولى ثم في هاتين الموسوعتين، ليس حماية لمذهب المشهور صرفاً.

وليس على مبنى الخوف من استيجاب مزيد من الأوهام واضطراب العوام و كثرة الشجار والقبل والقال كما أفيد، لأنه لا يُعبأ بهذه التموهيات؛ قل الله ثم ذرهم في حوضهم يلعبون.^٢

وليس على أساس الخطابة والنصح المجرد، للجهات الخارجية، لملاحظة

١- سورة ٣٠ الروم الآية ٣٠

٢- سورة ٦ الانعام الاية ٩١

الظُّروف و الملابس و المقامات و المقتضيات. قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ^١ ولا على تحميل رأى ومؤاخذة على ما لا ينبغي. الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَيْهِمْ كَبْرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ؛^٢ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَيْهِمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.^٣ بل لِمَارَأِينَا لَنْ فَتَوَى عَدَمَ لَزُومِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْآفَاقِ، خِلَافَ لِلْمَوَازِينِ الْعِلْمِيَّةِ وَلِلْجِهَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.

و ما أُفيد من ابتناء الشُّهور القمريَّة على مجرد نفس خروج القمر عن تحت الشُّعاع، بما أنَّه حادثةٌ سماويَّةٌ غير مرتبطة ببقاع الأرض، غير تامَّة. و ما أُفيد من دلالة المطلقات، مجروح بجهات من الإيراد من القرائن العقليَّة والتَّقليَّة على الخلاف وبداهة الانصراف.

وأنَّ نسبة هذه الفتوى إلى العلامة في «المنتهى» والشَّهيد في «الدُّروس»، غير صحيحة .

و التزام صاحب الحقائق بها مبنىً على تسطيح الأرض، والتزام صاحب الجواهر على تسطيحها أو على صغر الربع المسكون إلى سعة السماء، ونحو ذلك ممَّا هو باطل بالضرورة.

و ما في كلام النراقىِّ و المحدث الكاشانىِّ و السيِّد الحكيم، جهات من الإشكال.

و نسبة فتوى المشهور إلى قياسهم رؤية القمر الخارج عن الشُّعاع، بطلوع الشَّمس وغروبها وما لها من المشارق والمغارب، باطلةٌ .

و ليس كلٌّ من كانت فتواه مطابقةً لفتوى الشَّيخ قَدَّسَ اللهُ نَفْسَهُ، من المُقلِّدة. فلمَ نتمكَّن إذًا على الاختلاف الشَّديد، الموجب لترك الجماعات وسقوط الأبهة والعظمة و بروز التَّفَاق في عيد الفطر، على مبنى فتوى غير صحيحة . فأتعبنا أنفسنا مع كثرة الشواغل والمشاكل التي تحيط بنا من كلِّ صوبٍ، بتحرير

٢ - سورة الغافر الآية ٣٥

١ - سورة البقرة الآية ١٢٠

٣ - سورة ٤ الغافر الآية ٥٦.

رسالة استدلالية إلى فقيه نبيه له حقُّ علينا في الدِّراسة والتَّعليم.
 كى يرفع الله بها الخلاف، ويقع الحجر على أساسه الاصلى، وتعود السُّنن.
 والحمد لله عادت في عيد الفطر الماضى على موضعها، ولم يوجَد خلاف في
 جميع قطر الشيعة.

التنبيه الثالث إن مصادر الخلاف بين أصحابنا الأصوليين وإخواننا الأخباريين،
 وإن كانت كثيرة، ومواقع الرَّد والإيراد بينهم، والطَّعن والدَّق دائمة على ما هو المشهود
 من كتبهم المدونة؛ إلاَّ أنَّ مَحَطَّ جميع موارد اختلافاتهم موردٌ واحدٌ، ويرجع كلٌّ من
 منازعاتهم إلى محلِّ فاردوهو أنَّ الأخباريين يأخذون ظواهر الأخبار الواردة عن أئمتنا
 المعصومين عليهم السلام، بلا تحقيقٍ كافٍ في أسناده غالباً، ولا فحصٍ تامٍّ عن القرائن
 العقلية والنقلية الموجبة لصرف ظواهرها إلى المَحَطَّ الأصليِّ المشهود في مدلولهما
 وأما الأصوليون فهم دقَّ نظراً بمواقع القرائن المتصلة والمنفصلة، المقالية، و
 المقامية، ولا يأخذون خبراً إلاَّ بعد الفحص التام عن سنده، ولا ظهور رواية إلاَّ بعد
 ملاحظة جميع الجوانب التي يحتمل وجود ما يصرف الظهور إلى غيره.
 فما أُفيد في المقام من الإصرار على أخذ ظهور الإطلاقات الواردة في قضاء
 الصيام، ثمَّ الإصرار على إسقاط ظهور الروايات الواردة في دخالة الرؤية، عن الموضوعية
 إلى الطريقة المحضة؛ ممَّا يجعل الباحث على القطبين المختلفين: من الإفراط في
 الأول والتفريط في الثاني.

التنبيه الرابع قد روى الشيخ الطوسى بإسناده في التَّهذيب عن أبي أسامة
 زيد الشَّحام أو غيره، وروى الصَّدوق بإسناده في من لا يحضره الفقيه وفي
 المجالس عن زيد الشَّحام قال: صَعَدْتُ مَرَّةً جَبَلَ أَبِي قُبَيْسٍ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ
 الْمَغْرِبَ، فَرَأَيْتُ الشَّمْسَ لَمْ تَعَبْ؛ إِثْمًا تَوَارَتْ خَلْفَ الْجَبَلِ عَنِ النَّاسِ. فَلَقَيْتُ
 أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ. فَقَالَ لِي: وَ لِمَ فَعَلْتِ ذَلِكَ؟ بئسَ مَا
 صَنَعْتَ؟؛ إِثْمًا تُصَلِّيَهَا إِذَا لَمْ تَرَهَا خَلْفَ جَبَلٍ، غَابَتْ أَوْ غَارَتْ؛ مَا لَمْ يَتَجَلَّلْهَا
 سَحَابٌ أَوْ ظُلْمَةٌ تُظَلُّهَا. وَإِثْمًا عَلَيْكَ مَشْرِقُكَ وَمَغْرِبُكَ؛ وَ لَيْسَ عَلَى النَّاسِ أَنْ
 يَبْحُنُوا.

وأورده في الوسائل في كتاب المواقيت من الصَّلَاة. وأشار إليه في باب ثبوت
 رؤية الهلال بالشياع وبالرؤية في بلد آخر قريبٍ في كتاب الصَّوم.

وهذه الرواية وإن وردت في باب المواقيت من الصلاة، إلا أنه يمكن أن يستفاد من قوله عليه السلام: **وَإِنَّمَا عَلَيْكَ مَشْرُقُكَ وَ مَغْرُبُكَ**، تنقيح مناط كَلَىَّ في باب الصَّيَامِ وغيره، بلزوم الرُّؤْيِيَّةِ في كلِّ بلدٍ لدخولِ الشُّهُورِ القَمْرِيَّةِ؛ ولا أقلَّ من التأييد؛ حيث إنه (ع) بعد توبيخه عن بحثه عن الشَّمْسِ خلف الجبل، حصر وظيفته بالأخذ بما هو المشرق والمغرب عنده بلا تجاوزٍ عنه؛ كأنه قال أيضاً: **وَإِنَّمَا عَلَيْكَ رُؤْيَيْتِكَ**؛ و كما ورد نظير هذا التعبير في روايات باب الرُّؤْيِيَّةِ، خصوصاً مع ما هو المشهود من ابتناء أحكام الإسلام على الموضوعات السَّهْلَةَ التَّنَاوُلِ.

ولذا لم يجعل مدار شهوره على السَّنَةِ الشَّمْسِيَّةِ المَبْنِيَّةِ على الحساب بلا استمساك بالرُّؤْيِيَّةِ المَخَارِجِيَّةِ يُرِيدُ اللهُ بِكُمْ اليُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ العُسْرَ.^٢ فموضوعية الرُّؤْيِيَّةِ لكلِّ أَقْفٍ، توجب سهولة تناول الشُّهُورِ لترتب الأحكام، في

١- ولنعم ما أفاد العالم الفاضل الفلكي آية الله الشيخ أبو الحسن الشَّعْرَانِيَّ رحمه الله، في حاشيته على الوافي ج ٢ كتاب الصوم، ص ٢٢ رداً على ما ذهب إليه الفيض القاساني من عدم الفرق بين البلاد القريبة والبعيدة في لزوم القضاء إذا غمَّ هلال رمضان في تسع وعشرين من شعبان إذا شهد أهل بلد آخر برؤيته؛ بقوله رحمه الله: العادة قاضية بأن الشهادة، من أهل بلد قريب كمكة بالنسبة إلى أهل المدينة والكوفة إلى بغداد. وذلك لأن المسافرة من البلاد البعيدة كبلخ ومرو وبخارا إلى الكوفة والمدينة كانت تطول شهوراً بعد أن مضى شهر رمضان وانصرف الاذهان وتوجه الهمم من الصوم إلى أمور آخر، ولا يسأل أحد أحداً عن الهلال وربما ينسون أول الشهر أنه لى يوم كان و الهلال كنصف النهار ونصف الليل والطلوع والغروب يختلف باختلاف البلدان، فيجب أن يختلف الرُّؤْيِيَّةُ أيضاً فيحسب الاربعاء في الصين مثلاً آخر شعبان وفي طنجة أول رمضان، لأن الغروب في الصين قبل الغروب في طنجة بعشر ساعات، ويمكن أن لا يكون الهلال ظاهراً في ساعة ويظهر بعد عشر ساعات. وكما أن المتبادر من الغروب والزوال في كل بلد الغروب والزوال في ذلك البلد، فكذلك صُمِّمَ للرُّؤْيِيَّةِ وَأَفْطِرُ للرُّؤْيِيَّةِ؛ أي لرؤية ذلك البلد ألا ترى أن قوله تعالى: **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ**، ليس معناه أن المكِّيَّ يجب عليه إقامة الصلاة إذا دلكت الشمس في الصين أو في المغرب بل إذا دلكت في مكة، فكذلك صُمِّمَ للرُّؤْيِيَّةِ وَأَفْطِرُ للرُّؤْيِيَّةِ. فالصيني لم ير الهلال ولا يجب عليه الصوم، والطنجسي رآه فوجب. وليس الغروبان في ساعة واحدة بل كانا ليوم مسمى باسم واحد. وأول ليلة الاربعاء في طنجة إنما تكون بعد مضى عشر ساعات من ليلة الاربعاء في الصين. ألا ترى أنك تظفر في بلدك لأن الشمس غربت عنك، وفي هذا الوقت بعينه لا يجوز الا فطار لاهل الكوفة لأن الشمس لم تغب عنهم بعد انتهى ما أفاده رحمه الله (منه عفى عنه).

حقّ كلّ حاضر ومسافر في البرّ والبحر، أو قاطن على قلة جبلٍ أو أكمةٍ أو بطن وادٍ، أو مسافر مع خدمه وحشمه وخيمه طوال السنّة في الأماكن المعمورة المتناسبة، كالإيلات .

وأمّا البناء على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، فيوجب مزيد غموضٍ وإشكالٍ وتحيُّرٍ في الناس، ويضطرُّهم إلى الرجوع إلى أقوال الرّصديين، بلزوم أخذ مستخرجاتهم في التّقاويم وغيرها؛ أو البناء في غالب شهورهم على الشكّ واستصحاب عدم الهلال.

كما أنّ بناء المواقيت في الصلوات إنّما هو على موضوعات سهلة التناول كالزّوال والغروب والعصر المعلوم بظلّ الشاخص والعشاء المعلوم بذهاب الحمرة المغربيّة وتبيّن الفجر الصادق.

وهذه المواقيت معلومة لكلّ أحدٍ، حَضَرِيٌّ وبدويٌّ، برِّيٌّ وبحريٌّ، عالمٌ بالعلوم الرّياضيّة وجاهلٌ بها فلو كانت مواقيت الصلوات منوطةً بالساعات المستخرجة من التّقاويم، لما تمكّن من تناولها الجميع، وانحصرت في بعض الطوائف من النّاس، أو وقع النّاس في العسر العظيم والحرج الشديد.

كلّ ذلك في الصلّاة والصّوم والحجّ وما شابهها، ممّا لا تساعده الشريعة السّميحة الغراء. وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ؛ وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ.^٢
التنبيه الخامس: أنّ كتاب سبيل الرّشاد في شرح كتاب نجات العباد للسّيّد أبي- تراب الخوانساريّ - قدّه - لم يكن بأيدينا حين تأليف الموسوعة الأولى، كى نطالعه ونلاحظ مواقع الاستدلال فيه على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

وقد وهبنا الله تعالى في هذه الآونة؛ وبعدهما طالعه وجدنا أنّ من جملة ما استدلّ به على مرامه صحيحة محمّد بن عيسى المرويّة في «التهذيب» بإسناده عنه قال: كَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَمْرٍو: أَخْبَرَنِي يَا مَوْلَايَ! أَنَّهُ رُبَّمَا أَشْكَلَ عَلَيْنَا هَيْلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَا نَرَاهُ، وَ نَرَى السَّمَاءَ لَيْسَتْ فِيهِ عِلَّةٌ، وَ يُفْطِرُ النَّاسُ وَ يُفْطِرُ مَعَهُمْ؛ وَيَقُولُ قَوْمٌ مِنَ الْحُسَّابِ قَبْلَنَا أَنَّهُ يُرَى فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ بَعَيْنَهَا بِمِصْرَ وَإِفْرِيقِيَّةَ وَالْأَنْدُلُسَ؛ هَلْ يَجُوزُ يَا مَوْلَايَ! مَا قَالَ الْحُسَّابُ فِي هَذَا الْبَابِ، حَتَّى يَخْتَلِفَ الْفَرَضُ عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ، فَيَكُونُ صَوْمُهُمْ

١ - سورة ٢٢ الحج الآية ٧٨.

٢ - سورة ٢١ الأنبياء الآية ١٠٧.

خِلَافَ صَوْمِنَا وَفِطْرَهُمْ خِلَافَ فِطْرِنَا ؟

فَوَقَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَصُومَنَّ بِالشَّكِّ أَفْطِرُ لِرُؤْيَيْتِهِ وَصَمُّ لِرُؤْيَيْتِهِ.

ورواه في الوسائل في باب أنه لا عبرة بأخبار المنجمين، وأهل الحساب.

طريق الاستدلال: أن النهي عن الصوم لاجل كونه شاكاً من قولهم، كالصريح

في أنه لو كان قاطعاً برؤية أهل تلك البلاد، لكان له حكمهم؛ والحال أنها من البلاد

البعيدة بالنسبة إلى بلاد الراوى كما لا يخفى.

بل وظاهر السؤال أن في استخراج أهل الحساب أيضاً إنما كان ممكن الرؤية

في تلك البلاد خاصة دون بلد الراوى كما لا يخفى.

واحتمال أن يكون المراد أن الرؤية في تلك البلاد موجبة للشك في إمكان

الرؤية في بلدك فلا تصم لأجل ذلك، فيدل على أن العبرة ببلد المكلف خاصة؛

كما ترى خلاف الظاهر جداً، ولو بالنظر إلى أنه لو كان المراد ذلك لقال: صم بالرؤية في

بلدك صريحاً ولم يأمر بالصوم بالرؤية بقول مطلق الذي هو في مقابل العمل بقول أهل

الحساب ونحوه من الأمور الظنية؛ كما أشرنا إليه مراراً، وإلى أن من البعيد فرض الشك

في إمكان الرؤية في بلد الراوى، بعد فرض عدم رؤية جميع الناس طراً، مع عدم العلة

في السماء وكونه في استخراج أهل الحساب غير ممكن الرؤية.

فليس إلا الشك في الرؤية في تلك البلاد، لقول أهل الحساب بإمكان الرؤية

فيها- انتهى.

أقول: فقه الحديث يدلنا على أن السائل لم يرد سؤال تكليفه بالصيام عن الإمام

عليه السلام، ولم يشكل عليه شهر رمضان بالنسبة إلى بلده، حيث صرح في سؤاله بأنه لم-

يرَ الهلال ولم يره الناس وليست في السماء علة؛ والظاهر منه أيضاً أن في استخراج أهل

الحساب كانت الرؤية ممتنعة في بلده حيث علق إمكان الرؤية على قولهم بتلك البلاد

الثانية خاصة.

بل كان بانياً على عدم دخول شهر رمضان في بلده، على ما هو المرتكز في ذهنه

وأذهان الناس من لزوم الرؤية فيه بخصوصه.

وعلى هذا الأساس بنى على الإفطار قطعاً كإفطار الناس.

ولم يظهر من سؤاله هذا أدنى توهم شك وشبهة بالنسبة إلى إفطاره وإفطارهم.

وإنما سأل عن أمر آخر؛ وهو جواز اختلاف الآفاق في الرؤية وعدمه، وأنه هل

تجوز الرؤية في بلد فتترتب عليها أحكام الصيام، وعدم الرؤية في آخر فلا يترتب عليها

أحكامه، أم لا؟ بعد مفروغية ترتب الصيام في كل بلدٍ على الرؤية في ذلك البلد. فلذا صرح بأن قوماً من الحُساب ذهبوا إلى رؤيته في تلك الليلة بعينها في تلك الآفاق البعيدة، فهل يجوز ما قاله الحُساب حتى تختلف الآفاق ويختلف الفرض على أهل الأمصار؛ ببيان ما هو مرتكزٌ في ذهنه من ترتب الصيام على الرؤية ليس غير، مُعبراً عنه بأنه هل يمكن بأن يكون صومهم خلاف صومنا وفطرهم خلاف فطرنا؟ فتبين أنه لم يكن بصدد تكليف نفسه في بلده أبداً، بل كان متيقناً على أنه لم يؤمر بالصيام لمكان عدم الرؤية عنده.

بل كان بصدد أن يعرف تكليف القاطنين في تلك البلاد، بأنهم هل يمكن أن يصوموا لمكان الرؤية المحاكية عنها طائفة الحُساب، ويفطروا لمكان الرؤية في بلادهم أيضاً باختلاف آفاقهم مع أفقه؛ أم لا يجوز ما قاله الحُساب فيكون جميع الآفاق متحدةً في إمكان الرؤية وعدمه؟

وإذا لم يَجز ما قاله الحُساب، فلمكان استهلاله في آفاقه وعدم الإهلال مع فقدان علة في السماء، عُلِمَ عدم وجوده في تلك الآفاق أيضاً، فعلم بطلان قول الحُساب. ومما ذكرنا يظهر أن قوله في أول سؤاله: بأنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان، لم يكن المراد تردداً وإشكالاً في وظيفته من الصيام قطعاً. بل المراد تحقق الإشكال من حيث إمكان دخول شهر رمضان في ناحية كإفريقيّة والأندلس، وعدم دخوله في ناحية أخرى كبلده، وعدم إمكانه. ويظهر أيضاً أن ما وقع عليه السلام بقوله: لا تصو من بالشك؛ أفطر لرؤيته وصم لرؤيته، لم يكن بيان تكليفه في بلده وهو في هذه الحالة من اليقين على عدم دخول الشهر.

بل كان بصدد بيان قاعدة كليّة لجميع الأفراد في كل مكان، في قالب الخطاب الشخصي، بأن المدار على الرؤية الفعلية، ولا عبرة بقول المنجمين الموجب للشك. فكل أحد في لى بلدة من البلاد، إذا تحققت الرؤية يصوم، وإلا فلا يصوم. نظير الخطابات القرآنية في ما يكون المخاطب فيها خصوص النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والمراد بيان تكليف قاطبة المكلفين.

فعلم مما ذكرنا أن هذه الرواية من حيث دلالتها على مفروغية الرؤية الفعلية في كل ناحية في ذهن السائل وعدم ردعه عليه السلام وللاً،

ثمَّ السؤال عن إمكان تحقُّق الاختلاف في الآفاق حتَّى يكون تكليف كلِّ ناحيةٍ على مدار الرُّؤية فيها بخصوصها وعدم رده عليه السلام كذلك ثانياً،
ثمَّ بيان القاعدة الكلِّية بأنَّ المدار على الرُّؤية الفعلية لا على الشكِّ ثالثاً،
لابدَّ وأنَّ تحسب من الروايات الدالَّة على لزوم الاشتراك في الآفاق، لا من الأدلَّة الدالَّة على عدم اللزوم كما ذهب إليه السيِّد قدس سره.

التنبية السادس: ذهب هذا السيِّد - قده - إلى أن: «مَّا يدلُّ على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال ورود النَّصوص المتواترة والاعجماع بل الضَّرورة أيضاً على أنَّ شهر رمضان إمَّا ثلاثون يوماً وإمَّا تسعة وعشرون.

وذلك لأنَّه على مقالة المشهور من لزوم الاشتراك في الآفاق، يلزم أن يكون شهر رمضان أحداً وثلاثين يوماً أو ثمانية وعشرين، في حقِّ من رأى هلال شهر رمضان في بلده ثمَّ سافر إلى بلد آخر يخالفه في الحكم؛ حيث إنَّه بانتقاله إليه يتبدَّل حكمه لا محالة. وفيه ما لا يخفى، لأنَّ مدار الثلاثين أو تسعة وعشرين إمَّا هو في حقِّ القاطنين في كلِّ بلدةٍ والمسافرين إلى بلادٍ متقاربةٍ تتحد فيها الآفاق، بعين ما بيَّنا مورد الانصراف في مطلقات القضاء بالآفاق القريبة المتحدَّة بإمكانية الرُّؤية، لا في حقِّ من سافر نادراً من قطر إلى قطر.

كما أنَّ مطلقات آيات المواقيت في الصلاة وأخبارها منصرفة إلى المكلفين الساكنين في النواحي المعمورة المعتدلة من الأرض؛ لا في حقِّ من خرج عن المعمورة، ولم تكن فيها مواقيت من زوال وغروب وفجر ونحوها؛ وهذا واضح.

التنبية السابع: روى الكليني في الكافي والشيخ في التهذيب^١ والصدوق في من لا يحضره الفقيه والطبرسي في مجمع البيان في تفسير سورة القدر، كلُّ واحد منهم بإسنادهم عن علي بن أبي حمزة الثمالي، قال: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَصِيرٍ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! اللَّيْلَةُ الَّتِي يُرْجَى فِيهَا مَا يُرْجَى؟ فَقَالَ: فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ أَوْ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَقْوِ عَلَى كِلَيْتِهِمَا؟ فَقَالَ: مَا أَيْسَرَ لَيْلَتَيْنِ فِي مَا تَطْلُبُ. قَالَ: قُلْتُ: فَرُبَّمَا رَأَيْنَا الْهَلَالَ عِنْدَنَا؛ وَجَاءَنَا مَنْ يُخْبِرُنَا

١- في كتاب الصلاة، في باب فضل شهر رمضان والصلاة فيه زيادةً على النوافل المذكورة في سائر الشهور.

بِخِلَافِ ذَلِكَ مِنْ أَرْضِ أُخْرَى ؟

فَقَالَ: مَا أَيْسَرَ أَرْبَعَ لَيَالٍ تَطْلُبُهَا فِيهَا. ^١ وأورده في الوسائل في كتاب الصيام باب ٣٢: تعين ليلة القدر وأنها في كل سنة وتأكد استحباب الغسل فيها وإحيائها بالعبادة...

ربما توهم من هذا الحديث عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، حيث إن قوله عليه السلام: مَا أَيْسَرَ أَرْبَعَ لَيَالٍ تَطْلُبُهَا فِيهَا، يدل على لزوم الأخذ بالهلال المرئي في الأفق الذي جاء منه الخبر، قبل رؤيته في أفق السائل.

وفيه: لو كان كذلك لتعينت الليلة التي يرجى فيها أيضاً في ليلتين، لكنهما على حساب الرؤية في الأفق الذي جاء منه الخبر، لا أربع ليالٍ.

فمراده عليه السلام بالأخذ بأربع ليالٍ ليس إلا من باب الأخذ بالحائطة؛ بأنه إن كانت الليلة التي رئي فيها الهلال، هي أول الشهر بالنسبة إلى أفقه، فالليلتين المذكورتين ظرف للمطلوب، لكون ليلة القدر في إحديهما لا محالة؛ وإن كانت ليلة أول الشهر هي الليلة التي رئي فيها القمر من قبل المخبر، وخفى الهلال عندئذ في أفق السائل لغيم أو سحب و نحوهما، فاللازم إحياء ليلتين أخريين أيضاً قبل هاتين الليلتين، رجاءً لدرك ليلة القدر في إحديهما.

بل هذه الرواية للقول بلزوم الاشتراك في الآفاق أدل.

لأنه لو لم يلزم الاشتراك فيها لتعين أن يجيب عليه السلام بإحياء ليلتين أخريين فقط على حساب الرؤية في أفق المخبر بالخبر، لاختلاف أفقه مع أفق السائل، فيلزم الأخذ برؤية الهلال فيه بناءً على عدم لزوم الاشتراك؛ فعدم التعيين دليل على لزوم

١ - تنمة الحديث: جُعِلَتْ فِدَاكَ لَيْلَةٌ ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ لَيْلَةَ الْجُهَنِيِّ؟ فقال: إِنَّ ذَلِكَ لَيُقَالُ. قَالَ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ خَالِدٍ رَوَى: فِي تِسْعِ عَشْرَةَ يُكْتَبُ وَفَدُ الْحَاجِّ. فَقَالَ لِي: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ وَفَدُ الْحَاجِّ يُكْتَبُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَالْمَنَابِيا وَالْبَلَابِيا وَالْأَرْزَاقُ وَمَا يَكُونُ إِلَى مِثْلِهَا فِي قَابِلٍ، فَاطْلُبُهَا فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ وَعِشْرِينَ، وَصَلَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِائَةَ رَكْعَةٍ، وَأَحْيِمَا لِي اسْتَطَعْتُ إِلَى التَّوَرِ، وَأَغْتَسِلُ فِيهِمَا. قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ لَمْ أَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ وَأَنَا قَائِمٌ؟ قَالَ: فَصَلِّ وَأَنْتَ جَالِسٌ. قُلْتُ: فَإِنَّ لَمْ أَسْتَطِعْ قَالَ فَعَلَى فِرَاشِكَ. قُلْتُ: فَإِنَّ لَمْ أَسْتَطِعْ؟ قَالَ: لَا! عَلَيْكَ أَنْ تَكْتَحِلَ أَوَّلَ اللَّيْلِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّوَمِ، إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ فِي رَمَضَانَ وَتُصْفَدُ الشَّيَاطِينُ وَتُقَبَلُ أَعْمَالُ الْمُؤْمِنِينَ. نَعْمَ الشَّهْرَ رَمَضَانَ؛ كَانَ يُسَمَّى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمَرْزُوقَ.

الاشترار، بالقياس الاستثنائي.

هذا آخر ما وفقت بتحريره في هذه الموسوعة بتوفيق من الله تعالى.

وهي موسوعة ثالثة حررتها حول مسألة لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال في دخول الشهور القمرية.

وراعيت فيها جوانب الجواب، وسدّ ثغور ما تُوهّم أن يدخل فيها من كل باب .
ولله الحمد وله المنة على، على أن أخرجها طرية نقيّة صافية قابلة لأن أرسلها
إلى السيّد الايد الفقيه النبيه: أستاذنا المعظم، عليه من التّحيات أزكاها ومن الدّعوات
أنها.

أشاهدُ مَعْنَى حُسْنِكُمْ فَيَلَذُّ لِي خُضوعِي لَدَيْكُمْ فِي الْهَوَى وَتَذَلُّ لِي
وَأَشْتاقُ لِلْمَعْنَى الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ وَ لَوْلَاكُمْ مَا شَاقَنِي ذِكْرُ مَنْزِلِ
وَ نلتُ مُرادِي فَوْقَ مَا كُنْتُ رَاجِيًا فَوَا طَرَبًا لَوْ تَمَّ هَذَا وَدَامَ لِي
عسى أن يقع مورد القبول، وتبيّن له المقبول، فهو غاية المسؤول، ونهاية المأمول؛
فالله تبارك وتعالى دعا أرباب العقول بقوله عزّ من قائل: فَبَشِّرْ عِبَادِ
الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ وَ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَ أُولَئِكَ هُمْ
أُولُوا الْأَلْبَابِ^١

وفي الختام ندعوك بدوام الصّحة والتّوفيق، والتأييد والتّسديد، وفيضان الرّحمة
الراحة من نفسك الواسعة، على الأمة المرحومة، الفرقة النّاجية.

وأن يتفضّل علينا بقبول أعمالنا، وأن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم، ويمنّ
علينا بالعمو والمغفرة في سيئاتنا، بجوده وكرمه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
اللهمّ إنّنا نعوذ بك أن نذهبَ عن قولك، أو نفتن عن دينك، أو نتابع بنا أهواؤنا دون
الهدى الذي جاء من عندك.

اللهمّ أمتّعنا بأبصارنا وأسماعنا وقوّاتنا ما أحببنا، واجعلهُ الوارثَ مِنّا، ولا تجعل
مُصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همّنا ولا مبلغَ علمنا.
وأعنا على ذلك بفتح منك تُعجّله، وبضرّ تُكشّفه، ونصر تُعزّه، وسلطانٍ حقّ
تُظهِره، ورحمةٍ منك تُجلّلناها، وعافيةٍ منك تُلبسناها؛ برحمتك يا أرحمّ الراحمين.

حُتْمَت هذه الموسوعة بتوفيق من الله وتأييده ومجولته وقوّته في السّاعة الرّابعة بعد الظهر، من اليوم السّادس والعشرين من شهر ربيع المولود، مولد سيّدنا الأعظم ونبينا الأكرم، الخاتم لما سَبَق والفاتح لما استقبل، محمّد بن عبد الله عليه وعلى أولاده الطاهرين صلواتُ الله وصلوات ملائكته المقربين وأنبيائه المرسلين وعباده الصّالحين إلى يوم الدّين، سنة ألف وثلثمائة وثمان وتسعين بعد الهجرة المحمّديّة على هاجرهما آلاف التّحيّة والإكرام من المَلِكِ العلامّ؛ وأنا الرّاجي عفو ربّه محمّد الحسين بن محمّد الصّادق الحُسيني الطهرانيّ، ببلدة طهران.

